دورية دولية محكمة

قضايا آسيوية

ISSN 2629-6616
رقم التسجيل: VR.3373.6327.B

مجلة قضايا آسيوية

المركز الديمقراطي العربي

Asian issues

International scientific periodical journal

ISSN 2629-6616
VR.3373.6327.B

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

مجلة قضايا آسيوية

عنوان المجلة:

قضايا آسيوية

Journal of Asian Issues

دورية دولية محكمة

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2629-6616

العدد السابع جانفي 2021

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين-ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذه المجلة أو أي جزء منها أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة للمركز الديمقراطي العربي

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسة والاقتصادية

Germany: Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail : https://democraticac.de/

رئيس المركز:

أ.عمار شرعان

رئيس هيئة التحرير:

الدكتورة عبلة مزوزي

أستاذة العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة المسيلة/الجزائر

نواب رئيس التحرير:

- د. جمال الفاضي – أستاذ العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة فلسطين
- د عائشة محايدي – أستاذة القانون الدولي العام جامعة عنابة/الجزائر

هيئة التحرير

- د. بن مبهوب نسرين -جامعة الجزائر3-الجزائر.
- د.كعبوش الحواس – باحث في الدراسات الاسيوية/ جامعة الجزائر3
- د. نصر الدين مختاري- باحث في العلاقات الدولة، تخصص دراسات إقليمية/ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.
- أ. أسماء بن مشيح – أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة تيزي وزو/الجزائر
- وفاء بوكابوس – باحثة في العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة المنار/تونس
- أ. محمد بلعيشة – باحث في الدراسات الاسيوية/جامعة الجزائر3

أعضاء اللجنة العلمية:

1. أ.د. نورهان الشيخ –أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
2. أ.د. فاطمة الزهراء بودرهم – متخصصة بشؤون المرأة والعلوم السياسية جامعة المسيلة/الجزائر.
3. أ.د. ابتسام محمد العامري – مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – العراق.
4. أ.د. دلال بحري –أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة 1/الجزائر.
5. د. عبد القادر دندن-أستاذ العلاقات الدولية-جامعة عنابة-الجزائر.
6. د. حنان رزايقية-دكتوراه في العلوم السياسية جامعة الجزائر-3-.
7. د. جمال فاضي – باحث في الشؤون السياسية ومحاضر غير متفرغ في عدة جامعات.
8. د. عمايدي عائشة –أستاذة القانون الدولي العام جامعة عنابة/الجزائر.
9. د. حسام الدين بوعيسي – متخصص في الشؤون الامنية الدولية جامعة المسيلة/الجزائر.
10. د. أحمدي بوالعلي بوجلطية –أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الشلف/الجزائر.
11. د. العربي فاروق –أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر-3-
12. د. سليم عاشور –أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة بالمسيلة/الجزائر.
13. د. سميرة سليمان – متخصصة في شؤون الادارة الدولية جامعة قسنطينة/الجزائر.
14. د. حارث قحطان عبدالله – زميل باحث في المركز الديمقراطي العربي – العراق.
15. د. عبد القادر شاقوري –أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الشلف/الجزائر.
16. د. فاطمة صفراوي –أستاذة العلوم السياسية والقانون العام جامعة سوسة/تونس.
17. د. جلال حمس عبدالله – متخصص في الاقتصاد والمالية العامة – جامعة المنصورة/مصر.
18. د. محمد الأمير أحمد – متخصص في التاريخ الحديث والمعاصر – مصر.
19. د. نزيهة شاوش - علم الاجتماع تخصص الادارة والعمل/ جامعة بسكرة-الجزائر.

20.د. ميثم منفي كاظم العميري-كلية القانون-جامعة بابل-العراق.

21.د.بن ميهوب نسرين -جامعة الجزائر3- الجزائر.

22.أ.م.د. وحيد أنعام كاكاني-وزارة التربية العراقية مديرية تربية ديالى-العراق.

23. د.إلياس كتاوي، جامعة الجزائر-3-الجزائر.

24.د.كعبوش الحواس، جامعة الجزائر-3-، الجزائر.

25. د. نصر الدين مختاري المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.

26. د. محمد أمين سويعد، جامعة الجزائر-3-، الجزائر.

27.د. سالمي العيفة أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر 3/ الجزائر.

28.د. عمراوي بوعمراوي متخصص في العلوم السياسية فلسطين.

29.د محمد الشيخ رئيس قسم العلوم السياسية جامعة الجفرة/ ليبيا .

30.د كمال منصاب أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة المسيلة/الجزائر

الفهرس

الفهرس

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	الافتتاحية (د. كعبوش الحواس)	1
	الدراسات	
02	البرامج التدريبية الإلكترونية وعلاقتها بتطوير الإدارةِ الإلكترونيةِ في المؤسسات التعليمية بالمملكة الأردنية (أ.أمل محمد عبدالله البدو)	4
03	النفوذ الصيني في أفريقيا - السودان أنموذجاً (1990- 2012م) (أ.د. الطاهر حاج النور أحمد زروق)	28
04	"سياسة الصين المحلية لضمان أمن الطاقة" (الباحثة سُرى فؤاد عبدالكريم -أ.م.د. إبراهيم حردان مطر)	44
05	مشروع قانون حماية الأسرة الفلسطيني لسنة (2019) من منظور شرعي وقانوني (د. سهيل الأحمد/ أ.محمد كميل)	66
	ملف العدد	
06	التحديات التي تواجه المنظمات الإنسانية في آسيا (دراسة تحليلية لواقع تقليصات الأونروا لخدماتها) (الباحث/ عبد الرحمن حسن غانم)	85
	دولة العدد	
07	جمهورية الهند (محمد الأزهر العبيدي)	97
	قراءة في كتاب	
08	قراءة في كتاب: العمامة والوردة Le Turban Et La Rose (الباحث صبار محمد رضى)	106

الإفتتاحية

الإفتتاحية

د. كعبوش الحواس

جامعة الجزائر3

في كتابه "المدنية في قفص الإتهام" حذّر المؤرخ الأمريكي أرنولد توينبي Arnold Toynbee من التأثير المستقبلي لآسيا، منبها إلى أن مضاعفات آسيا على الحياة الغربية قد تكون أكثر تأثيرا من روسيا الشيوعية، وأضاف بأن التيار سيكون قريبا لصالح آسيا؛[1] وهو التأثير الذي أدركه الغرب بزيادة التأثير الآسيوي على النظام الدولي الحالي، حيث تحول سهم بوصلة الحضارة إلى آسيا، التي تحررت من التبعية للغرب.

يصطلح عدد من الباحثين والأكاديميين على هذا التحول بـ "القرن الآسيوي"، وهو الإصطلاح الذي يجد أسسه بالاستناد على عدد من المؤشرات، فآسيا موطن لأكثر من نصف سكان العالم، ووفقًا لبيانات الأمم المتحدة، توجد في آسيا 21 مدينة من بين أكبر 30 مدينة في العالم، وعلى المستوى الاقتصادي، تمثل المنطقة الاقتصادية الآسيوية 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وثلثي النمو الاقتصادي العالمي.[2]

كما أن إجمالي الفائض التجاري للدول الآسيوية يجعلها تحتل المرتبة الأولى في العالم، فيقارب العجز الأمريكي مع الصين واليابان فقط 487 مليار دولار أمريكي، بينما العجز التجاري الأوربي مع الصين وحدها يقدر بحوالي 221 مليار دولار أمريكي، كما أن الصين تسيطر على 13% من التجارة العالمية، وهي تحتل المرتبة الأولى عالميا، بينما تحافظ اليابان على موقعها في السلم التجاري الدولي منذ سنة 2012.[3]

ومن الجدير بالذكر، أن الحديث حول عصر آسيوي لا يختزل فقط، بالاستناد على الطفرة التي تحققها اقتصاداتها الكبيرة: الصين، اليابان، الهند وكوريا الجنوبية، ولكن أيضًا بفعل نمو البلدان الأصغر والمتوسطة. تسير إندونيسيا على الطريق الصحيح لتصبح سابع أكبر اقتصاد في العالم، وستتفوق على روسيا بحلول عام 2023 باعتبارها سادس أكبر اقتصاد، وتجاوزت فيتنام منذ عام 2000، 17 دولة في تصنيف الاقتصادات من حيث تعادل القوة الشرائية، بما في ذلك بلجيكا وسويسرا، أما الفلبين فتعتبر الآن اقتصادًا أكبر من هولندا، بينما تفوقت بنجلاديش على 13 اقتصادًا آخر في العشرين عامًا الماضية.[4]

---

[1] شنتارو ايشهارا، "نظام عالمي جديد"، في **صوت آسيا: زعيمان آسيويا يناقشان أمور القرن المقبل**، تحرير مهاتير محمد، شنتارو ايشهارا (بيروت: دار الساقي، 1998)، ص. 32.

[2] Parag Khanna, "Why we're living in the 'Asian Century", https://bit.ly/3g1DguV. Date Acceded: 25/06/2020.

[3] وليد عبد الحي، "العقل السياسي الآسيوي والاستدارة العربية شرقا"، **ورقة علمية**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، سبتمبر 2020)، ص. 3.

[4] Valentina Romei, John Reed, "The Asian century is set to begin", Op Cit.

تشير هذه الحقائق إلى المقومات الاقتصادية التي تتوفر عليها آسيا والتي تسمح لها بفرض معاييرها الخاصة على التفاعلات الاقتصادية، ومنه على تفاعلات واتجاهات النظام الدولي ككل، لتتحول آسيا من مركز التأثر إلى مركز التأثير، وهو ما يمثل عودة إلى المعيار التاريخي، أين سيطرت آسيا على الاقتصاد العالمي لمعظم تاريخ البشرية حتى القرن التاسع عشر.

وحملت هذه الديناميكية نموذجا ذاتيا للتحديث الناجح خارج المركزية الغربية، نموذج يوازن بين القيم الحضارية والروحية من جهة، ومتطلبات التنمية العصرية من جهة أخرى، وعليه تم تأكيد الهوية الحضارية لآسيا وكسر الصورة النمطية للنموذج الغربي الأوحد للتنمية؛ تكمن المفارقة في هذا التحول في أن محاولة الغرب لكبح جماح آسيا سيكون إنقلابا طائشا على الرخاء الاقتصادي الذي ساهمت آسيا في تحقيقه منذ أواخر القرن الماضي، والذي تستفيد منه المجتمعات الغربية بشكل مباشر.

يتقاطع الصعود الاقتصادي لآسيا مع انفتاح الدول العربية التي تبنت استراتجيات تنويع الشركاء التجاريين الخارجيين، لتقليل آثار تبعية إقتصاداتها لدول الشمال، خاصة عقب التحديات التي حملتها الأزمات الإقتصادية والمالية التي عصفت بالاقتصاديات الغربية (أزمة الرهن العقاري سنة 2008، أزمة اليونان سنة 2010)، وآثارها على المنطقة، فبالرغم من استمرار ارتباط المنطقة بالأطراف الغربية، إلا أن توثيق الدول العربية لعلاقاتها مع الأطراف الآسيوية، يشير إلى وجود رغبة لتعزيز التوجه العربي نحو آسيا، حيث يوفر الصعود الآسيوي فرصا مواتية لصناع القرار في العالم العربي لتوسيع دائرة الخيارات الاقتصادية والتجارية المتاحة وفك الإرتباط (السلبي) مع الغرب من خلال التوجه نحو شركاء أكثر نفعا وتجاوبا والمصالح المغاربية، ونقصد بذلك المتعاملين الآسيويين، وفي الطليعة اليابان الصين والهند وهذا لتعزيز(سواء من خلال محاكاة تلكم والإستراتيجيات والتجارب التنموية، أو من خلال تكثيف مجالات التعاون والتبادل التجاري السلعي الخدماتي وحتى التقني) فرص التعاون التنمية، والخروج من القوقعة والمركزية الغربية.

فدفة الحضارة التي انتقلت من آسيا، التي سيطرت على العالم القديم إلى الغرب الذي قاد العالم الجديد، تتجه للعودة إلى مركز الحضارة البشرية في آسيا، وهذا في ظل ركود العالم العربي الذي يتبوأ مكانة في حافة هذه التفاعلات كمركز للتأثر، فالحقبة الجديدة من التاريخ البشري تستدعي مساهمة من كل القارات والحضارات في توجيه وتحديد ملامح الحضارة البشرية، عبر ترتيب مشترك يسمح بتصحيح الاختلال الذي كرسته العولمة الغربية.

وكان موقع العالم العربي من هذا التحول هو الاندهاش والإعجاب بالنجاحات الحضارية والنماذج التنموية اليابانية الصينية الهندية وكذا بقية القوى الناشئة، وما زاد من الاعجاب العربي هو قدرة هذه الأقطاب على تحقيق الإنسجام بين الإرث الحضاري الذاتي والتحكم في عوامل القوة المعاصرة، والتي تسمح لها بمنافسة الأقطاب الغربية.

لقد وصلت آسيا إلى حساب كامل لتأثير التاريخ الغربي على حاضرها. الآن يجب على الغرب أن يحسب حساب صعود آسيا في مستقبلها.

سيطرت آسيا على العالم القديم، بينما قاد الغرب العالم الجديد -ونحن الآن نأتي إلى عالم حقيقي. لا مجال للتراجع عن نظام اليوم متعدد الأقطاب والحضارات. ليس هناك أيضا إعادة عقارب الساعة إلى الوراء. لم يعد النظام العالمي الغربي موجودًا ولن يعود. لقد كانت مشروطة مثل أي حقبة أخرى ، لم يسبق أن كان هناك نظام عالمي مطبوع بهذه القوة من قبل حضارات ومناطق وأقطاب قوة متعددة تمتد عبر جميع القارات ، وهو نظام عالمي يعتمد فيه نجاح كل منها على درجة صحية من العولمة فيما بينها. المهمة الماثلة أمامنا ، كما أشار هنري كيسنجر في كتابه "النظام العالمي" ، هي توجيه "تجارب وقيم تاريخية متباينة. . . بترتيب مشترك ".

البرامج التدريبية الإلكترونية وعلاقتها بتطوير الإدارةِ الإلكترونيةِ في المؤسسات التعليمية بالمملكة الاردنية

the e-training programs and their relationship to the development of electronic management in educational institutions in the Kingdom of Jordan

أ.أمل محمد عبدالله البدو

جامعة العلوم الإبداعية/ الإمارات العربية المتحدة

الملخص:

هدفت الدراسة الى معرفة البرامج التدريبية الإلكترونية وعلاقتها بتطوير الإدارةِ الإلكترونيةِ في المؤسسات التعليمية، إستُخدِمَ المنهج الوصفي الارتباطي، وكانت عينة الدراسة مكونه من (136) إداري، تم إختيارهم بالطريقة العشوائية من العاملين في المستويات الادارية العليا والوسطى والتنفيذية في تربية قصبة عمان الأولى. وكانت نتائج الدراسة لمحور دورُ تطبيق الإدارة الإلكترونيةِ على تطوير الأَداءِ الإداريّ في المؤسسات التعليمية عالية، ومحور متطلبات استخدام الإدارة الإلكترونية في تطوير الأداء الإداري أيضا عالية، وكانت نتائج محور دور التدريب الإلكتروني في تنمية المهارات الإدارية عالية، ونتائج محور برامج التدريب الإلكترونية في إعداد سياسات وخطط ملائمة لمهارات القرن الحادي والعشرين متوسطة، وتوصلت الدراسة الى أن العلاقة بين البرامج التدريبية الإلكترونية وتطوير الإدارةِ الإلكترونيةِ في المؤسسات التعليمية علاقة طردية قوية.

الكلمات المفتاحية: البرامج التدريبية الإلكترونية، الإدارةِ الإلكترونيةِ، المؤسسات التعليمية

Abstract

The study aimed to know the e-training programs and their relationship to the development of electronic management in educational institutions,The study sample consisted of (136) administrators,The sample of the study was chosen from employees at senior, middle and executive management levels at the first Amman Education Department,The results of the study on the axis of the function of the implementation of electronic management on developing administrative performance in educational institutions were high.The axis of the requirements for using electronic management in developing administrative performance is also high.The results of the axis of the e-training role in developing administrative skills were high.The results of the e-training programs hub in preparing appropriate policies and plans for 21st century skills are medium.The study found that the relationship between e-training programs and the development of electronic management in educational institutions is a strong direct relationship.

key words:e-training programs**,** electronic management

المقدمة:

يعدّ العنصر البشريّ هو الثروة الحقيقية والعنصر الأهم في عملية التنمية والبناء، وإنّ الاهتمام به وإعداده وتطوير كفاياته من خلال زيادة معرفته وتنمية مهاراته، يعود بالنفع إيجاباً على الفرد والجهات المهتمة وعلى المجتمع ويسهم في تقدمه وتطوره.

وعند النظر للتطور السريع في مجال تقنية المعلومات، وتطور وسائل الاتصال والتواصل، ودخولها في جميع مجالات الحياة المختلفة، والتي بدورها أزالت العقبات الزمانية والمكانية أمام المستخدمين، ومع اتساع رقعة استخدام الشبكة العنكبوتية لتشمل كل صغيرة وكبيرة في الحياة، ساهمت هذه التطورات التقنية المتسارعة في زيادة مجال المعرفة الإنسانية في كل شؤونها، فقربت البعيد من المعارف والمعلومات وأصبحت قريبة من العقل والفكر.

ولأنَّ التدريب أحد الأدوات الرئيسة لتنمية الموارد البشرية وتطويرها، اعتمد رواد ورجال الأعمال في العالم اليوم على الاستثمار في الفكر البشري وإمكاناته في التجديد والابتكار. فتحول الاقتصاد العالمي من اقتصاد ذي كثافة عمالية إلى اقتصاد ذي كثافة رأسمالية، نتيجة التطورات التقنية إلى اقتصاد في عصر المعرفة (Knowledge Era) إلى اقتصاد المعرفة، ويلاحظ ذلك بصورة واضحة في الاقتصاد الخدمي المعتمد بالدرجة الأولى على توافر المعلومات ومعالجتها والتعامل معها وتقديم الخدمة على أساسها. وتبرز هنا أهمية رأس المال البشري في عالم الأعمال، والمراد به العناصر المفكرة والقادرة على الابتكار المستمر من أجل التنافسية وصراع البقاء، فظهر مصطلح (عمالة المعرفة) الذي يعتمد على المعرفة والمهارة والمعلومات المتطورة والمواكبة لكل جديد. لذلك لم تعد مسألة المعرفة متعلقة فقط بقلة من القادة والمفكرين الذين يتولون عملية الابتكار والتجديد، وإنما أصبحت معظم الأعمال- مهما صغر شأنها- تتطلب قدرًا كبيرًا من المعرفة لم يكن مطلوبًا من قبل، فقد أصبحت المعلومات هي أهم مادة خام يحتاجها العامل في عمله بدءًا من المزارع البسيط إلى العمال ومن الأعمال المكتبية إلى الأعمال المهنية، ولم تعد المهارات اليدوية هي المطلوبة وحدها، وإنما المهارة الذهنية والتي تمكن صاحبها من التعامل مع فيض المعلومات المتجدد دائمًا والذي يتطلب التعلّم الدائم مدى الحياة (الغراب،2003، 23).

إنّ العولمة، وعصر المعرفة، والعلوم والتنمية التقنية، وعصر المعلومات هي القوى الدافعة الضاغطة نحو إحداث تغيير في أولويات التعليم وذلك كي تتمكن أطر عمل الكفاءات الجديدة من مجابهة التحديات المعاصرة. وثمة فرص وتحديات تنطوي عليها هذه العملية. فالعولمة الاقتصادية، والهجرة خلال

وعبر البلدان، وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعدُّ من بين التغيرات المعاصرة العديدة على نطاق عالمي والتي لها آثار عميقة في التعلّم (واجنر، 2017، 43).

وشهدت الدولُ والمجتمعاتُ، والمؤسسات المعاصرةُ في ظلِّ العولمةِ والاقتصادِ الرقميّ تغيراتٍ هائلة وجسيمة في كل جوانبِ ومجالاتِ الحياةِ، حيثُ أصبحت تسيطرُ على العالم الآن اقتصادياتٌ ونظمُ أعمالٍ، وإداراتٌ جديدةٌ تختلفُ تماماً عن تلك النظمِ والإداراتِ التي كانت سائدةً قبل انتشار العولمةِ والاقتصادِ الرقميّ، واللتان فرضتا فلسفتهما ومنهجيتهما على العالم. وقد أَلقى الانفجارُ التقنيُّ والمعرفيُّ والتكنولوجيُّ الضخمُ بثقلهِ الكبيرِ على الإنسان منذ منتصف القرنِ العشرين، وأجبرهُ على البحثِ عن وسائلَ، وإجراءاتٍ كثيرةٍ للتأقلمِ أو التكيفِ مع هذا التطورِ التكنولوجيّ المعرفيّ، الذي له الأثرُ الكبيرُ في تقدم حياةِ البشريةِ، وتطورها في الميادين كافة.

وتعد الإدارة الإلكترونية إحدى نتائج التطورِ التقنيّ في مجالِ الاتّصالاتِ والتقنياتِ الحديثةِ، وأصبحت تمثلُ الاتجاهَ الحديثَ في الإدارة المعاصرةِ، حيث يشهدُ العالمُ اليومَ حركةً نشطةً لاستثمار التِّقنيات الحديثةِ كافة من أجلِ تجويدِ أَعمالِ المؤسساتِ، وتحويلها إلى مؤسساتٍ الكترونيةٍ توظفُ شبكة الحاسبِ الآليّ، والتطبيقاتِ المتطورة للحاسبات الآلية في إنجاز أعمالها ومهامّها كافة، ومعاملاتها الإدارية من تخطيطٍ، وتنظيمٍ، وتوجيهٍ، ورقابةٍ، وإتمامِ جميعِ وظائفها على أتمّ وجهٍ من تسويقٍ، وإنتاجٍ، وتمويلٍ، واستثمارٍ، وأعمال مكتبية بسرعة ودقة عالية.

ونظرًا للتغيرات السريعة والمتلاحقة في عالم التقنيات الحديثة ومايجب على النظم والمؤسسات من مسايرتها وتحديث أنظمتها وتطوير مهارات أفرادها، فالعصر الحالي- القرن الحادي والعشرين- كما تقول الياور(2005): يتطلب من العاملين في المؤسسات تدريبًا شاملاً متكاملاً متعددًا متنوعًا معرفيًا ومهاريًا، ليساعد العاملين على التكيف مع التغيرات العلمية والتقنية الحديثة، ومعرفة كيفية استثمارها بالشكل الصحيح والمكان المناسب.

إنّ التدريب عملية سلوكية مستمرة تبدأ مع حياة الشخص منذ ولادته حتى مماته، وتتنامى وفقًا لاحتياجاته وضروراته، والتدريب بوصفه سلوكًا إنسانيًا منظمًا، فيبدأ بنقطة زمنية محددة ويتطور تأريخيًا مع الوقت، حيث يركز التدريب عادة على الأفكار والسلوكيات الجديدة والتي يحددها سياق العمل وعجلة التطور، لذا فالتدريب يوجه نحو الوظيفة لا الشخص، كما أن التدريب يهدف لتقديم المهارات اللازمة والمعرفة المطلوبة من أجل أداء المهام المحددة، وعليه يمكن القول بأنّ التدريب هو عملية تعلّمية تطبيقية لا يتم إلا بعد التعلّم والتطبيق الصحيح لها. وللتدريب أهمية في بناء الإنسان وتطويره نتيجة للتسارع

والتقدم العلمي والتقني والمعرفي في مناحي الحياة المختلفة، كما إنّ التدريب المستمر يزيد من فاعلية الأفراد وكفاءتهم في الإنتاج ويطور من أساليبهم في الإبداع وحل المشكلات، ومع تغير مفاهيم الاستثمار الحقيقية في عصر اقتصاد المعرفة والتقنيات الحديثة والاتجاه بالاستثمار في تطوير الموارد البشرية وتنميتها بما يعود على الفرد والمؤسسة والمجتمع بالنفع أعطت للتدريب مسوغات لتغير البنية الإدارية للمنظمات والمؤسسات الحديثة القائمة على الاهتمام بالمورد البشري، حيث احتل التدريب موقعًا في سلم أولوياتها من أجل المنافسة والبقاء في مستويات الجودة. بمعنى أنّ التدريب يعد أحد المحاور الرئيسة لتحسين العنصر البشري ليكون أكثر معرفة واستعدادًا للقيام بالمهام المطلوبة بالشكل المناسب والمطلوب(أبو النصر،2017، 123).

أنّ التّحولَ إلى الإدارة الإلكترونيةِ جاء بوصفه نتيجة حتمية ما أفرزتهُ التّغيراتُ المعاصرةُ، ففِكرةُ التّكاملِ والمشاركةِ وتوظيفِ المعلوماتِ أضحَت أحدَ مؤشِراتِ النّجاحِ لأيّ مؤسسةٍ، فقد فرضَ التّقدمُ العلميّ، والتّقني، والسعي الدائمُ لتحسينِ جودةِ المخرجاتِ وضمانِ سلامةِ العمليات جميعها اتّجاهَ التّطويرِ الإداريّ نحوَ الإدارةِ الإلكترونيةِ. لذا بات من الضروريّ استغلالُ هذهِ التّقنياتِ الحديثةِ، وتضمينها في العملية التّعليمية، نظراً لما تحققهُ من فوائدَ جمةٍ تساهمُ في تحسينِ العملية التّعليميةِ، وبالتّالي النهوضُ بالعملية التّعليميةِ والتّحولُ منَ الإدارة التّقليديةِ إلى الإدارةِ الإلكترونيةِ التي تُؤكدُ على الاتّجاهاتِ الحديثةِ في الإدارةِ، وتوجدُ المصلحةَ العامّةَ لإداراتِ المدارسِ، حيثُ تحول إلى مديرٍ ناجحٍ طموحٍ مُبتكرٍ مبدعٍ، يتّسمُ بالحيوية والنّشاطِ، منفتحٍ على الآخرين، قابلٍ للتغير والتّجديدِ، مطّلعٍ على كافةِ التّطوراتِ الجَاريةِ في مجالِ التّقنيةِ الحديثةِ، حيث سَاهمَ هذا التطورُ في تَحسينِ أَساليبَ العملِ الإداريّ، من خلالِ إتاحةِ الفرصِ لتحسينِ وسائلِ الاتّصالِ الإداريّ، والتي مِن شَأنها اختصار الوقتَ والجهدَ، وسَاهمت في إيجادِ الحلولِ المناسبةِ للمُشكلاتِ المطروحةِ، والحصولِ على المعلوماتِ بأسرعِ وقتٍ ممكنٍ، وبالتالي المنفعةَ العامّةَ للعمليّة التّعليميةِ بأكمَلِها ومن ثَمَّ الوصولُ إلى إدارةٍ أكثرَ كفاءةً وفعاليةً

وفي ضوء ما تقدم؛ يأتي البحث الحالي كمحاولة علمية لمعرفة البرامج التدريبية الإلكترونية وعلاقتها بتطوير الإدارةِ الإلكترونيةِ في المؤسسات التعليمية بالمملكة الأردنية.

مشكلة الدراسة:

إنّ التقدمَ العلمي التقني الذي وصل بسرعة إلى كلّ مفاصل الحياة، نعيشه ضرورة لا اختيارًا من خلال التقنيات المتطورة، ولمواكبة هذه النهضة لابدّ من داعمين ومؤسسين ومشرفين من جميع فئات المجتمع من أعلى الهرم المؤسسي وكلّ مفاصل الدولة لهذه البذرة وأن ترعى أحسن رعاية.

ومع الكثير من المشكلات الإدارية التي تواجهها المؤسسات التعليمية مثل: عدم الاستفادة مما توصل إليه التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال الإدارة التعليمية بالإضافة إلى تقليدية طرق العمل المعتمدة وعدم مواكبتها للتطور العالمي في مجال معالجة المعلومات وتصريف المعاملات الإدارية، و ضعف التنسيق بين المؤسسة التعليمية والمؤسسات الأخرى، وكذلك بين الوحدات وبين الأقسام، وكذلك بين الوحدات وبين الإدارة المركزية إذ تعد من المشاكل المعيقة في المؤسسات الإدارية، هذا بالإضافة إلى الافتقار للبحوث والدراسات العلمية الموجهة نحو حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية في المجالات الإدارية. إضافة إلى هذا، تعد الاتصالات الإدارية التي تستهلك الكثير من وقت الإدارات يسبب الهدر في الوقت والجهد والتكلفة في هذه المؤسسات خاصة إذا تمت بأساليب تفتقر للسرعة والدقة. هذه المشكلات وهذا الهدر بالمجال الإداري يؤدي بدوره إلى مشكلات إدارية تعليمية تنعكس على بيئة المؤسسات التعليمية وعلى مخرجات هذه المؤسسات التي تعد أهم مدخلات المجتمعات وأعمدة بنائها؛ مما يستحق منا الالتفات والبحث عن حلول وأدوات من شأنها معالجتها بهدف تطوير أداء إداراتها وتحسين بيئتها لينعكس ذلك على جودة المخرجات. ومما لا شك فيه أنّ تنمية مهارات العاملين بالتربية وكفاياتهم ومتابعة تدريبهم تعود بالنفع على المعلّم والمتعلم، وبالتالي تنعكس على نجاح العملية التعلمية التعليمية، خاصة في ظل الانفجار المعرفي والرقمي وتطور وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات الحديثة فكان السؤال الرئيس لهذا البحث. **هل توجد علاقة بين البرامج التدريبية الإلكترونية وتطوير الإدارةِ الإلكترونيةِ في المؤسسات التعليمية بالمملكة الأردنية؟**

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما دورُ تطبيق الإدارة الإلكترونيةِ على تطوير الأَداءِ الإداريّ في المؤسسات التعليمية من وجهة نظر عينة الدراسة؟
2. ما متطلبات استخدام الإدارة الإلكترونية في تطوير الأداء الإداري من وجهة نظر عينة الدراسة؟
3. ما دور التدريب الإلكتروني في تنمية المهارات الإدارية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

4. ما دور برامج التدريب الإلكترونية في إعداد سياسات وخطط ملائمة لمهارات القرن الحادي والعشرين؟

فرضية الدراسة:

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين البرامج التدريبية الإلكترونية وتطوير الإدارةِ الإلكترونيةِ في المؤسسات التعليمية.

أهمية الدراسة:

1. تتضح أهمية هذه الدراسة في مواكبة التطورات الرقمية المعاصرة والحديثة في تحقيق التطور المهني والعلمي والاجتماعي على مستوى المؤسسات التعليمية.
2. تفيد هذه الدراسة في التركيز على البرامج التدريبية الإلكترونية وتوضيح مدى استفادة العاملين منها.
3. يفيد هذا البحث الإدارة في التعرف على أهمية الإدارة الإلكترونية في تطوير الأداء الإداري وتحسين بيئة العمل في المؤسسات التعليمية.
4. تفيد هذه الدراسة في تطوير وربط الواقع التدريبي الإلكتروني للموظف والواقع التربوي المعاصر القائم على التعلم الرقمي، شخصيا واجتماعيا بما يحقق تنمية معرفية مستدامة على مستوى الدولة.
5. تفيد هذه الدراسة في طرح المقترحات التطويرية والآليات الإجرائية؛ لتطوير أداء الموظف كي يصبح أداؤه فاعلاً ومؤثرًا وفق المعايير العالمية (معايير الرخصة الدولية للتعليم).

المصطلحات والتعريفات الإجرائية:

التدريب الإلكتروني Electronic Training وله تعريفات عدّة منها:

1-تعريف الموسوي (2010، 64): هو عملية منظومية تتم في بيئة تفاعلية متنقلة متشعبة بالتطبيقات التقنية الرقمية المبنية على استخدام شبكة الإنترنت والحاسوب متعدد الوسائط والأجهزة المتنقلة لعرض البرمجيات والحقائب والدورات التدريبية. لتصميم وتطبيق وتقويم البرامج التدريبية التزامنية وغير التزامنية. باتباع أنظمة التدريب الذاتي والتفاعلي والمزيج لتحقيق الأهداف التدريبية وإتقان المهارات بناءً على سرعة المتدربين في التعلّم ومستوياتهم الفكرية وظروف عملهم وحياتهم ومواقعهم الجغرافية.

2-تعريف عبد المعطي وزارع (2012، 75): نظام تدريب نشط Active Trainingغير تقليدي يعتمد على استخدام مواقع شبكة الإنترنت لتوصيل المعلومات للمتدرب والإفادة من العملية التدريبية بكافة

جوانبها دون الانتقال إلى موقع التدريب ودون وجود المدرب والمتدربين في نفس الحيز المكاني مع تحقيق التفاعل ثلاثي الأبعاد (المحتوى التدريبي الرقمي، المتدربين، المدرب) وإدارة العملية التدريبية بأسرع وقت وأقل تكلفة.

الإدارة الإلكترونية: يعرف بأنها التحول من العمل الإداري التقليدي إلى تطبيقات معلوماتية تعتمد على شبكات الحاسب الآلي، لربط الوحدات التنظيمية والإدارية مع بعضها؛ لتسهيل الحصول على البيانات والمعلومات في سبيل اتخاذ القرارات المناسبة وإنجاز الأعمال، وتقديم الخدمات للمستفيدين بكفاءة وبأقل تكلفة وأسرع وقت ممكن (الحسنات، 2011 ، 122).

وتعرف نظريا: المقدرة على توظيف الحاسبات الآلية في تنفيذ وإنجاز الأعمال الإلكترونية، والأنشطة الإدارية المدرسية من خلال شبكة الانترنت، وتسهيل الاتصالات والتواصل داخل وخارج المدرسة، متجاوزا بذلك حدود المكان والزمان، مما يساهم في جودة وتحسين الأداء والسرعة في الإنجاز، وخفض التكلفة وتوحيد وتبسيط الإجراءات، وتوفير المعلومات الدقيقة واللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية المدرسية بشكل سليم.

ونظريا يعرف التدريب: مجموعة الأنشطة التدريبية المقدمة في بيئة تفاعلية من خلال استخدام الحاسب الآلي ووسائطه المتعددة والأجهزة المتنقلة ومواقع شبكة الإنترنت دون التقيد بعاملي الوقت والمكان ومراعاة للتباين في مستويات التفكير والتقنية والظروف الحياتية والعملية للمتدرب في مراكز التدريب.

الدراسات السابقة:

دراسة المختار(2013) تمثلت أهداف الدراسة في التعريف بمفهوم التدريب الإلكتروني والتعرف على واقعه في السودان، والتعريف بكيفية بناء وإعداد سياسات وخطط ووسائل البرنامج التدريبية الإلكترونية، وتوضيح مدى إستفادة أخصائي المكتبات والمعلومات السودانيين منها، والتعرف على أهم البرامج التدريبية الإلكترونية المتاحة حالياً، وإمكانية تبني قطاع أو مؤسسة لبرامج تدريب إلكتروني في مجال المكتبات والمعلومات بالسودان، مع وضع رؤية مستقبلية حول التدريب الإلكتروني في السودان، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من أعضاء الجمعية السودانية للمكتبات والمعلومات، وتم تعميم إستبانة إلكترونية مكونة من عشرة أسئلة على أعضاء الجمعية السودانية للمكتبات والمعلومات، وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أنّ التدريب الإلكتروني عند أخصائي المكتبات والمعلومات في السودان لم يحظَ بالاهتمام والقدر المطلوب.

دراسة حسن (2016) هدفت الدراسة إلى التعرف على فاعلية نمط التدريب الإلكتروني في تنمية مهارات إدارة بيئة الفصل الافتراضي، وتكونت عينة الدراسة من (40) معلمًا ومعلمة من معلمي الحاسب الآلي ببورسعيد، وخريجي كلية التربية النوعية شعبة معلم حاسب آلي، في العام الدراسي 2015م-2016م، وتم توزيع عينة البحث إلى مجموعتين تجريبتين بواقع (20) معلمًا ومعلمة لكل مجموعة تجريبية(مجموعة تتدرب إلكترونيًا ومجموعة تتدرب تقليديًا) وفق تصميم البحث التجريبي، واتبعت الباحثة المنهج شبه التجريبي من خلال مجموعة من الأدوات وهي: قائمة بمهارات إدارة بيئة الفصل الافتراضي، وبطاقة تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلم الحاسب الآلي، واختبار تحصيلي، وبطاقة ملاحظة الأداء المهاري المرتبطة بمهارات إدارة بيئة الفصل الافتراضي. وأسفرت نتائج الدراسة إلى فاعلية نمط التدريب الإلكتروني في الجانب المعرفي والأدائي لمهارات إدارة بيئات التعلّم عبر الإنترنت، وفاعلية نمط التدريب المتنقل في الجانب المعرفي والأدائي لمهارات إدارة بيئات التعلّم عبر الإنترنت. وأوصت الدراسة بأهمية توظيف برنامج التدريب الإلكتروني لكافة التخصصات لمسايرة التطورات التقنية العالمية في مجال التعليم والتعلّم، واستخدام البيئات الافتراضية في التعليم والتدريب الإلكتروني.

دراسة قرواني(2014)" دورُ الإدارة المدرسيّة في إيجادِ بيئة مدرسيّة مشوّقة في مدارس فلسطين من وجهةِ نظرِ المعلمين والمعلمات فيها، محافظة سلفيت نموذجاً ". والتّي هدفت إلى التّعرف على دور الإدارةِ المدرسيّة في إيجادِ بيئةٍ مدرسيّةٍ مشوقةٍ في مدارس فلسطين من وجهةِ نظرِ المعلمين والمعلمات فيها، محافظة سيلفيت نموذجاً، استخدم الباحثُ المنهجَ الوصفيّ التّحليليّ؛ حيثُ تكوّنت عينةُ الدّراسة من (233) معلما ومعلمةً من محافظة سلفيت، فضلا عن أنه استخدم الباحثُ الاستبانة لجمع المعلوماتِ، و أظهرتِ نتائج الدّراسة: أنّه يوجدُ دورٌ كبيرٌ لإدارة المدرسةِ في خلقِ بيئة مدرسيّة مشوّقة تعزى (إلى الجنس، مكان السّكن، المؤهل العلميّ، مستوى الدّخل، سنوات الخدمة) عند مستوى الدّلالة الإحصائية(a≥0.05) إضافة إلى أنّه لا يوجدُ دورٌ للإدارةِ المدرسيّة في إيجادِ بيئة مدرسيّة مشوّقة يعزى لمتّغير (العمر والمرحلة المدرسيّة) عند مستوى الدّلالة الإحصائية (a≥0.05).

دراسة عوايشة (2017) هدف البحث إلى التعرف على أثر موارد نظم المعلومات على الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية من وجهة نظر الإداريين في القطاع الصحي وبشكل خاص المستشفيات الخاصة الأردنية. طبق هذا البحث على المستشفيات الخاصة الأردنية الحاصلة على شهادة الاعتمادية الدولية، ومن نتائج البحث: وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى(a<= 0.05) لموارد نظم المعلومات بمتغيراتها مجتمعة في الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية في المستشفيات الخاصة. وعدم وجود فروق ذات دلالة

إحصائية بين متوسطات إجابات عينة الدراسة نحو الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية في المستشفيات الخاصة الأردنية تعزى للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث المنهج وطريقة تناول المتغيرات، حيث ان الدراسات السابقة اعتمدت المنهج التجريبي والمنهج الوصفي التحليلي، أم الدراسة الحالية اعتمدت المنهج الوصفي الإرتباطي. أيضا الدراسات السابقة إشتملت على متغير التدريب الإلكتروني مع متغيرات أخرى مثلا تنمية المهارات، وبعض الدراسات تناولت الإدارة الالكترونيه على الإنجاز والعمل، أما الدراسة الحالية جمعت بين المتغيرين التدريب الإلكتروني والإدارة الإلكترونية. حيث إنّ التدريب الإلكتروني له دور كبير تنمية المهارات الرقمية للإداريين وهذا بدوره يمكّنُ الإداري من مواكبة التطورات في عصر الثورة الرقمية وإنعاكسه على المعلمين والمتعلمين.

الأدب النظري:

إنّ التطور المعرفي والتقدم التقني، وضرورة مواكبته بإعداد وتهيئة الأفراد للتعامل مع معطيات العولمة من خلال التعلّم المستمر والمستدام مدى الحياة، وتقدم وسائل الاتصال وسرعة نقل المعلومات والتطور السريع والمتجدد في التقنيات الرقمية وضرورة إدماجها في عمليات التدريب، بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في أعداد المتدربين الراغبين في التدريب المستمر مما جعل المؤسسات التدريبية التقليدية عاجزة عن توفير التدريب لهذه الأعداد من فئات المجتمع، فضلاً عن الأوضاع الديموغرافية المتمثلة في النمو السكاني والبعد الجغرافي. وأيضًا الحاجة إلى السرعة في الحصول على المعلومات ومعالجتها، والتفاعل معها، والحصول على التغذية السريعة المرتدة، والحاجة إلى المهارة والإتقان في أداء الأعمال وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التدريبية والتعليمية التي تواجه المتدربين، كلّ هذه المبررات أدت لظهور التدريب الإلكتروني والحاجة إليه لتلبيتها والتكيف مع متطلبات القرن الحادي والعشرين، قرن التقنيات الرقمية.

أهمية التدريب الإلكتروني:

1-إنّ التدريب موجه لأهم وأكثر العناصر قيمة هو الإنسان.

2-الخروج عن النمطية والتقليدية في التدريب.

3-تقليل تكلفة العملية التدريبية والرفع من كفاءة المتدربين.

4-تطوير قدرة المتدرب على استخدام التقنيات الحديثة والإستفادة منها في مهنته.

5-تشجيع مبدأ التعلّم الذاتي وتنمية المهارات والمعارف من خلال الاعتماد على النفس.

6-زيادة ثقة المتدرب لنفسه من خلال الاعتماد على مستواه من حيث التعلّم والتطبيق الفردي المباشر.

7-السماح لمنظمي العملية التدريبية من تطوير المادة التدريبية وتحديثها واستخدام المصادر الإلكترونية والإنترنت.

8-الاعتماد على مستوى المتدرب في وقت التعلّم والتطبيق وليس على مستوى المجموعة.

9-تقديم المنهج للمتدرب متى يشاء وأينما يشاء، بواسطة أي نوع من الأجهزة وربطه بعدد غير محدود من مواقع الإنترنت(إطميزي، 2012).

فوائد التدريب الإلكتروني:

1. المرونة والملاءمة وسهولة وسرعة الوصول للمحتويات والأنشطة بأي وقت وأي مكان مع إمكانية الاختيار بين دورات متوفرة وتتزايد باستمرار.
2. يوفر تغذية راجعة فورية عند أداء الواجبات، والامتحانات، والتمارين مع سهولة وسرعة المراجعة، والتحديث، والتحرير، والتوزيع.
3. مراعاة الفروق الفردية بين المتدربين ومنها قدرة المتدرب مثلاً أن يتعلّم بسرعة أو ببطء.
4. يقدم تسهيلات، وأساليب تعليمية متنوعة تمنع الملل.
5. يُسهل متابعة المتدربين ولو كانوا كُثر، كما يسهل وصول الآلاف للمصدر نفسه وفي الوقت نفسه.
6. الوقت: حيث يوفر ويتيح للمتدرب تنظيم وقته بحيث يجدول تلقيه لدورته بما يتناسب وظروف العمل، والعائلة كما ويتيح له القفز من مواد ونشاطات يعرفها.
7. كلفة المال: حيث يخفض تكلفة السفر، والتنقل، والمعيشة، وكذلك يخفض تكلفة الإنتاج، والتوزيع للمواد التدريبية، وتكلفة المكاتب، والمدربين إضافة إلى تقليص تكلفة ضياع وقت العاملين.
8. الاتصالات والتفاعل: إمكانية الاتصال والتفاعل الإلكتروني المباشر بين المدرب والمتدربين، والتفاعل الفوري إلكترونياً بين المتدربين من خلال وسائل البريد الإلكتروني ومنتديات النقاش وغرف الحوار ونحوها.

أساليب التدريب الحديثة:

المحاضرات التفاعلية، الأنشطة، المناقشات الجماعية، الأمثلة العملية، الحالات الدراسية، التعلّم من خلال العمل، التعلم من خلال اللعب، حلقات التعلّم الافتراضية، التعلّم الذاتي، وورش العمل، إن تسارعُ وتسابقُ العالمَ لاستغلال التقنية باستخدام التدريب الإلكتروني لتطوير الإدارة الإلكترونية بما يخدم مصالحها، والتي تتضمن تسهيل الإجراءات المطلوبة، وتقلّل من وقتِ تنفيذِ العمليات الإداريّة، وتقلّل أيضاً من الأخطاءِ الورقيّة، والمشاكل النّاجمة عنها، وتسهمُ في تشغيل الأيدي العاملة وترى (المسعودي،

2010) أنّ للإدارة الإلكترونية أهمية بالنسبة للمنظّمات على المستوى القومي، وتكمن أهمية الإدارة الإلكترونية فيما يأتي:

1- انخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة ربحيّة المنظمة.

2-تحسين مستوى أَداء المنظّمات الحكومية.

3-تلافي مخاطر التّعامل الورقي.

4-زيادة الصادرات وتدعيم الاقتصاد الوطنيّ.

5-إيجاد فرص جديدة للعمل الحر، والاستفادةِ من الفرصِ المتاحة في أسواق التّكنولوجيا المتقدمة".

التوجهات الحديثة في مهنة التدريب:

1. توظيف التقنيات الحديثة في العملية التدريبية: لقد ساهم توظيف التقنيات الحديثة في التدريب تحقيقًا لمكاسب عدة من أهمها السرعة في تقديم الخدمة، وتوفير الموارد، وتحسين جودة المخرجات، ومن أبرز المجالات التي ظهرت نتيجة لتوظيف التقنيات الحديثة في التدريب مايلي:

أ. التدريب الافتراضي: أحد التوجهات الحديثة والمتنامية في التدريب.

ب. شبكة الإنترنت: حيث تشير الدراسات إلى توظيفها في التدريب وارتفاع استخدامها من 8.4% عام 1999 إلى 30% عام 2004.

ت. الحقائب الإلكترونية: فيمثل إنتاجها واستخدامها من أوجه استخدام التقنيات الحديثة.

ث. التدريب عن بعد: وهو أحد أوجه توظيف التقنيات الحديثة في صناعة التدريب.

2. مفهوم التعليم مقابل التدريب: ويقصد به تحول التدريب إلى تعلّم مستمر تقع مسؤوليته على الفرد بصورة أكبر.

3. التعاقد الخارجي لتنفيذ التدريب: بهدف الحصول على أفضل الخدمات والمنتجات من جهات متخصصة، بالإضافة لخفض التكاليف الناشئة عن التدريب الداخلي.

4. التدريب على رأس العمل: ويقصد به الشراكة التفاعلية الهادفة لتحقيق الأهداف الشخصية والمهنية للموظف ضمن سياق أهداف المنظمة.

5. حقوق الملكية الفكرية للمواد والبرامج التدريبية.

6. التوسع في البرامج المخصصة وفقاً لاحتياجات الجهات الحكومية.

7. التركيز على ما بعد التدريب: ويقصد به التقيم بعد الانتهاء من التدريب مباشرة والتقيم بعد فترة من انتهائه بغية تحسين البرامج التدريبية في المستقبل.

8. استخدام المدرب للألعاب والمباريات التدريبية: من أجل تدعيم الاتجاهات والقيم المطلوب اكتسابها وتحسين المهارات لدى المتدربين بطريقة شيقة وجذابة وممتعة وحركية وفيها شراكة من الأطراف.

9. التعليم عن بعد والتدريب عن بعد: لأن التعليم عن بعد نتاج للتقدم التكنولوجي ولثورة المعلومات والاتصالات الإلكترونية بهدف تطوير العملية التعليمية وتقديمها للمتعلمين، كذلك يعد التدريب عن بعد نتاجًا لتوظيف التقنية في صناعة التدريب، ومدخلاً لتنمية الموارد البشرية وتطويرها من خلال تقديم البرامج التدريبية لموظفيها دون الحاجة للانتقال(الكرطانيّ، 2019).

أنّ التّحولَ إلى الإدارة الإلكترونيةِ جاء بوصفه نتيجة حتمية ما أفرزتهُ التّغيراتُ المعاصرةُ، ففِكرةُ التّكاملِ والمشاركةِ وتوظيفِ المعلوماتِ أضحَت أحدَ مؤشِراتِ النّجاحِ لأيّ مؤسسةٍ، فقد فرضَ التّقدمُ العلميّ، والتّقني، والسعي الدائمُ لتحسينِ جودةِ المخرجاتِ وضمانِ سلامةِ العمليات جميعها اتّجاهَ التّطويرِ الإداريّ نحوَ الإدارةِ الإلكترونيةِ. لذا بات من الضروريّ استغلالُ هذهِ التّقنياتِ الحديثةِ، وتضمينها في العملية التّعليمية، نظراً لما تحققهُ من فوائدَ جمةٍ تساهمُ في تحسينِ العملية التّعليميةِ، وبالتّالي النهوضُ بالعملية التّعليميةِ والتّحولُ منَ الإدارة التّقليديةِ إلى الإدارةِ الإلكترونيةِ التي تُؤكدُ على الاتّجاهاتِ الحديثةِ في الإدارةِ، وتوجدُ المصلحةَ العامّةَ لإداراتِ المدارسِ، حيثُ تحول إلى مديرٍ ناجحٍ طموحٍ مُبتكرٍ مبدعٍ، يتّسمُ بالحيوية والنّشاطِ، منفتحٍ على الآخرين، قابلٍ للتغير والتّجديدِ، مطّلعٍ على كافةِ التّطوراتِ الجَاريةِ في مجالِ التّقنيةِ الحديثةِ، حيث سَاهمَ هذا التطورُ في تَحسينِ أَساليبَ العملِ الإداريّ، من خلالِ إتاحةِ الفرصِ لتحسينِ وسائلِ الاتّصالِ الإداريّ، والتي مِن شَأنها اختصار الوقتَ والجهدَ، وسَاهمت في إيجادِ الحلولِ المناسبةِ للمُشكلاتِ المطروحةِ، والحصولِ على المعلوماتِ بأسرعِ وقتٍ ممكنٍ، وبالتالي المنفعةَ العامّةَ للعمليّة التّعليميةِ بأكمَلِها ومن ثَمَّ الوصولُ إلى إدارةٍ أكثرَ كفاءةً وفعاليةً.

أهداف الإدارة الإلكترونية:

•أهداف مباشرة يمكن ترجمتها إلى مكاسب مادية مثل:

1.إنجاز الأعمال بشكل سريعٍ، وتقليص زمن التنفيذِ في مختلف الإجراءات.

2.تقليل ساعات العمل داخل المنظّمات الحكومية.

3.التّقليل من استخدام الأوراق في الأعمال الإدارية.

4.إمكانية تأدية وانجاز الأعمال عن بعد.

•أهداف عامّة غير مباشرة يصعب ترجمتها إلى مكاسب مادية ملموسة مثل:

1.الحد من الأخطار والمشاكل المتعلقة بالعامل الإنساني.

2.التوحد والانسجام مع مختلفِ دولِ العالمِ خصوصاً المتّقدمة.

3.زيادة وتعزيز القدرة التّنافسية للمنظّمات(العريشي،2008).

خصائص الإدارة الإلكترونية:

1-السرعة والوضوح: ذلك من خلال تخطي حواجز الإدارة البيروقراطية، والابتعاد عن عقباتها ومعوقاتها الإدارية، والتّخلص منها بشكل كليّ في ظل السّيطرة التّامة للإدارة الإلكترونية على معلوماتها ومعاملاتها إلى جانب ضمان سرعة إنجاز المعاملات بسرعة فائقةٍ وإرسالها واستقبالها.

2-عدم التقيد بالزمان والمكان: حيث تتيح إمكانية المراجعة خلال 24 ساعة، فمواقع الإدارة متوافرة عبرَ الإنترنت، أو من خلالِ أجهزتها المنتشرة في الشوارع (البنوك)، حيثُ يتكفل الحاسوب الإجابةَ عن كافّة استفسارات المراجع، ويستقبل منه معاملاته بيسر عبر جملة من الخيارات والأوامرِ التي يقدّمها للمراجع.

3-إدارة المعلومات والاحتفاظ بها: وذلك عن طريق العملِ على توفيرِ برامجَ للمراجعِ تساعده في إنجاز معاملاته عبر شاشاتها وأزرارها وتبسيطها له بدرجة شبه تعليميّة.

4-المرونة: ويرجع ذلك للاستجابة السّريعة للأحداث، والتّفاعل معها، مخترقة بذلك حدود الزّمان والمكان وتعثر الاتّصال، مما يساعد الإدارة على تقديم كثيرٍ من الخدمات لم تكن متوافرة في السّابق بسبب حواجزِ الإدارة التقليدية.

5-الرقابةُ المباشرة والصادقةُ: وذلك من خلال مراقبة مواقع عملها المختلفة في كافة المواقع الإدارية وكل منافذها وأجهزتها التي يتعامل معها الجمهور.

6-السّرية والخصوصية: وذلك من خلال ما تقتنيه الإدارة من برامج تمكنها من حجبِ المعلوماتِ والبياناتِ المهمةِ، وعدم توافرها إلا لذوي الصّلاحية الذين يعرفون كلمة المرورِ للنّفاذِ إلى تلك المعلوماتِ بسهولة (الحسن، 2009) .

مجالات الإدارة الإلكترونية:

1- الحكومةُ الإلكترونية: يتم تطبيقها في المنشآت الإلكترونية بتحقيقِ أهدافٍ اجتماعيةٍ وسياسيّة واقتصادية، وللتَّخلص من الأَعمال الروتينية.

2- التّجارة الإلكترونية: وتتضمنُ المعاملات البنكية التي تتمّ من خلال الشّبكة العنكبوتية، لتسهيل العمليّة، ولتحقيق التّنمية الاقتصادية.

3- الصحةُ الإلكترونية: تشّكل قسماً مهماً، بحيثُ يستطيعُ المريض أن يتابع نتائجَ الفحوصاتِ الطّبية والمعلومات والخدماتِ عبر الشّبكة المخصّصة للمستشفى.

4- التعلمُ الإلكتروني: من خلال إجراء الدراساتِ، والأبحاثِ والمناقشاتِ عبر الشبكة المخصّصة للمنشأة.

5- النّشر الإلكتروني: يساعد في الحصول على الأَخبارِ العاجلةِ، ويساعدُ في الحصول على المعلومة بشكلٍ سريعٍ(الحسنات، 2012).

لذلك تعد الإدارة الإلكترونية إحدى نتائج التطورِ التقنيّ في مجالِ الاتِّصالاتِ والتقنياتِ الحديثةِ، وأصبحت تمثلُ الاتجاهَ الحديثَ في الإدارة المعاصرةِ، حيث يشهدُ العالمُ اليومَ حركةً نشطةً لاستثمار التِّقنيات الحديثةِ كافة من أجلِ تجويدِ أَعمالِ المؤسساتِ، وتحويلها إلى مؤسساتٍ الكترونيةٍ توظفُ شبكة الحاسبِ الآليّ، والتطبيقاتِ المتطورةِ للحاسبات الآلية في إنجاز أعمالها ومهامّها كافة، ومعاملاتها الإدارية من تخطيطٍ، وتنظيمٍ، وتوجيهٍ، ورقابةٍ، وإتمامِ جميعِ وظائفها على أتمّ وجهٍ من تسويقٍ، وإنتاجٍ، وتمويلٍ، واستثمارٍ، وأعمال مكتبية بسرعة ودقة عالية. ولكي يستطيع الإداريين تطبيق الادارة الإلكترونية يجب أن يكونوا مؤهلين ومدربين على إستخدام التقنيات الحديثة بجدارة وكفاءة عالية، تمكنهم من انجاز المهام الموكله إليهم. حيث لا يمكن لأي مؤسسة تربوية وتعليمية أن تحقق أهدافها ورؤيتها ورسالتها مالم يكن أفرادها- المعلمين والتربويين- والإداريين- مؤهلين لذلك، وتختلف حاجاتهم وميولهم وأماكنهم للتنمية والتطوير والتدريب. فقدمت هذه التقنيات والوسائل مجموعة من التسهيلات للعملية التدريبية في سبيل تحقيق أهداف منظومة التنمية الشاملة، وخصوصًا تنمية الموارد البشرية، ودور هذه الوسائل في جلب انتباه المتدربين، وزيادة اهتمامهم بالموضوع، وتنويعًا لمصادر معرفته، ومراعاة لمستوى تفكيره وإدراكه، وتبسيطًا وتيسيرًا لموضوعات قد يصعب فهمها.

إجراءات الدراسة الميدانية

المنهجية: تقوم منهجية الدراسة على المنهج الوصفي الإرتباطي. و هو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كمياً عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسات الدقيقة. ويهتم هذا النوع من الدراسات بالكشف عن العلاقات الارتباطية بين متغيرين أو أكثر، من أجل التأكد من مدى وجود هذا الارتباط وما هي قوة هذا الارتباط. ولا يمكن أن تقاس هذه العلاقة بالعين المجردة بل لابد من استخدام الطرق الإحصائّية المناسبة لذلك. وتتراوح درجه ارتباط بين + 1، - 1، وكلما اقتربت النتيجة من الرقم (1) بالسلب أو الإيجاب دل على وجود علاقة قوية بين المتغيرات. وتكون العلاقة عكسية في حالة الإشارة السالبة للاختبار، وطردية في حالة الإشارة الموجبة (البياتي، 2018).

أدوات الدراسة: مقياس حول التدريب الإلكتروني، ومقياس آخر حول الإدارة الإلكترونية.

حدود الدراسة:

سيقتصر إجراء الدراسة على:

1.الحدود الموضوعية: البرامج التدريبية الإلكترونية وعلاقتها بتطوير الإدارةِ الإلكترونيةِ في المؤسسات التعليمية.

2.الحدود الزمانية: ابتداء من2019/12/1 إلى 2020/2/28

3.الحدود المكانية: المدارس الحكومية والخاصة التابعة لقصبة عمان الأولى.

عينة الدراسة: تم إختيار عينة عشوائية من العاملين في المستويات الادارية العليا والوسطى والتنفيذية في تربية قصبة عمان الأولى. والجدول رقم (1) يوضح الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.

الجدول رقم (1) يوضح الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الجنّس	ذكر	82	60.3
	أنثى	54	39.7
المؤهل العلّميّ	بكالوريوس	80	0.59
	ماجستير	45	0.33
	دكتوراه	11	0.1
العمر	30 – 34 سنة	48	35.3
	35 -44 سنة	56	41.2
	45 - 49 سنة	28	20.6
	50 سنة فأكثر	4	2.9

الأدوات: الاستبانة: قامت الباحثة بتصميم أداة الإستبانة وذلك لجمع المعلومات والبيانات من عينة الدراسة، وتحتوى الاستبانة على جزأين وذلك على النحو الآتي: الجزء الأول: يتناول البيانات الأولية الخاصة بأفراد عينة الدراسة، والجزء الثاني: يتكون من (40) فقرة، مقسمة إلى أربعة محاور، وقد اتبعت الباحثة المعايير الواردة في تدرج (ليكرت الخماسي)، حيث أعطي لكل عبارةٍ ما يقابِلها (5-4-3-2-1) ويقابله على الأداةِ (موافق بشّدة – موافق-محايد – غير موافق –غير موافق بشدة) والمحاور الأربعة هي :

المحور الأول: دورُ تطبيق الإدارة الإلكترونيةِ على تطوير الأَداءِ الإداريّ في المؤسسات التعليمية ويتكون من (10) فقرات.

المحور الثاني: متطلبات استخدام الإدارة الإلكترونية في تطوير الأداء الإداري ويتكون من (10) فقرات.

المحور الثالث: دور التدريب الإلكتروني في تنمية المهارات الإدارية ويتكون من (10) فقرات.

المحور الرابع: دور برامج الالتدريب الإلكترونية في إعداد سياسات وخطط ملائمة لمهارات القرن الحادي والعشرينويتكون من (10) فقرات.

التحليلات الاحصائية المتبعة:

استخدم الباحث المعالجات الإحصائية والوصفية والتحليلية المناسبة في استخراج النتائج لكل سؤال من أسئلة وفرضيات الدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) وذلك على النحو التالي:

-تم استخدام معامل الارتباط ألفا كرونباخ (AlphaCronbach)، ومعاملات ارتباط بيرسون (Pearson) والتجزئة النصفية؛ للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة.

-تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة على السؤال الأول.

-معامل الارتباط ومعادلة الانحدار لتبؤ بالعلاقة .

الخصائص السكومترية لاداة القياس:

صدق المحكمين: تم عرض الاستبانه على لجنة من المحكمين من أعضاءِ هيئة التّدريس من مجموعة من ذوي الخبرةِ والاختصاصِ في عدد من الجامعات لإبداءِ أرائِهم وملاحظاتِهم حول عباراتِ الاستبانة، من حيث مدى مناسبتِهما ووضوحِ العبارة، والحكمِ على مدى سلامة صياغتِها اللغويّة، ومدى ملائمتِها وأهمّيتِها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أَجله، واقتراح طرقِ تحسينِها بالإضافة أو إعادة الصّياغةِ أو الحذف أو غير ما وردَ مما يرونه مناسباً، بالإضافة إلى النّظر في تدريج المقياس ومدى ملائمتهِ لقياس السّمات المقيسة، وكانت نسبة الاتفاق بين المحكمين تساوي (85%)

صدق الاتساق الداخلي: - يقصد بالاتساق الداخلي أن كل فقرة من فقرات أداة الدراسة تهدف إلى قياس ذات الوظيفة التي تقيسها الفقرات الأخرى، حيث يتحدد ارتباط كل فقرة من فقرات الأداة بالدرجة الكلية لمجموع الفقرات التي تتكون منها الأداة . ولاستخراج دلالات صدق البناء (الاتساق الداخلي بين الفقرات) للأداة المكونة من (40) فقرة، استخرج الباحث معاملات ارتباط الفقرات والمجالات مع الدرجة الكلية، ومعامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لمجالات الدراسة مع الدرجة الكلية، وذلك على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة تكونت من (30) المدارس الحكومية والخاصة التابعة لقصبة عمان الأولى. والجداول التالية توضح ذلك:فقد تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين كل محور والدرجة الكلية. وكانت النتائج في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) معامل الارتباط بيرسون بين كل محور والدرجة الكلية

رقمالمحور	المحورالثاني	المحورالثالث	المحورالرابع	جميعالمحاور
المحور الاول	0.79**	0.53**	0.61**	0.76**
المحور الثاني		0.59**	0.65**	0.84**
المحور الثالث			0.60**	0.62**
المحور الرابع				0.64**

يتضح من الجداول السابقة أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) مما يدل على صدق اتساقها الداخلي مع محاورها، وأن قيم معامل ارتباط بيرسون بين المحاور بعضها مع بعض ومع المتوسط الكلي للمحاور موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) مما يدل على صدق اتساقها الداخلي مع محاورها.

الثبات: لقياس مدى ثبات الاستمارة استخدم الباحث و(معامل الفا كرو ونباخ) للتأكد من ثبات أداة والدراسة، حيث طبقت المعادلة على عينة الاستطلاعية. والجدول رقم (3) ويوضح معاملات ثبات الدراسة. يتضح من هذا لجدول أن قيمة معامل الثبات (الفا كرو ونباخ) لمحاور أداة الدراسة للأداة ككل تعبر عن درجات ثبات عالية، تساوي (0.89) وهذا يدل على درجة ثبات عالية ويمكن الاعتماد عليها وتطبيقها.

جدول 3 قيم معامل ألفا كرونباخ لمحاو رأداة الدراسة

محورالدراسة	عددالفقرات	قيمةمعاملات لثبات
المحور الأول: دورُ تطبيق الإدارة الإلكترونيةِ على تطوير الأَداءِ الإداريّ في المؤسسات التعليمية.	10	0.91
المحور الثاني: متطلبات استخدام الإدارة الإلكترونية في تطوير الأداء الإداري.	10	0.89
المحور الثالث: دور التدريب الإلكتروني في تنمية المهارات الإدارية.	10	0.88
المحور الرابع: دور برامج الالتدريب الإلكترونية في إعداد سياسات وخطط ملائمة لمهارات القرن الحادي والعشرين	10	0.92

ثبات والاستمارة والكلي	40	0.89

معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية

الجزء الأول	الجزء الثاني	الارتباط بين	التصحيح بمعامل	التصحيح بمعامل
الفقرات	الفقرات	0.871	0.885	0.885

نتائج الدراسة: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والثاني والثالث: تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة حسب مجالات الدراسة والأداة ككل. ولتوضيح نتائج الإجابة على السؤال، اعتمدت الباحثة معيار الحكم التالي:

جدول (4) معيار الحكم على نتائج السؤال الأول

المدى	درجة التقدير
من 1 إلى 1.79	ضعيفة جدا
من 1.80 إلى 2.59	ضعيفة
من 2.60 إلى 3.39	متوسطة
من 3.40 إلى 4.19	عالية
من 4.20 إلى 5	عالية جدا

والجدول التالي يوضح نتائج الإجابة على الأسئلة.

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات العينة على مجالات الدراسة، مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1	2	المحور الأول: دورُ تطبيق الإدارة الإلكترونيةِ على تطوير الأَداءِ الإداريّ في المؤسسات التعليمية.	4.01	0.82	عالية
2	1	المحور الثاني: متطلبات استخدام الإدارة الإلكترونية في تطوير الأداء الإداري.	4.38	0.91	عالية
3	3	المحور الثالث: دور التدريب الإلكتروني في تنمية المهارات الإدارية.	3.94	0.87	عالية
4	4	المحور الرابع: دور برامج الالتدريب الإلكترونية في إعداد سياسات وخطط ملائمة لمهارات القرن الحادي والعشرين	3.70	0.72	متوسطة
		الأداة ككل	**3.91**	**0.65**	**عالية**

من الجدول السابق نلاحظ أن رأي عينة الدراسة في دورُ تطبيق الإدارة الإلكترونيةِ على تطوير الأَداءِ الإداريّ في المؤسسات التعليمية كانت عالية وتعزو الباحث هذه النتيجة الى أنّ الأنظمة التّكنولوجيّة هي من ضروراتِ هذا العصر؛ إذ من الصّعب جدًا الاستغناء عنه؛ والسّبب في هذا هو الدورُ الكبيرُ الذي يؤديهِ في حياةِ البشرِ، والمهمّات الكثيرة الموكلة إليه، والفوائد العديدةِ المستفادة منه، والمجالات المهمّة التي دخلت فيها،فهي متعدّدة الاستعمالات، وتقوم بمعالجةِ البيانات، وحفظِها، واسترجاعِها عند الحاجة إليها، فضلا عن أنّها تساعدُ المديرين في المدارسِ على تنظيم شؤون المؤسسّات التّعليميّة، ويستخدم بشكل نسبيّفي العملية التّعليميّة؛ إذ يستفادُ منه في الشّرح والإلقاءِ، ويستفادُ منه في حلّ المشّكلات التي تواجه

العمليّة التّعليميّة، ويستفادُ منه في تعليم الطّلاب لبعض المهاراتِ التي ترتبط بمقرراتهم التّعليميّة، ويستفادُ منه في التّطبيق العمليّ لبعض النّظريات، والمعلومات التي يتلقاها الطّلبة، ويدرسونها في مقرّراتهم، ويستفاد منه في إعداد الامتحانات.

أيضا من الجدول السابق نلاحظ أن رأي عينة الدراسة في متطلبات استخدام الإدارة الإلكترونية في تطوير الأداء الإداري كانت بنسبة عالية وتعزو الباحثة هذه النتيجة الى أنّ أنظمة تكنولوجيا المعلومات؛ أصبحت من الضروريات التي تستخدم في أيّ منظمةٍ، إضافة إلى أنّه أصبح هنالك اهتمامٌ متزايدٌ في تقديم المعلوماتِ إلى جميع متخذي القرارات بالوقت المناسب لاتخّاذ قرارات رشيدة، وهذا يعني أنّ نظمَ المعلومات التّقليديّة أصبحت أقلّ ملائمةً في تقديم المعلوماتِ، إذ فقدت المعلومات أهمّ خصائصها النّوعيّة وهي (التّوقيت المناسب).أيضا من الجدول السابق نلاحظ أن رأي عينة الدراسة : دور التدريب الإلكتروني في تنمية المهارات الإدارية. وتعزو الباحثة سبب هذا الارتفاع إلى أهمية برامج التدريب الإلكترونية ودورها في إعداد سياسات وخطط تنمية معرفية وتعليمية تلائم مهارات القرن الحادي والعشرين وتطبيقها، والقائمة على تكوين خبرات تعلّم قوية، بما يؤدي إلى فهم أعمق، ومتناسبة مع حاجات زمننا.

أيضا أن دور برامج التدريب الإلكترونية في إعداد سياسات وخطط ملائمة لمهارات القرن الحادي والعشرين سبب الإرتفاع في هذا المحور إلى أهمية توظيف وتطبيق التقنيات الرقمية الحديثة في العملية التعليمية بما يعزّز توجهات دولة الإمارات العربية المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة(يونسكو) في توسيع نطاق التعليم عبر استخدام التقنيات الرقمية الحديثة.

وللاجابة على السؤال هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالى $\alpha = 0.05$ بين البرامج التدريبية الإلكترونية وتطوير الإدارةِ الإلكترونيةِ في المؤسسات التعليمية؟

قامت الباحثة بحساب معامل ارتباط بيرسون وكانت النتائج في الجدول التالي:

نموذج ملخص

قيمة (ر)	(ر) تربيع	(ر) تربيع المعدل	الخطأ في تقدير الإنحراف المعياري
0.243[a]	0.059	0.052	0.417

ANOVA[b]

		مجموع التربيع	درجة الحرية	متوسط التربيع	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
1	المنحصر	1.463	1.000	1.463	8.423	0.004[a]
	المتبقي	23.274	134.000	0.174		
	المجموع	24.737	135.000			

a. المتغير التابع : وتطوير الإدارةِ الإلكترونيةِ

b. المتغير المستقل : البرامج التدريبية الإلكترونية

المعاملات[a]

		معاملات غير موحدة		معاملات موحدة		
		قيمة (B)	الإنحراف المعياري	قيمة (بيتا)	قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية
1	(الثابت)	3.113	0.314		9.919	0.000
		0.220	0.076	0.243	2.902	0.004

a. المتغير التابع: وتطوير الإدارةِ الإلكترونيةِ

معادلة الانحدار الخطي البسيط هي

Y=B0+B1X

Y=3.113+0.220 X

حيث X هي البرامج التدريبية الإلكترونية و Y هي وتطوير الإدارةِ الإلكترونيةِ

أي بما معنى كلما زاد استخدام البرامج التدريبية الإلكترونية درجة واحدة زادت تطوير الإدارةِ الإلكترونيةِ بمقدار (0.220).

يوجد علاقة طردية بين استخدام البرامج التدريبية الإلكترونية و تطوير الإدارةِ الإلكترونيةِ حيث نلاحظ أن معامل الارتباط بيرسون (قيمة R) هي (0.243) وقيمة (ف) هي (8.423) والدلالة الإحصائية هي (0.004) وهي أقل من 0.05

التوصيات:

1-العمل على إعادة دراسة اجراءات العمل الإداري المدرسي، والتغلب على التعقيدات والأعباء الروتينية، من أجل تسهيل العمل الإداري في المدارس.

2-وضع الإدارة العليا الخططَ الإجرائيّة المناسبةَ لتطبيق الإدارةِ الإلكترونيّة في المدارس التّابعة لها.

3-العمل على تنويع الأدوات والاستفادة من ما توصل له العلم من أدوات مساعدة لدعم التطوير الإداري في المدارس.

4- تصميم وتطوير برامج بيئات تعلم افتراضية في العلوم الإدارية حتى يتسنى الاستفادة منها.

5- العمل على تطوير النظم الإدارية في المدارس لمواكبة متطلبات توفير وتوظيف المستحدثات التكنولوجية في العملية التربوية ومتابعة نتائجها.

المراجع:

-أبو النصر، مدحت محمد. (2017). **التدريب عن بعد بوابتك لمستقبل أفضل**، الطبعة الأولى، القاهرة - مصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر.

-إطميزي، جميل أحمد. (2012). **أهمية التدريب الإلكتروني في تنمية الموارد البشرية في العالم العربي**، نشر في ملحق صحيفة القدس الرقمي، السنة 1، العدد 5، ص 2، 2012/5/8م.

-آمين، احمد ومراد، حاولي وفراحتيه، العيد. (2017). **التحول المبني على اقتصاد المعرفة رهان تحسين قدرات الأداء.**

-الحسن، ماجد. (2010). **تقويم أداء الإدارة الإلكترونية في المدارس الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء معايير الجودة الشاملة**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.

-حسن، محمد. (2016). **فاعلية نمط التدريب الإلكتروني في تنمية مهارات إدارة بيئة الفصل الافتراضي لدى معلمي الحاسب الآلي**، رسالة ماجستير غير منشورة.

-حاج المختار، عبد الله عوض الكريم. (2013). **برامج التدريب الإلكتروني لأخصائي المكتبات والمعلومات في السودان دراسة للواقع والمستقبل، المؤتمر العلمي الثالث للجمعية السودانية للمكتبات والمعلومات**- الخرطوم، السودان يوليو 2013م.

-الخثعمي، مسفرة. (2010). مشاريع وتجارب التحويل الرقمي في مؤسسات المعلومات. **مجلة RIST**. 19 (1). 18-51.

-الحسنات، ساري. (2011). **معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

-عوايشة، أسيد. (2017). **موارد نظم المعلومات وأثرها في الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية، عمان، الأردن.

-عبد المعطي، أحمد حسين وزارع، أحمد زارع أحمد. (2012)، التدريب الإلكتروني ودوره في تحقيق التنمية المهنية لمعلم الدراسات الاجتماعية" دراسة تقويمية"، **الدولية للأبحاث التربوية، جامعة الإمارات**. العدد31، سنة 2012م.

-العريشي، محمد. (2008). **إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتربية والتعليم بالعاصمة المقدسة (بنين)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

-الغراب، إيمان محمد. (2003). **التعلم الإلكتروني مدخل إلى التدريب غير التقليدي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، القاهرة – مصر، الطبعة 1، 2003م.

-الكرطانيّ، محمود كامل محمد. (2019). **دور البرامج التدريبية الإلكترونية في تنمية المهارات الرقمية لمعلمي اللغة العربية في المدارس الحكومية والخاصة لإمارة دبي**. رسالة ماجستير غير منشورة في تكنولوجيا التعليم، كلية العلوم التربوية والإنسانيّة، جامعة العلوم الإبداعية.

-قرواني، خالد. (2014). دور الإدارة المدرسية في إيجاد بيئة مدرسية مشوقة في مدارس فلسطين من وجهة نظر المعلمين والمعلمات فيها، محافظة سليفت نموذجاً، **مجلة جامعة القدس، الأبحاث في الدراسات التربوية النفسية**، المجلد(2)، العدد(4).

-المسعودي، سميرة . (2010). **معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة الموارد البشرية بالقطاع الصحي الخاص بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظر مديري وموظفي الموارد البشرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الافتراضية الدولية، المملكة المتحدة.

-واجنر، دانيال. (2017). التعلم والتعليم في الدول النامية: البحث والسياسة في أهداف التنمية للأمم المتحدة بعد عام 2015م، ترجمة الدكتور نورة بنت سعد بن سلطان القحطاني، **مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض- المملكة العربية السعودية**، 1438هـ- 2017م.

-الياور، عفاف صلاح . (2005). **التدريب التربوي في ضوء التحديات المعاصرة**، دار الفكر العربي، الطبعة:1، 2005م.

النفوذ الصيني في أفريقيا - السودان أنموذجاً (1990- 2012م)

Chinese influence in Africa - Sudan as a model)2012 – 1990(

أ.د. الطاهر حاج النور أحمد زروق

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، التخصص الدقيق تاريخ السودان الحديث

الملخص

أجري البحث بهدف التعرف على الاهتمام الصيني بأفريقيا على ضوء العلاقات الصينية الأفريقية في مجال التعاون والاستثمار الاقتصادي في الفترة من (1990-2012م) مع التركيز على حالة السودان، جمعت المعلومات من المصادر والمراجع ذات الصلة. استخدم المنهج التاريخي والوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها:

- هنالك تطور متسارع في مجال تحسين العلاقات الصينية الأفريقية تخص مجالات التنمية والإعمار خلال الأعوام 1990 وحتى العام 2012م.
- شهد السودان أنشطة للمشاريع الصينية وخاصة في مجال البناء والتشييد والطرق وبرامج الصداقة الصينية في المجالات الثقافية.
- قدمت الصين دعماً للقضايا الأفريقية في المحافل الدولية، من بينها قضية دارفور في السودان.

Abstract

This Study conducted to identify the Chinese interest in Africa in light of the Sino-African relations in cooperation and economic investments areas, through the period from 1990 to 2012, with focus in case of Sudan.

The information gathered from relevant resources and references. The historical, descriptive and analytical methods were used. Several conclusions were reached by the research as follows:

-There is accelerated improvement in Sino-African relations in aspects of development and construction during 1990 to 2012.

-The Chinese projects of construction, roads and cultural relationship witnessed in Sudan.

-The Chinese supported African issues in international forums, including the Darfur case of Sudan.

مقدمة:

تظهر البدايات الأولى لتاريخ العلاقات الصينية في القارة الأفريقية من خلال النفوذ الصيني في القارة الأفريقية حيث يؤرخ لتلك المرحلة في فترة الستينات وسبعينات القرن الماضي ولكنه اتخذ مناحي جديدة بعد الانتهاء من الحرب الباردة وتحول الصين إلى قوة اقتصادية عظمى حيث تطورت الاهتمامات الصينية من عقائدية في الماضي إلى برجماتية في الحاضر وعنوانها التجارة والاستثمار والطاقة.

أن تزايد نشاط الصين هدفه توسيع نفوذها في القارة الأفريقية من أجل تأمين امداداتها من الموارد الطبيعية ومن أجل مواجهة إمداداتها من الموارد الطبيعية ومن أجل مواجهة النفوذ السياسي والاقتصادي الغربي وتوسعة نفوذها على الصعيد العالمي في الوقت نفسه، وتجاوزت الصين مرحلة الدخول البطيء إلى بلدان القارة ونشر النفوذ بهدوء إلى مرحلة بناء العلاقات الإستراتيجية مع دول عديدة مستندة على قوتها وقدرتها الاقتصادية المتسارعة ، معلنة بدء فصل جديد من التنافس على القارة السمراء ويقلص حجم المناطق الخاضعة للنفوذ الغربي لمصلحة الصين ، هذا الأمر قد أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية وإسرائيل التي تتهم الصين بمساعدة الأنظمة القمعية في أفريقيا.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي ومنهجة دراسة الحالة.

مشكلة البحث:

تتمثل في دراسة ظاهرة دولية حديثة من الغرب إلى الشرق تنافس القطبية الإحادية ربما تؤثر في توازن القوى من الغرب إلى الشرق، وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وجود مراجع كافية للأسئلة الرئيسة التالية:

- ما مدى حجم العلاقات التي ربطت الصين بدول القارة الأفريقية؟ وما هي العوامل المحفزة للاستثمارات الصينية في أفريقيا؟.
- كيف نشأت العلاقات الدبلوماسية بين السودان والصين؟ وكيف تطورت؟
- ما مستقبل العلاقات الصينية السودانية ؟ وما النتائج المتوقعة؟.

أهمية البحث:

- تعد أفريقيا ذات أهمية بالغة للصينيين وتشكل عمقاً إستراتيجياً لها وترتبط بها على أكثر من مستوى منها الروابط التاريخية .
- تتطلع الصين منذ انتهاء الحرب الباردة إلى إرساء نفوذها وتثبيت مصالحها في المنطقة عبر مشاريع التنقيب على النفط والثروات الأخرى لاسيما بعد اكتشاف احتياطات نفطية في بعض دول القارة من بينها السودان.

أهداف البحث:

- اهتمام الصين بالعلاقات الجديدة مع دول أفريقيا جديرة بالبحث بغرض تتبع مسيرة تلك العلاقات والوصول إلى نتائج وتوصيات.
- التطرق للأنشطة التجارية والاستثمار في كل المجالات خاصة مجالي الطاقة والتعدين.
- دراسة توسع النفوذ الصيني في أفريقيا.

المحور الأول: المبادئ الصينية تجاه أفريقيا

...تذكر منى حسين عبيد (أن حجم العلاقات التي ربطت الصين بدول القارة الأفريقية، تلك التي ربطت بدول شرق أفريقيا لاسيما السودان، الذي يتمتع بثروات هائلة إذا أقامت الصين علاقات اقتصادية وتجارية ساهمت بشكل فعال في أن للصين مكانة مهمة في ذلك البلد وتبلورت العلاقات الصينية الأفريقية إثر الزيارة التي قام بها (شو إن لاي) خلال عامي 1963- 1964م شملت 10 دولة أفريقية هي الجزائر والمغرب وتونس وإثيوبيا وغينيا ومالي والصومال والسودان).

أعلن على إثرها عن خمسة مبادئ تقوم عليها سياسة الصين الخارجية تجاه أفريقيا وهي:

1- دعم الصين للشعوب العربية والأفريقية في صراعها ضد الإمبريالية والاستعمار بشكليه القديم والجديد من أجل الحصول على استقلالها الوطني والمحافظة عليه.
2- دعم الصين لسياسة الحياد وعدم الانحياز والتعايش السلمي التي تتبعها حكومات هذه الدول.
3- دعم الصين لرغبة شعوب هذه البلدان في الوحدة أو التضامن.
4- دعم جهود البلدان العربية والأفريقية لحل نزاعاتها بالطرق السلمية عن طريق التشاور.

5- على الدول الأجنبية احترام سيادة البلدان العربية والأفريقية مع تأكيد الصين احترامها الثابت لسيادة الأمم الأخرى ورفضها التام وفقاً لما كانت تعلنه من تدخل في الشؤون الداخلية للدول الآخرى(1).

كان السودان من أوائل الدول على مستوى القارة الأفريقية والشرق الأوسط، يعترف بالصين وبوحدة أراضيها وحقها في السيادة على تايوان وفي 4 فبراير 1959م بدأ التبادل الدبلوماسي بين البلدين ، وهنالك عدة عوامل ساعدت على ازدهار العلاقات السودانية الصينية منذ عشرات السنين منذ استقلال السودان ومن أهم هذه العوامل:

1- موقع السودان في قلب أفريقيا وتمثيله للعرب شمالاً والأفارقة جنوباً.

2- كون السودان من أوائل الدول الأفريقية التي طردت المستعمر بل وهي الدولة التي أغتيل بها غردون.

3- الدور الكبير المتوقع للسودان في ما حوله من دول ما زالت مستعمرة.

4- تطابق مواقف الدولتين في قضايا مثل الشرق الأوسط والكنغو والتفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا.

5- موارد السودان الاقتصادية الهائلة وخاصة القطن الذي كان محتكراً للاستعمار البريطاني فقط.

6- الصراع الأمريكي السوفيتي لكسب ود السودان والاستفادة من إمكاناته المذكورة .

المحور الثاني: الاهتمام الصيني بأفريقيا

ارتبط صراع المصالح في أفريقيا بالتنافس الأمريكي – الفرنسي بشكل أساس عليها، وكانت آثاره توجه الصين إلى أفريقيا وفرض نفوذها على بعض المناطق، والتي أصبحت من خلاله الصين المنافس للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على أفريقيا وذلك لما تتمتع به الصين من قوة اقتصادية هائلة جعلتها تلعب هذا الدور بفعالية واقتدار. خاصة عندما وجدوا فيها ما يُلبي طموحاتهم الذاتية مثل: عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم ربط الاستثمارات بالشروط المسبقة وعدم بث أي أيديلوجيات فكرية أو ثقافية تذوّب الطابع الأفريقي مثل الأمركة والفرنسة. وبذلك أصبحت الصين الحليف المقبول لدى الأفارقة حيث فتحوا لها الباب الأفريقي على مصراعية ذلك لاعتبارات كثيرة منها أنها عضو دائم في مجلس الأمن الدولي، وأنها تتمتع بإمكانيات اقتصادية كبيرة يمكن أن تساعد دول القارة، علاوة على أنها تمتلك التكنولوجيا الحديثة التي من خلالها يمكن المساهمة في بناء القدرات الأفريقية وبذلك وجدت الصين ضالتها في أفريقيا من الاستثمارات في مجالات النفط والتجارة(2).

النفوذ الصيني في أفريقيا يثير تساؤلات ومخاوف عند الغرب: إذا أمعنا النظر في الأنشطة الصينية في أفريقيا نجد أن هنالك ملمحاً من ملامح العولمة يدور حالياً في أفريقيا، حيث يعملون في قطاعات البناء والإنتاج والتجارة([3]).

وقد وسعت الاستثمارات الصينية نطاق أعمالها في أفريقيا وتسللت إلى حياة القارة الأفريقية اليومية . الصين في حاجة إلى المواد الأولية التي تذخر بها القارة السوداء، من نفط ومعادن وثروة سمكية ومنتجات زراعية، ومعظم الاستثمارات الصينية في أفريقيا تتجه نحو الاستثمارات النفطية وهي تمد الصين بنحو 10% من حاجتها من الطاقة. فإستراتيجية الشركات الصينية لا تخرج عن الأهداف الإستراتيجية التي تعتمدها الدولة الصينية ، حيث تعمل الحكومة على تشجيع الشركات على تأمين مدخلات حيوية مثل المواد الخام للاقتصاد. والدولة الصينية تملك أو تدير معظم الشركات الصينية العاملة في القارة السمراء التي تعّبر عن بعد نظر الدولة الصينية ، وعن تحقيق أهداف بعيدة المدى. فهي تحاول الاستثمار بالمواد الأولية الأفريقية وتسوق منتجاتها البسيطة والزهيدة الثمن. وتعيد ترميم وبناء شبكات الطرق والسكك الحديدية والمباني الحكومية والمستشفيات. وكذلك تستثمر الصين في بناء السدود المائية على أنهر الكونغو والسودان أثيوبيا لتذليل مشكلات الطاقة وتقيم شبكات لاسلكية وشبكات متطورة من الألياف الضوئية في كل أفريقيا([4]).

فالتجارة بين الصين وأفريقيا زادت خمسين ضعفاً ويبلغ عدد الشركات الصينية على الأراضي الأفريقية 600 شركة حيث حلت الصين مكان فرنسا واحتلت مرتبة ثاني أكبر شريك تجاري لأفريقيا. ويبلغ عدد الصينيين في أفريقيا ما يقارب المليون نسمة وهم أكبر جالية أجنبية في القارة. وعلى أفريقيا اقتناص فرصة تعاظم إقبال الصين على التجارة معها وهي موطن 300 مليون نسمة من فقراء العالم، وتكاد تكون الصادرات الأفريقية إلى آسيا تقتصر على موارد الطاقة والمعادن الثمينة و85% من صادرات أفريقيا إلى الصين مصدرها بلدان غنية بالنفط وهي أنغولا وغينيا الاستوائية ونيجيريا وجمهورية الكونغو والسودان. وقد ارتفعت صادرات أفريقيا إلى الصين حيث بلغ حجم هذه الصادرات ضعفي الصادرات إلى الولايات المتحدة وأربعة أضعاف الصادرات الأفريقية إلى الاتحاد الأوربي.

إن عمل الشركات الصينية وإستراتيجيتها لا يخرجان عن إطار الخيار السياسي للصين القائم على إيجاد شركات غير وطنية تستطيع أن تجعل من الصين قوة اقتصادية عالمية وهذا ما كان عبر عنه الرئيس السابق للصين جيانغ منذ عام 2001م حيث أعلن سياسة التوسع الخارجي لتشجيع الشركات على الاستثمار في الخارج([5]).

المحور الثالث: الملامح العامة للعلاقات الأمريكية الصينية وحتمية الصراع

تعتبر الشيوعية المذهب السياسي للصين والذي جعل منها المنافس الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية من أجل التوازن الإستراتيجي وأن الاختلاف بين الأيديولوجيتين الشيوعية الصينية والرأسمالية الأمريكية حول مفاهيم الحرية وحقوق الإنسان والثقافة والإعلام والعدالة، أدى إلى إتساع الهوة في الخلافات والمواجهات بين الدولتين.والحقائق والأحداث التاريخية تشير إلى حتمية التصادم بين القوة الصينية والقوة الأمريكية ، حيث أن القوة الصينية النامية تواجه القوة الأمريكية الموجودة أصلاً في مجال السياسة والاقتصاد والشؤون العسكرية. والمختصون في الشؤون الصينية الأمريكية والمهتمون بعلاقات الدولتين يؤكدون على حتمية الصراع و اليوم ثمة ما يسمى في علم الإستراتيجيا بالتباري الإستراتيجي الذي يوظف صراعا بأشكال أخرى غير الحرب والتصادم حتى ولو إفترضنا صحة الفكرة أو الفرضية فالتحليل السليم يستوجب عرض فكرة مغايرة THESIS-ANTI THESIS كإفتراض صيغ المنافسة ولما لا حتى التعاون أو إقتسام مناطق النفوذ فالمسألة لم تعد تُطرح بين القوى الكبرى بحيث أنها تقوم على مبدأ الصراع بين عقيدتين مختلفتين ، وعلى إستراتيجية المصالح المختلفة والمتقاربة لكل من الدولتين المتواجهتين(6).

إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على أيديولوجيتها السياسية المهيمنة على العالم بإرغام الدول الأخرى على تبني نظامها السياسي الرأسمالي، بالرغم من هذه السياسة ذات منهجية الهيمنة وسيطرة القطب الواحد، قد أوجدت الكثير من الخصوم والأعداء للولايات المتحدة الأمريكية والقلق والخوف لدول العالم، وقد أثر ذلك في علاقتها بالصين التي زاد تخوفها من السياسة الأمريكية المهيمنة التي دعمت تايوان وزودتها بالأسلحة الفتاكة، مما زاد من حدة المواجهات كما أن العلاقات واتفاقيات التعاون بمنطقة جنوب شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وأساطيلها الدائمة بالمنطقة تحسبها الصين تهديد لها. فالتوسع الأمريكي قرب الحدود الصينية لا يطمئن الصين بل يزيد من مخاوفها. وأن الخبراء المحللين والإستراتيجيين ينظرون إلى المواجهة الصينية الأمريكية برؤية صراع الحضارات، بين الدولتين العظيمتين في الفضاء الأفريقي لا مناص منها(7)

المحور الرابع: الإستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه إفريقيا

يعبر التطور المتزايد في العلاقات الصينية الأفريقية عن التوجهات في السياسة الخارجية الصينية وتصاعد دور نفوذ الصين كقوة عالمية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم في ظل سياسة الهيمنة والقطب الواحد، اتجهت الصين إلى سياسة التوسع والعمل على التوازن الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية والبحث عن أحلاف لها بغرض فرض النفوذ من خلال أنشطة شراكاتها التي ترعاها الدولة وتديرها مؤسسات هدفها تأمين مصادر النفط، واستطاعت الصين خلال سنوات قليلة أن تصبح الشريك الذي يلي الولايات المتحدة وفرنسا في القارة الأفريقية حيث تضاعفت التجارة بين الصين وأفريقيا إلى أضعاف منذ بداية هذا العقد فقد ارتفعت إلى 36% حسب الإحصائيات منذ 15سنة وبالتالي ضرورة تحيينها لتتوافق مع الفترة الزمنية المتناولة(2009-2012) وإلى 3907 بليون دولار بناء على الإحصائيات الصينية الرسمية بالإضافة إلى توقيع عدد كبير من الصفقات والعقود التجارية بلغت قيمتها حوالي 2 بليون دولار([8]).

التزام الصين بمضاعفة مساعداتها المقدمة للدول الأفريقية خلال عام 2006م إلى الضعف بحلول 2009م، وإن نصف الصادرات إلى القارة الأفريقية كانت من الآلات والمعدات والإلكترونات ومنتجات ذات تقنية عالية إضافة إلى تحول عشرات الآلاف من الصينيين إلى أفريقيا ساهموا في بناء المنشآت الرياضية ومقار الوزارات وخطوط السكك الحديدية ودعماً لهذه الشراكة شهدت العاصمة الصينية بكين من 4-5 نوفمبر عام 2006م أكبر تجمع أفريقي بمشاركة 48 دولة أفريقية من أجل تنمية القارة الأفريقية بعد خمسين عاماً من العلاقات بين الصين وأفريقيا، وقد أعلن في التجمع عن التخفيف الجزئي لديون الصين لصالح دول القارة الأفريقية. والغاء الديون المستحقة على إحدى وثلاثون دولة الأكثر فقراً والأكثر مديونية في القارة والتي قدرت بنحو 103 بليون دولار، وزيادة عدد بنود الصادرات السلعية الأفريقية المعفاة من الرسوم الجمركية وزيادة لتثبيت هذه العلاقات قام الرئيس الصيني عام 2007م بزيارة ثماني دولة أفريقية من أجل تعزيز العلاقات في المجالات الاقتصادية والتجارية والعسكرية والمساهمة في تطوير التنمية والبناء داخل القارة. وتسعى الصين إلى آفاق أوسع في الاقتصاد والنفط والسياسة وتعزيز علاقاتها ونفوذها وزيادة تنامي مصالحها في أفريقيا التي تعتبرها مصدراً لتغذية قاعدتها الصناعية المحلية التي تحتاج إلى المواد الخام الأفريقية للحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة حيث تستورد الحديد الخام من جنوب أفريقيا وموزمبيق بكميات كبيرة لسد حاجتها الصناعية. واعتادت الصين على إقامة المؤتمرات الدورية للبحث عن سبل التنمية الأفريقية بمشاركة عدد كبير من دول القارة الأفريقية. هنالك ثمة

مبادرات وقمم في العاصمة بكين، ومن خلالها حرصت الصين على أن تقدم مساعدات كبيرة للدول الأفريقية الفقيرة تتمثل في إعفاءات الديون وإنشاء المشاريع التنموية وتقديم القروض لإقامة المنشآت العامة. وتعتبر الصين من أكبر الدول الداعمة للدول الأفريقية بعد الولايات المتحدة واليابان([9]).

كما حرصت على إقامة صداقات مع العديد من الدول الأفريقية حيث تمثل الصداقة الصينية إحدى وسائلها الدبلوماسية للدخول في علاقات سياسية واقتصادية مع دول العالم لاسيما الدول الأفريقية.

المحور الخامس: العوامل المحفّزة للاستثمارات الصينية بإفريقيا

هناك عدة عوامل ساعدت على الوجود الصيني في أفريقيا كما أن هناك عدداً من المحفزات التي وضعتها الصين للدخول في الفضاء الأفريقي أهمها:

الشركات الصينية:

بناء على إفادات مصادر الحكومة الصينية فقد أنشأت الصين في أفريقيا أكثر من 600 شركة بأموال صينية خلال الفترة من (1995، 2005م) وقد قوبلت هذه الشركات المخاطر والعمل في أفريقيا في حين رفضت الشركات الغربية المستثمرة الأخرى بسبب هذه المخاطر، وقد قامت الصين بإعفاء البضائع الأفريقية من الرسوم مع مزيد من الاستثمارات الصينية مدعومة بقروض تفضيلية ومداينات تجارية خاصة من أجل تكريس وجودها في أفريقيا([10]) مع التركيز على امتيازات النفط الأفريقي خاصة وأن القارة الأفريقية تمتاز باستحواذها على إحتياطي نفطي كبير يشجع الاستثمار الصيني على المدى الطويل. وقد أكدت الدراسات بأن أفريقيا تختزن بداخل أراضيها كميات كبيرة من النفط الجيد في كثير من بلدانها، وإذا نظرنا لدولة السودان كمثال نلاحظ أن الحرب الأهلية في جنوب السودان قد أدخلت النفط السوداني في حقبة حروب الموارد، وقد ساهمت الدول العظمى في زيادة إشعال هذه الحرب التي كانت نتيجتها بيع شركة النفط الأمريكية شيفرون منشآتها النفطية في الجنوب بعد 18 عاماً من وجودها في السودان كلفتها مليار ونصف المليار دولار. إن شركة شيفرون النفطية الأمريكية جاءت إلى السودان، ثم خرجت منه وفق تقلبات السياسة الأمريكية واعتقدت بأنها سوف تعود إلى السودان، وهي ترى أن لها رصيد تحت الأرض وحسب وجهة نظرها هي وراء المعلومات الجيولوجية المتعلقة بالاستكشاف النفطي والعديد من الآبار المختومة. وأن السودان لن يستطيع استخراج النفط كونه مرتبطاً بالتقنية الاقتصادية والدولية التي تفتقدها الدولة السودانية حيث بلغت ديونه 28 مليار دور. وبخروج شركة شيفرون من السودان تركته من أكبر

الدول التي تعاني المديونية وفي غضون سنوات قليلة وبالتحديد عام 1995م قدمت الصين إلى السودان واستخرجت النفط السوداني. وحفرت أول بئر استكشافية خلال الربع الأول من العام 1997م كما وقعت الشركة الصينية عقداً لتطوير وزيادة الاستكشاف لمناطق (هجليج) والمناطق المجاورة ، وتبلغ المساحة النفطية حوالي 12.2 مليار هكتار، وفي عام 1999م مد الصينيون خط الأنابيب النفطية بطول 1610كم2 إلى ميناء بشائر على البحر الأحمر، والذي كان الأمريكيون قد وعدوا بمده سابقاً ولم ينفذوه. لقد عوضت الصين السودان ما فقده من موارد مالية بعد خروج شركة شيفرون النفطية الأمريكية مما أدى إلى تحسن الدخل القومي السوداني خاصة بعد مد الخط النفطي الثاني عام 2006م لنقل النفط الخام السوداني إلى الموانى النفطية بالبحر الأحمر لتمكين السودان من تصدير مليون برميل يومياً من صادراته النفطية، وبذلك بدأ الاستغناء عن الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي وبدأت أمريكا تفقد كل شيء في السودان بعد دخول الصين وكانت قد حاولت العودة إلى السودان باتخاذها عدة إستراتيجيات منها: فرض الإدارة الأمريكية عقوبات اقتصادية شاملة عليه وتدمير مصنع الشفاء بالخرطوم بحري بتهمة تصنيع المواد الكيميائية . وخلال زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كيلنتون عام 1998م لأفريقيا تم تشكيل حلف مع كينيا أوغندا والكنغو والدول المحيطة بالسودان ودعم حركات التمرد ضد الحكومة السودانية لاسقاطها([11]).

لقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية السودان مدخلاً لتحقيق السلام باتفاق نيفاشا عام 2005م بعد نزاع مسلح استمر اثنين وعشرين عاماً بين الشمال والجنوب ولكن الاتفاقية وضعت الأسس للعودة الأمريكية من بوابة الجنوب واحتمال خروج الصينيين من البوابة نفسها، وفي حالة عودة الولايات المتحدة الأمريكية ستجد قيادات من أبناء الجنوب مواليين لها عبرهم يمكن التحكم في تنفيذ المشروع الأمريكي المتضمن عدم الاستقلالية عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية([12]).

إن غالبية الحقول النفطية السودانية المنتجة تقع في الجنوب وبعد انفصال الجنوب إستأثرت أمريكا بكل النفط الجنوبي خاصة وأن الحركة الشعبية بجنوب السودان لها علاقات كبيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وهنا تجد الصين نفسها شريكاً غير مرغوب فيه بالجنوب السوداني، ولكن الصين انطلقت في مناطق أخرى في أفريقيا كما عملت على زيادة الصادرات النفطية الأفريقية الأخرى، حيث تحصلت مؤسسة النفط والكيماويات الصينية من أنغولا على حق الامتياز النفطي في الحقل البحري والذي تشغله شركة(بي بي) وضمنت دخولها بمديونية 2 مليار دولار لتتمكن من وضع بنيتها التحتية وتمكنت من الحصول على تيسير امتياز أخر مع شركة (سونا تجول) الأنغولية التي كانت تشغله شركة (توتال)

الفرنسية ، وبذلك أصبحت الصين هي الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وتستعد مؤسسة النفط الصينية لدفع 2.3 مليون مقابل إنتاج الامتياز البحري. وتجري محادثات لحصولها على تولي محطة تكرير النفط وقد أبرمت الاتفاقيات بشأن الاستكشافات والامتيازات بحقول النفط في كل من الجزائر والنيجر وتشاد ونيجيريا وليبيا ،وأبرمت الصين عقداً للتقدم مع دولة الغابون إذ ساءت نشاطات شركتي شل الأمريكية وتوتال الفرنسية إضافة إلى نشاط الصين في غينيا الاستوائية حيث تسيطر المجموعات الأمريكية على صناعة النفط المتزايدة ، وتتولى الصين التدريب العسكري والإحصائي في بعض الدول الأفريقية في سبيل الحصول على الامتيازات النفطية. وخلال زيارة الرئيس الصيني في الخامس والعشرين من أكتوبر عام 2006م أعلن عن الاتفاق الفرنسي الصيني بالاستثمار في التنقيب عن النفط في القارة الأفريقية انطلقت بكين نحو القارة الأفريقية بقوة وشكل عام 2000م انطلاقة حقيقية مع انطلاقة منتدى العلاقات الأفريقية الصينية حيث كان حجم التبادل التجاري في ذلك العام 10 مليار دولار([13]).

المحور السادس: نتائج التطور المتزايد للاستثمارات الصينية في أفريقيا

لقد دعمت الدول الأفريقية الصين في قضايا دولية مهمة مثل عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية ومحاولاتها لاستضافة دورة الألعاب الأولمبية الصينية في عام 2008م والمعرض العالمي لعام 2010م، كما أبدت وجهات نظر الصين بشأن إصلاح الأمم المتحدة وعندها كان نتاج ذلك تعاوناً مشتركاً ومتطوراً بين الطرفين – الصين وأفريقيا.

تصاعد هذا التعاون في الألفية الثالثة وفقاً لمصادر الحكومة الصينية قد تكونت بأفريقيا أكثر من 600 شركة بأموال صينية خلال السنوات العشر الأخيرة (العقد الأول من الألفية الثالثة) ، وقد قامت الصين بإعفاء البضائع الأفريقية من الرسوم مع مزيد من الاستثمارات الصينية مدعومة بقروض تفضيلية([14]). إذن يعكس التطور المتزايد في العلاقات الصينية الأفريقية التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا، كما تصاعد دور الصين كقوة عالمية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم في ظل القطب الواحد، اتجهت الصين إلى سياسة التوسع والعمل على التوازن الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية والبحث عن أحلافها لإثبات وجودها ونفوذها في الساحة الدولية عبر وجودها بكثافة في القارة الأفريقية من خلال شركاتها التي ترعاها وتديرها مؤسسات هدفها تأمين مصادر النفط واستطاعت الصين خلال سنوات قليلة أن تكون الشريك الذي يلي الولايات المتحدة وفرنسا في القارة الأفريقية([15]).

وقد كانت نصف الصادرات الصينية إلى أفريقيا من الآلات والمعدات والإلكترونيات ومنتوجات ذات تقنية عالية إضافة إلى تحول عشرات الآلاف من الصينيين إلى أفريقيا ساهموا في بناء المنشآت الرياضية ومقار الوزرات وخطوط السكك الحديدية([16]).

ودعماً لهذه الشراكة شهدت العاصمة الصينية بكين (من 4-5 نوفمبر 2006م) أكبر تجمع أفريقي بمشاركة 48 دولة أفريقية من أجل تنمية القارة الأفريقية بعد خمسين عاماً من العلاقات بين الصين وأفريقيا، وقد أعلن التجمع عن التخفيف الجزئي لديون الصين الأفريقية والغاء الديون المستحقة على الواحد والثلاثين دولة الأكثر فقراً والأكثر مديونية في القارة ، فقد قدرت بنحو 3.1 بليون دولار وزيادة بنود الصادرات السلعية الأفريقية المعفاة من الرسوم الجمركية، وتدعيماً لهذه العلاقات قام الرئيس الصيني في عام 2007م بزيارة ثمانية دول أفريقية لتعزيز العلاقات في المجالات الاقتصادية والتجارية والعسكرية والمساهمة في تطوير التنمية والبناء داخل أفريقيا. وتسعى الصين إلى آفاق أوسع في الاقتصاد والنفط والسياسة وتعزيز علاقاتها ونفوذها وزيادة تنامي مصالحها في أفريقيا التي تعتبرها مصدراً لتغذية قاعدتها الصناعية المحلية التي تحتاج إلى المواد الخام الأفريقية للحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المرتقبة حيث تستورد الحديد الخام من جنوب أفريقيا وموزنبيق([17]).

المحور السابع: التنافس الأمريكي – الصيني على الموارد في السودان

إن توزيع الطاقة بأنواعها دولياً في العديد من المناطق والأقاليم دون مناطق بعينها وتضافر جملة من الأسباب باتت تمثل أهمية خاصة في هذا المجال، ومن بين هذه المناطق تأتي أفريقيا في ترتيب مهم للغاية لما تحتويه من كم هائل ومتنوع من مصادر الطاقة جعلت منها محط تنافس إقليمي في إطار القارة الأفريقية على مصادر الطاقة الولايات المتحدة والصين([18])، حيث أصبحت الصين التي رشحها الرئيس الأمريكي جورج بوش عام 2000م على أنها المنافس الإستراتيجي الأول للولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل، إضافة إلى كونها ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ استهلاكها للنفط 7 ملايين برميل يومياً. حيث أن احتياطي السودان من النفط بحوالي 2 مليار برميل ومن المتوقع اكتشاف المزيد ليصل إلى أكثر من 4 مليارات برميل عام 2011م لذا كانت الصين من أوائل الدول التي نشطت اقتصادياً في السودان ومعظم الدول الأفريقية([19]).

وإذا نظرنا للتنافس الأمريكي – الصيني على السودان نلاحظ بأنه يرتكز على شراكة إستراتيجية بين الصين والسودان وعلى دعائم مصلحية واقتصادية تصب لا محال في قنوات الطرف الأقوى في هذه العلاقة على حساب الطرف الأضعف الذي لا يجد أمامه سوى طريق الإذعان والخضوع ،ولقد كان لهذه العلاقة أثر كبير على المجالات المتداولة بين الدولتين ، فالعلاقات الاقتصادية القائمة بين الصين والسودان ترجع إلى أكثر من عقد من الزمان خاصة في المجالات التجارية بين البلدين ، حيث دخلت الصين لأول مرة كشريك أساسي في مشروع النفط السوداني مستغلة بذلك خروج الولايات المتحدة عام (1995م) لتحظى باستثمارات نفطية مهمة، فالنفط يعد من العناصر الأساسية التي لها حضور وثقل كبير في أهداف السياسة الخارجية الصينية نظراً لأهميته في دعم عصبها الاقتصادي. وهذا ما عكسته توقعات خبراء النفط في أن يصل حجم الطلب الصيني على النفط الخارجي إلى أكثر من خمسين مليون طن من النفط وخمسين بليون متر مكعب من الغاز بحلول 2012م وربما كان من المنطقي أن تختار الصين السودان كواجهة لتحقيق هذه الإستراتيجية القريبة المدى نظراً لكون السودان دولة نفطية واعدة بكل المعايير([20])، وذلك من خلال شركاتها العاملة في هذا القطاع داخل السودان والتي تعد أكبر أربع شركات أجنبية تعمل في قطاع النفط. وهي على التوالي : شركة النفط الوطنية الصينية CNPC تليها شركة توتال TOTAL ثم شركة بتروناس الماليزية ، وشركة ONCIC الهندية إضافة إلى بعض الشركات السودانية المحلية التي تواضع إنتاجها نتيجة المنافسة، ويرى الخبراء أن حجم احتياطات السودان النفطية تبلغ حوالي اثنين مليار برميل، وهي تنتج حولي 500 ألف برميل يومياً حسب الإحصائيات. ولولا انفصال الجنوب السوداني من جسد الدولة الأم كان احتمال أن ترتفع هذه النسبة إلى حوالي مليون برميل يومياً في المستقبل القريب خصوصاً وأن أباراً من النفط تم اكتشافها ولم يتم استغلالها([21]).

أما عن حجم الاستثمارات الصينية في السودان، فإن معظمها مخصص لصناعة البترول وملحقاته مثل البتروكيماويات وأنابيب نقل النفط الصينية وقد بلغ حجم الاستثمارات في هذا المجال نحو ستة مليارات دولار وفقاً لإحصائيات عام 2007م الشيء الذي يعزز حضور الاعتماد المتبادل في العلاقات السودانية الصينية ، ويرى بعض الباحثين أن الصين قد لعبت دوراً مهماً في قضية دارفور لا يجب إنكاره باعتبارها من صناع القرار الدولي الخمسة الدائمي العضوية بمجلس الأمن حيث امتنعت عن التصويت عن قرار مجلس الأمن رقم 1556 وتهديدها في أكثر من مناسبة لاستخدام حق الفيتو لتعطيل أي قرار أممي يصدر ضد الحكومة السودانية إلا أن ذلك يجب ألا يحجب حقيقة أن الصين تبذل كل هذه الجهود لتحقيق مصلحتها الشخصية فوق أي اعتبار آخر، خصوصاً أن كل القرارات التي وقفت فيها الصين موقفاً معارض

تدخل في إطار تدويل النزاع المفتعل في دارفور الذي من شأنه أن يعكر الجو على الصين بعلاقتها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية المعارضة لسياسة الصين الاقتصادية في السودان وأن علاقتها التجارية مع أمريكا تتجاوز نظيرتها السودانية بمليارات الدولارات. لذلك يجب أن يعول عليها دائماً في استخدام حق الفيتو لإجهاض قرارات مجلس الأمن ومعارضة الإدارة الدولية لكون هذه الدور يظل متصلاً بمعالجتها الحيوية واستثماراتها المختلفة والتي تتسع وتضيف حسب مصالحها وأهدافها الذاتية.

أما على المستوى الإستراتيجي فيرى البعض – أن الصين قد استغلت النزاع الدائر في دارفور كسوق مربحة من أجل تصدير أسلحتها من خلال إغراءاتها بصفقات الأسلحة التي زادت من حالة عدم الاستقرار بالإقليم ، فالصين من خلال علاقتها المتبادلة مع الدول الأفريقية كانت ولا تزال تؤمل الاستفادة من النزاعات والحروب الداخلية والبينية وذلك بغية إنعاش إنتاجها الحربي ، وهو ما جعلها تتعرض للعديد من الانتقادات على اعتبارها من أكثر الدول غير المسؤولة فيما يتعلق بتجارتها من الأسلحة وأن صادراتها المقدرة بمليار دولار سنوياً تسهم في إذكاء العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في كثير من بلدان العالم كالسودان والنيبال وتزامن إشتداد المنافسة الأمريكية الصينية على الموارد والمواد الخام في السودان مع تصاعد وتيرة الأزمة في دارفور([22]).

فقد مارست الولايات المتحدة على السودان ضغوطاً بأشكال مختلفة متنوعة بإثارة ملفات الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان في إقليم دارفور والمطالبة بتسليم الضالعين في جرائم الحرب ممارسة لسياسة لف الذراع لجعل النظام يرضخ للمطالب الأمريكية بإفساح المجال لها وتوفير مساحة من الوجود والنفوذ الاقتصادي الموسع في الإقليم منافسة شركات صينية وماليزية في السودان. إن الحروب التي أشعلتها الولايات المتحدة في المنطقة كلها تصب في مصلحتها الاقتصادية الصرفة ولا علاقة لها بما تطرحه في إعلامها من استبدال للنظم الراديكالية الشرق أوسطية بنظم ديمقراطية تكفل للإنسان حقوقه الأساسية، وهنا تظهر المراهنة على أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حل الصراع في دارفور لا يجدي كما أن مراهنة الحكومة السودانية على تحالفها مع الصين لا يقدم حلاً ناجعاً في الإقليم، كما أن الولايات المتحدة وفي سبيل المحافظة على مصالحها لا تكترث لمصالح السودان ولا لأهل دارفور ولا تقيم وزناً لجهدهم المبذول للخروج بحل للمعضلة. كما أن التحالف الحكومي مع الصين لا توجد ضمانات لاستمراره طويلاً ولن تتوانى الصين في تجاوزه متى ما رأت أن معاندتها لأمريكا قد تضر بمصالحها ومشاريعها التوسعية. ولربما ينشأ تحالف أو تقارب صيني أمريكي في المستقبل القريب. إن تغلغل الأمريكان وسيطرتهم العسكرية على كثير من النافذ البحرية والمياه الدولية إضافة إلى تحالفهم مع

الاتحاد الأوربي المتمثل في حلف الناتو سوف يجعل الصين تعيد حساباتها من وقت لآخر فيما يتعلق بعلاقتها مع السودان. إن زيارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش إلى الصين في العام 2006م كان ينضوي وراءه هدف خفي غير معلن وهو الحد من التوسع الاقتصادي الصيني، إذ أنه تناول في زيارته موضوع الشركات الصينية المستغلة لماركات الشركات العالمية في الإعلان عن منتجاتها وتسويقها، قد أحجمت الاستمرار في تحقيق طموحاتها الاقتصادية إذ لم تكن قد أوقفتها كما وأن الثروة البترولية الموجودة بباطن أرض السودان كافية لاستئصال الفقر من كل أنحاء القطر إذا أحسنت النوايا وتلاشت الضغائن ، وأن القوة البشرية ومخزون الثروة الذي يملكه السودان وغير المستغل كفيل بتغير حياة الناس إلى الأفضل وذلك بتجاوز الصراعات في هامش السودان إذا تم التوصل إلى دستور يكفل للجميع حقوقهم ويحد من أطماع القوى الخارجية في موارد السودان.

الخاتمة:

تناول البحث موضوع النفوذ الصيني في أفريقيا في مجال التعاون والاستثمار الاقتصادي بالكشف على أنه استطاعت الصين أن تتغلل في القارة الأفريقية في منافسة مع قوى تقليدية مثل فرنسا وأمريكا. تعاملت الصين مع السودان في كل الأنظمة دون أن تنكمش مساعداتها وقروضها أو استثماراتها مع الأنظمة العسكرية والديمقراطية على حد سواء . ركزت الصين في علاقتها مع السودان في مجال البنى التحتية، كما ركزت الصين في علاقتها مع السودان في مجال الصناعة النفطية حيث شهدت السنوات الماضية خطوات سريعة في تطوير الصناعة النفطية في عمليات البترول. الاستثمارات الصينية في السودان كانت في معظمها تتم مع الحكومة لذلك كان دور القطاع الخاص السوداني هامشي.

النتائج:

- اهتمت الصين بدول القارة الأفريقية ينبع من حاجة الصين إلى الثروة النفطية التي تمتلكها دول القارة الأفريقية لاسيما السودان.
- قدمت الصين المساعدات الاقتصادية غير المشروطة لدول القارة الأفريقية بالشكل الذي حفز العديد من الدول في مشروعات اقتصادية مع الصين اتضحت في أنشطة المشروعات الاقتصادية بعقود تجارية.
- بدأت العلاقات الدبلوماسية بين الصين والسودان في يناير 1959م.

- العلاقات السودانية الصينية تطورت في ظل الأنظمة العسكرية بينما ظل تطورها محدداً جداً في ظل الأنظمة الديمقراطية وذلك لعدم توفر الاستقرار السياسي بسبب التغيير المستمر في الحكومات.
- معظم الاستثمارات الصينية في السودان كانت في معظمها تتم مع الحكومة لذلك كان دور القطاع الخاص السوداني هامشي في دعم الشراكة الصينية.
- شهدت فترة الخمسينات من القرن العشرين تطوراً متسارعاً لدور الصين في تعزيز مشروعات التنمية.
- في الفترة من 1968-1981م شهدت تطورا مضطرداً في حجم التجارة بين البلدين وكانت معظم واردات السودان من الصين عبارة عن منسوجات وسلع استهلاكية مصنعة.
- الفترة من عام 2000- 2011م تم البدء في مشروعات البنية التحتية الصينية في السودان.
- ركزت الصين في علاقتها مع السودان في مجال الصناعة النفطية وتأسيس الشركات الصينية من أهمها، الشركة الصينية للبترول (CNPC).
- شهدت فترة الأنقاذ الانفتاح الكبير للعلاقات السودانية الصينية.
- بذلت الصين جهداً في إيجاد حلول لقضية دارفور حيث دعت الحكومة السودانية على المزيد من الجهد لحل النزاع في دارفور حيث دعت أطراف النزاع على العمل على وقوف تدهور الأوضاع والتوصل إلى حلول سلمية مقبولة.
- تسعى الصين للحصول على نفط دارفور وعليه لاتود أن ترى وجه أمريكا منافساً لها في الإقليم.
- مستقبل العلاقات السودانية الصينية مرهون باستتباب الأمن في السودان وخاصة المناطق التي تعاني من الحروب السياسية.

الهوامش:

[1]- منى حسين عبيد، السياسة الصينية تجاه دول شرق أفريقيا، السودان أنموذجاً(المجلة العربية للعلوم السياسية) العدد 29. ص 73.

[2] - ياسر محجوب الحسين (الصراع بين أمريكا والصين)، صحيفة الصحافة العدد 6729 ،2012م. ص4.

[3] - نفس المرجع ، ص 4.

[4] - سلام الربضي: النفوذ الصيني في أفريقيا نساؤلات ومخاوف عند العرب)Slam times العدد 2010، ص 5.

[5] - نفس المرجع ، ص 5

[6] - ياسر أبو الحسن، "صراع القوى العظمى حول الموارد:" مجلة دراسات أفريقية ، العدد 45، 2011م، ص 169.

[7] - نفس المرجع.

[8] - جاسم ، العرب الدرس الصيني في أفريقيا ، صحيفة الراية ، العدد 12، الجمعة 2012/8/3م، ص 7

[9] - عبدالكريم صالح المحسن، العلاقات الصينية الأفريقية "جريدة التمدن" العدد 3557، 2011/11/25م، ص 17

[10] - بدرالدين محمد أحمد، محاضرات في معهد جبل مرة للبحوث والدراسات الأفريقية ،كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة زالنجي- السودن، فبراير 2012م.

[11] - عمر كوش، "تنامي الدور الصيني في السودان" ، صحيفة الفينانشيال تايمز، العدد 6122، 2019،ص8،.

[12] - لمزيد من الإحاطة أنظر: حسان صادق جاسم، التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في أفريقيا، الطبعة الأولى، :الناشر المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

[13] - المرجع السابق، ص 170

[14] - رافع علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه أفريقيا، العلاقات الصينية السودانية نموذجاً (2000-2010م) الطبعة الأولى 2016م، دار النشر والتوزيع، عمان ، ص 71.

[15] - الدبلوماسية الناعمة ، مرجع سابق، ص 73.

[16] - نفس المرجع.

[17] نفس المرجع.

[18] Economic energy international influence political the American – Chinese competition for energy in Africa, page 71

[19] - ياسر أبو الحسن ، صراع القوى العظمى حول الموارد ، مرجع سبق ذكره ، ص 175.

[20] - نفس المرجع

20- نفس المرجع، ص 175.

[22] - لمزيد من الإحاطة أنظر: سيد محمد أحمد سليمان حسن دور الصين في السياسة الدولية تجاه الشرق الأوسط من 1988- 2011م، جامعة أم درمان الإسلامية رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.htt.//Scarch- mandumah.com/record/7944168

"سياسـة الصيـن المحليـة لضمان أمن الطاقـة"

"China's domestic policy to ensure energy security ".

الباحثة سُرى فؤاد عبدالكريم (*)
أ.م.د. إبراهيم حردان مطر (**)

ملخص الدراسة :

دفع اهتمام الصين المتزايد بشأن أمن الطاقة لاسيما في تسعينيات القرن الماضي قادتها إلى تطوير مجموعة متنوعة من السياسات على الصعيد المحلي وبمختلف قطاعات الطاقة من النفط والغاز والطاقة الكهرومائية و كذلك الطاقات المتجددة، نظراً لاعتمادها المتزايد والمتوقع على واردات النفط والغاز من الخارج ، لذلك أصبحت هذه القضايا أولوية في عدد من الوثائق الرسمية، مثل الخطط الخمسية التي وضعت التدابير الاقتصادية والسياسية التي من شأنها تعزيز أمن الطاقة الصيني، منها الخطة الخمسية التاسعة (1996-2000) والعاشر (2001-2005) والحادي عشر (2006-2010) والثانية عشر (2011 – 2015) والثالثة عشر (2016 – 2020) فضلاً عن ذلك ، اصدرت الحكومة الصينية ورقتين بيضاء، الأولى بعنوان وضع الصين في مجال الطاقة وسياستها في العام 2007، والثانية بعنوان سياسة الطاقة الصينية 2012 في العام 2012.

الكلمات المفتاحية : الصين ، الطاقة ، خطوط أنابيب ، الطاقات المتجددة .

Abstract :

China's growing concern over energy security since the mid-1990s has led it to develop a variety of policies at the domestic level and in various energy sectors, including oil, gas, electric power, as well as renewable energies, given its increasing and projected long-term dependence on oil and gas imports, so these issues have become a priority. In a number of official documents, such as the five-year plans that laid down economic and political measures that would enhance Chinese energy security, including the ninth five-year plan (1996-2000), the tenth (2001-2005), eleventh (2006-2010) and twelfth (2011-2015) Moreover, the Chinese government issued two white papers, the first titled China's Energy Status and Policy in 2007, and the second titled China Energy Policy 2012 in 2012.

Key words : China, energy, pipelines.

المقدمة

بعد زيادة الطلب على الطاقة في الصين لاسيما بعد عام 1993، وضعت الصين مفهوماً واضحاً لأمن الطاقة والذي ورد لأول مرة في الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام (2001 – 2005) إذ أشارت هذه الخطة إلى أمن الطاقة على أنّه : **"ضمان وتأمين إمدادات النفط من الخارج إلى الحد الذي يضمن استمرار النمو الاقتصادي والتحديث في الصين"** [1]، وعلى الرغم من تركيز هذا المفهوم على البعد الخارجي ، الا أن ما ورد في مسودة "خطة الصين لتنمية الطاقة على المدى المتوسط والطويل لسنة 2004 – 2020" المعتمدة في 30 يونيو 2004 ركز على البعد المحلي والبيئي فقد عرف أمن الطاقة على أنّه "**ضمان الوصول إلى موارد الطاقة اللازمة للتنمية المستدامة اقتصادياً واجتماعياً مع ضمان أن إنتاج واستخدام هذه الموارد لا يؤثر سلباً على البيئة**" [2]، وبناءً عليه ركزت الصين على تطوير الطاقة المحلية وتكثيف جهودها لزيادة استخدام الطاقة المتجددة .

فقد أتبعت الصين سياسات واضحة لتأمين احتياجاتها من الطاقة ، تمثلت بتنويع مصادر الطاقة من خلال تطوير حقول الطاقة من النفط والغاز والمعروفة بالطاقة التقليدية ، فضلاً عن تطوير الطاقة المتجددة (الطاقة النووية، الكهرومائية، الشمسية .....الخ) وتقليل الاعتماد على مصدر واحد، إلى جانب ذلك قامت الصين بمد خطوط انابيب للنفط والغاز متصلة بالخطوط الخارجية لضمان وصول النفط إلى كافة المقاطعات الصناعية والتي تحتاج إلى كميات كبيرة من الطاقة .

تكمن اهمية الدراسة في كونها تلقي الضوء على أحد موضوعات السياسة الصينية ، موضحاً ابرز محاور السياسة الصينية المتمركز في تطوير الطاقة التقليدية سواء تعلق الأمر بتطوير الحقول لموجودة او اكتشاف حقول جديدة ، وايضاً توضيح خطوط نقل الطاقة ومدى مساهمتها في سد طلب المقاطعات الصناعية ، فضلاً عن دراسة توجه الصين في مجال الطاقة المتجددة .

و تهدف الدراسة إلى توضيح السياسة الصينة المتبعة على المستوى المحلي لتأمين الطلب المحلي على الطاقة ، من خلال دراسة الامكانيات المتاحة من الطاقة التقليدية (النفط والغاز) والمتجددة ، مستندة إلى اخر احصائيات ، مع دراسة السياسات التي تتبعها الصين لتطوير هذه الإمكانيات ، سواء تمثل ذلك بتطوير المنشآت المحلية الموجودة وتعزيز خطوط نقل الطاقة المحلية لضمان وصولها لكافة المقاطعات ، او تكثيف جهودها لتطوير الطاقات المتجددة .

اما الإشكالية فهي تنطلق من تساؤل أساس هو : " كيف ستؤمن الصين حاجتها المحلية من الطاقة في ظل التحديات الراهنة المتمثلة بزيادة الطلب المحلي ".

وبالنسبة لفرضية الدراسة فهي : "من أجل تأمين الصين حاجتها المحلية من الطاقة ، أتبعت سياسة متعددة الأبعاد تمثلت بتطوير مصادر الطاقة التقليدية (النفط والغاز) ، وتطوير انابيب نقلها ، فضلاً عن تكثيف جهودها لزيادة استخدام الطاقات المتجددة ".

ومن أجل أثبات فرضية الدراسة, ودراسة جميع المعطيات الخاصة بسياسة الصين المحلية لضمان أمن الطاقة, اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي فضلاً عن المنهج الاستشرافي .

وبناءً عليه سنقسم الدراسة إلى محورين ، نتناول في الأول تطوير الطاقة التقليدية، وفي الثاني سندرس تطوير مصادر الطاقة غير التقليدية (المتجددة) .

المحور الأول : تطوير الطاقة التقليدية

بعد أن أصبحت الصين دولة مستوردة للطاقة (النفط والغاز) أخذت تولي اهتماماً كبير بتطوير الطاقة المحلية من النفط والغاز من خلال الاستثمار في تطور الحقول القديمة واستخدام تقنيات تحافظ على استمرارية هذه الحقول، فضلاً عن البحث والتنقيب عن حقول جديدة ، كما سعت إلى تطوير خطوط نقل الطاقة المحلية من خلال انشاء خطوط انابيب لنقل النفط والغاز وضمان وصولها إلى المقاطعات الصناعية ، إلى جانب انشاء مخزون احتياطي للبترول لضمان توفره في حالة انقطاع الامدادات الخارجية ، وهذا ما اكدت عليه الخطة الخمسية العاشرة ، و الحادية عشرة ، والكتاب الأبيض الصادر عام 2007 تحت عنوان "وضع وسياسة الطاقة في الصين" [(3)]، و الكتاب الثاني الصادر عام 2012 بعنوان" سياسة الطاقة الصينية 2012"[(4)] ؛ وبناءً عليه سنحاول في هذا المحور التركز على هذه النقاط وهي تطوير حقول الطاقة، تطوير خطوط نقل الطاقة ، وانشاء مخزون استراتيجي نفطي .

أولا : تطوير حقول الطاقة

تسعى الصين إلى تطوير موارد الطاقة الأحفوري (النفط، والغاز) التي تمثل ما يقارب 27% من أجمالي الطاقة الأولية للصين (النفط20%) (الغاز 7.4%) وفق احصائيات عام 2018 [(5)]. من خلال تطوير الحقول المستثمرة فعلاً واستخدام تقنيات حديثة للحفاظ على نسبة إنتاجها، وكذلك البحث عن حقول جديدة لاستثمارها .

أ: النفط

يعد النفط المصدر الثاني من حيث الاعتمادية في الصين بعد الفحم (الذي يلبي اكثر من 64.3% من احتياجات الطاقة في البلاد[6])، ويصل احتياط الصين من النفط الخام إلى 26,1 مليار برميل وبنسبة 1,6% من الاحتياط العالمي وفق احصائيات منظمة أوبك لعام 2019[7]. وتقع معظم حقول النفط الصينية في المناطق الشمالية الشرقية والشمالية الوسطى من البلاد وتمثل العمود الفقري للإنتاج المحلي . ومع ذلك، فإن هذه الحقول ناضجة وعرضة لتراجع الإنتاج، لذلك تسعى الصين إلى بقاء مستوى إنتاج الحقول النفطية، والبحث عن حقول جديدة، ونتيجة لذلك تم اكتشاف حقول جديدة في المنطقة الوسطى والغربية من البلاد ، لذلك حدث تحول جغرافي في إنتاج النفط من شمال شرق الصين إلى المناطق الوسطى والغربية (منطقة شينجيانغ الويغورية ، وسيتشوان، وقانسو ، ومنغوليا الداخلية - وكذلك في الخارج في خليج بوهاي وبحر الصين الجنوبي) [8].

فقد انخفضت حصة المقاطعات الواقعة في شمال شرق الصين من إجمالي إنتاج النفط من 80% في عام 1990 إلى 47% في عام 2009،وخلال نفس الفترة، تضاعفت حصة وسط وغرب الصين من 19% إلى 36%، كما ارتفعت حصة الحقول البحرية بشكل مطرد من 1% إلى 17%؛ ونتيجة لذلك، ركز نشاط الاستكشاف الأخير على المناطق الغربية والوسطى والمناطق البحرية. تطبيقاً لاستراتيجية الصين المعلنة بالتسعينات **"تحقيق الاستقرار في الشرق واستكشاف الغرب وتطويره ...."** [9]. الأمر الذي دفع الشركات الصينية إلى الاستثمار في التقنيات للحفاظ على تدفق النفط في الحقول الناضجة [10].

فضلاً عن ذلك اكتشفت الصين خمسة حقول للنفط في خليج بوهاي ، كما تم اكتشاف العديد من حقول النفط الصغيرة في بحر الصين الجنوبي [11]. وفي العام 2018 اكتشفت الصين عشرة حقول، سبعة على الشاطئ وثلاثة في الخارج. من بين الاكتشافات البرية، حقل تشو الذي وجدته بتروتشينا بحجم متواضع يبلغ (20 م/ب من النفط)[12]، وفي العام 2019 اكتشفت شركة النفط الوطنية الصينية أكثر من مليون طن من النفط في حوض أوردوس[13]. ونتيجة لذلك ارتفع إنتاج الصين من النفط في عام 2014 إلى 4,3 مليون برميل يومياً بعد أن كان 3,4 مليون برميل في عام 2004، وعلى الرغم من انخفاض الإنتاج بعد عام 2015 ألا أنه حافظ على مستويات جيدة فقد وصل إلى 3,8 مليون برميل يومياً في عام 2019 بعد أن كان 3,7 مليون برميل في عام 2018 [14]. وهذا يعني أن الصين مصممة على تحقيق استقرار في إنتاج الطاقة وتسعى لتطوير مواردها و تكثيف الجهود للوصول إلى حقول جديدة .

ب: الغاز الطبيعي

شهدت الصين معدلات نمو مرتفعة من احتياط الغاز الطبيعي منذ عام 2006، فوفقاً للمراجعة الإحصائية السنوية لمنظمة أوبك، وصل احتياط الغاز إلى 3 ترليون م3، وبنسبة 1,4% من الاحتياط العالمي وفق احصائيات عام 2019[15]،وتتركز مناطق احتياطي الغاز الطبيعي المؤكدة في المنطقة الغربية من الصين، أذ تصل نسبة إنتاجها 83% من الإنتاج الصيني، والنسبة الباقية17% تتركز في المنطقة الشرقية والمناطق البحرية [16].

ووتركز مناطق احتياط الغاز الطبيعي في جنوب غرب الصين ، أذ يقع حوض سيتشوان المنطقة الرئيسية المنتجة للغاز الطبيعي[17]. وفي عام 2019 تم استكشاف حوالي 740 مليار م3 من احتياطيات الغاز الصخري المؤكدة في منطقتي تشانينج وويوان وتاييانغ التابعة لشركة النفط الوطنية الصينية في حوض سيتشوان [18].

كما يمثل الجزء الشمال الغربي من الصين (منطقة شينجيانغ الويغورية ذاتية الحكم) موطناً لواحدة من أكبر المناطق المنتجة للغاز في الصين وأكثرها غزارة، ويعد حوض تاريم في شينجيانغ ثاني أكبر حوض لإنتاج الغاز في الصين ، مع ذلك فالملامح الجيولوجية المعقدة للحوض تجعل تكاليف التطوير مرتفعة نسبياً. لذلك لا تزال الحقول الرئيسية لحوض تاريم (Kela-2، Dina-2 ، Yaha، Yingmaili) قيد الاستكشاف والتطوير وهي مصادر رئيسية تزود خطوط الأنابيب بالغاز[19].

و تمثل منطقة Changqing للغاز في حوض اوردوس الواقع في شمال شرق الصين، أكبر منطقة منتجة للغاز في الصين وتضم حقل غاز Sulige الذي يمثل تطويره تحدياً جيولوجياً وفنياً. لذلك تستخدم CNPC تقنيات الحفر المتقدمة. وارتفع إنتاج المنطقة بشكل مطرد خلال العقد الماضي إلى 1347 مليار قدم3 اي 31% من إجمالي إنتاج الصين [20]. وفي العام 2020 قامت شركة سينوبك ببناء محطة غاز بقيمة 2.8 مليار دولار في شرق الصين، وعند الانتهاء من بناء المحطة سيكون ثالث أكبر محطة للغاز في شرق الصين، وتعمل بطاقة تصل إلى 15 مليون طن[21].

وبالنسبة للمناطق البحرية فقد حظيت باهتمام متزايد من قبل السلطات والشركات الصينية، وتعد شركة CNOOC صاحبة المصلحة الرئيسية في حقوق الاستكشاف ، لاسيما في بحر الصين الجنوبي، ويعد بحر الصين الجنوبي الغربي موطناً لحقل ياتشنغ 13-1، وهو أكبر حقل بحري في الصين . ومع ذلك، فإن مستويات الإنتاج من هذا الحقل تشهد انخفاضاً، مما أجبر شركة CNOOC على استكشاف وتطوير

المناطق القريبة الأخرى واستكشاف المزيد من الحقول لتحل محل الاحتياطيات المتناقصة. وتشمل خطط التطوير طويلة الأجل التي قامت بها CNOOC على استكشاف حقول المياه العميقة في حوض نهر اللؤلؤ وحوض تشيونغدو نغنان ، اما بحر الصين الشرقي فلا يزال قيد التنقيب، فقد عقدت شركة NOC شراكة مع Husky Energy لتطوير أول مشروع واسع النطاق للغاز في المياه العميقة في Liwan 3-1 ، والذي بدأ الإنتاج في حقله الأول في أوائل عام 2014. وقد جاء الحقل الثاني للمشروع في نهاية عام 2014. الذي يشمل ثلاثة حقول و 4 إلى 6 تريليون قدم3 من الاحتياطات [22].

خارطة (1) احتياطات النفط والغاز في الصين

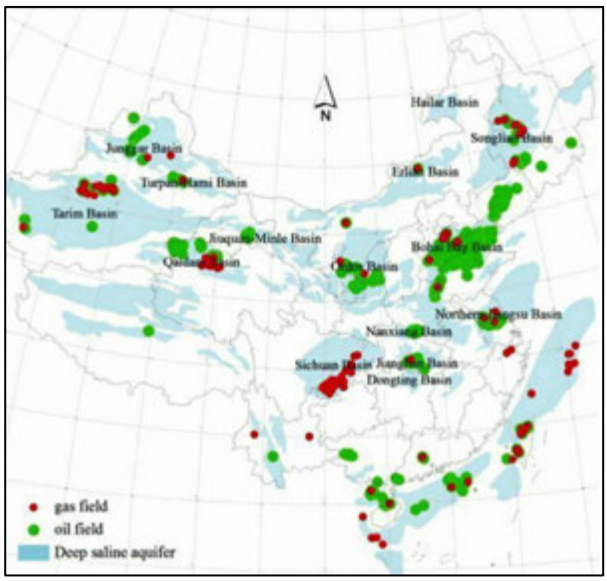

Source : Ning Wei & Others , A Preliminary Sub-Basin Scale Evaluation Framework Of Site Suitability For Onshore Aquifer-Based Co2 Storage In China , International Journal Of Greenhouse Gas Control , No.12 , 2013 , P235.

ثنيا : تطور خطوط نقل الطاقة

عملت الصين على تحسين تكامل شبكة خطوط أنابيب النفط والغاز المحلية لدمج مراكز العرض والطلب، ففي الخطة الخمسية العاشرة (2001- 2005) شددت الصين على إنشاء نظام واسع لنقل النفط والغاز ، مما يزيد من أمان وموثوقية الواردات[23]،وعلى أساسه قامت الصين بأنشاء شبكة من خطوط نقل الطاقة وهذه الخطوط هي الآتي:

أ : تطور خطوط نقل النفط

عملت الصين في نهايات القرن الـ20 على انشاء خطوط انابيب لنقل النفط بين المقاطعات الصينية، لضمان وصوله إلى مختلف المقاطعات ، لاسيما الصناعية ، وهذه الخطوط هي :

1. **خط انابيب لانتشو- تشنغدو- تشونغتشينغ** (خط أنابيب نقل النفط لانشينغيو) : وهو أول خط محلي لنقل النفط، بدأ بناءه في ديسمبر 1998، من قبل شركة بتروتشاينا، يبلغ طول الخط 1,250 كم، وله قدرة نقل سنوية تزيد عن 5 ملايين طن. يبدأ هذا الخط من منطقة Xigu في Lanzhou، مقاطعة Gansu (المحطة الأولية) ، وينتهي في منطقة Dadukou في Chongqing، تم استكمال هذا الخط وبدأ العمل به في العام 2002[24].
2. **خط أنابيب لانتشو-تشنغتشو-تشانجشا** : وهو أطول خط أنابيب للمنتجات النفطية في الصين، بدأ بناءه في العام 2007، من قبل شركة بتروتشاينا لتحسين كفاءة نقل النفط من الشمال الغربي إلى المناطق الوسطى ، يبلغ طول هذا الخط حوالي 3,23 كم ، وبقدرة اجمالية تصل إلى 15مليون طن [25]، يؤمن هذا الخط إمداد أسواق وسط الصين بالمنتجات النفطية، يبدأ خط الأنابيب من خلانتشو في مقاطعة قانسو ، وينتهي في تشانغشا في مقاطعة هونان. بدء تشغيله عام 2009[26].
3. **خط أنابيب لانتشو – تشنغدو** : بدأ العمل به سنة 2010 من قبل شركة النفط الوطنية ، كجزء من خططها لتحسين البنية التحتية، يبلغ طول خط الأنابيب 880 كم، وينقل حوالي 10 ملايين طن من النفط الخام سنوياً من لانتشو بمقاطعة قانسو إلى شمال غرب الصين (محطة بنغتشو في مقاطعة سيتشوان)، تم تشغيله في عام 2013[27].

ب : تطوير خطوط نقل الغاز

واصلت الصين الاستثمار في البنية التحتية لخط أنابيب الغاز الطبيعي لربط مناطق الإنتاج في المناطق الغربية والشمالية من البلاد بمراكز الطلب على طول الساحل واستيعاب المزيد من الواردات من آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا، وهذه الخطوط هي :

1. **خط انابيب تشونغ – وهان** (Wuhan – Zhongxian) : وهو خط انابيب الغاز الذي يربط بين مقاطعة تشونغ، وهان، يتكون من خط رئيسي واحد و3 خطوط فرعية : (Qianjiang-Jingzhou-Xiangfan)(Wuhan-Huangshi)Xiangtan)، يبلغ طوله حوالي 1375 كم، وبطاقة نقل تصل إلى 3 مليار م3 في السنة ، بدأ تشغيله في يوليو 2005 [28].

2. **خطوط أنابيب الغاز من الغرب إلى الشرق** : وهي شبكة من خطوط انابيب نقل الغاز المحلي داخل الصين تربط بين غرب الصين مناطق إنتاج الطاقة بغرب الصين مناطق الطلب ، بدأ العمل به في العام 2002، و لازال العمل جاري لأنشاء خط رابع وخامس فضلاً عن الخطوط الثلاثة المنجزة، وهذه الخطوط هي الآتي :

أ. خط أنابيب الغاز الأول : يعد هذا الخط أطول خط أنابيب للغاز الطبيعي في الصين اذ يبلغ طوله 2722 ميلاً، يضم خط رئيسي وثلاثة خطوط فرعية، يربط هذا الخط مناطق إمداد الغاز الطبيعي الرئيسية في غرب الصين (أحواض تاريم ، وأيدموس) بأسواق في الجزء الشرقي من البلاد وينتهي في شنغهاي [29]، ويمر عبر 10 مقاطعات الأمر الذي أدى إلى تحسين نقل الغاز داخل الصين[30]، بدأ انشاء الخط في العام 2002، وتم تشغيله في العام 2004 من قبل شركة CNPC وشركة PetroChina، وبطاقة نقل تصل إلى 17مليار م3 سنوياً[31]،

ب. خط أنابيب الغاز الثاني : بدأ بناءه في فبراير 2008، من قبل شركتي CNPC/ Petro Chin، وتم تشغيله في ديسمبر 2012، يبلغ طول هذا الخط 8,819 كم، ويتكون من خط رئيسي واحد وثمانية خطوط فرعية، وبقدرة نقل تصل إلى 30 مليار م3 سنوياً، يمتد هذا الخط من آسيا الوسطى ومقاطعة شينجيانغ غرب الصين إلى مراكز الطلب الرئيسية في المقاطعات الجنوبية الشرقية . يمتد الجزء الغربي من الخط بالتوازي مع أول خط أنابيب من الغرب إلى الشرق إلى تشونغوي في شمال ووسط الصين، وينقل الجزء الشرقي الغاز الطبيعي من تشونغوي إلى مقاطعة قوانغدونغ الجنوبية وشانغهاي في الشرق [32].

ت. خط أنابيب الغاز الثالث : يمتد هذه الخط من هورجوس في شينجيانغ إلى فوتشو في فوجيان، يتكون من خط واحد وخمسة فروع [33]، وتمتد بطول إجمالي يبلغ 832 كم مع قدرة توصيل سنوية مصممة تبلغ 15 مليار م3، بدأ بناءه في العام 2012، وتم الانتهاء منه وتشغيله في العام 2018 [34]؛ وكما موضح في الخارطة رقم (2) . ولا تزال مقترحات خطوط الأنابيب الرابعة والخامسة بين الغرب والشرق في مراحل التخطيط[35].

خارطة (2) خطوط انابيب الغازداخل الصين

source : Yue Wang & Zhen Zhu , Cost Of Natural Gas In Eastern Chinese Markets: Implications For Lng Imports, International Association For Energy Economics, IAEE Energy Forum/Third Quarter 2018 , p25 .

ثالثا : انشاء مخزون استراتيجي نفطي

لم يكن لدى الصين أي نظام وطني لتخزين النفط، لكن ما أن أصبحت مستورداً صافياً للنفط في العام 1993، وزيادة وارداتها الخارجية من النفط ، الأمر الذي حفز اهتمام الصين لبناء مخزون نفطي، وتم مناقشة ذلك لأول مرة في الخطة الخمسية العاشرة للصين (2000-2005) تحت اسم "احتياطي البترول الاستراتيجي (SPR)"، كواحد من أهم التدابير الاستراتيجية للحماية من انقطاع إمدادات الطاقة، وتحقيق الاستقرار في سوق النفط المحلي [36].

ووفقاً للخطة، قررت الحكومة الصينية الشروع في إنشاء مخزون احتياطي استراتيجي للنفط بسعة 500 مليون برميل على الأقل بحلول عام 2021، وعلى ثلاث مراحل موزعة على 15 عاماً. في العام 2004 بدأت الصين المرحلة الاولى من البناء في أربعة مواقع بلغت سعتها التخزينية الإجمالية 1,3 مليون برميل واكتملت هذه المرحلة في العام 2009، وفي المرحلة الثانية تم العمل في ثمانية مواقع وصل إجمالي سعة المخزون إلى 315 مليون برميل التي تم الانتهاء منها في عام 2015، ومن المقرر الانتهاء من المرحلة الثالثة للأنشاء بحلول العام 2021، ومن المتوقع أن تزداد الطاقة الاحتياطية الاستراتيجية الإجمالية للصين إلى حوالي 500 مليون برميل [37].

فضلاً عن ذلك، فأن لدى الصين ما يقرب من 200 مليون برميل من النفط تملكها الشركات الوطنية. أذ تم تطوير ما يسمى بـ "القدرة على التخزين المزدوج" لأغراض الدفاع الوطني والأمن التجاري. فهذه الإجراءات الأمنية تعد أكثر آليات الدفاع فعالية لحماية الصين من احتمال حدوث أزمة نفط مؤقتة [38]. مع ذلك فإن احتياطي النفط الاستراتيجي الحالي للصين ليس مرضياً، ففي البلدان المتقدمة التي تتمتع باحتياط نفطي استراتيجي ثابت مثل الولايات المتحدة واليابان، ستتمكن احتياطاتها من أن تدوم 158 يوماً و 161 يوماً على التوالي بالنسبة لحجم احتياطي الصين من النفط، فأنه يتراوح بين 90 يوم من استهلاك النفط أو ربما يصل إلى 120 يوم [39].وبالنسبة لاحتياط الغاز فهي لا تزال غير متاحة حتى الآن ، فلم تبني الصين سوى ستة منشآت لتخزين الغاز [40].

المحور الثاني : تطوير مصادر الطاقة غير التقليدية (المتجددة)

سعت الصين إلى تطوير الطاقة المتجددة من خلال الاستثمار في إنتاج هذه الطاقة وزيادتها مع تقليل استهلاك الفحم للحد من التلوث وانبعاثات ثاني اوكسيد الكاربون، لذلك فأن الطاقة المتجددة لها اهمية في السياسة الصينية، ولذلك سنوضح في هذا المحور السياسات التي اتبعتها الصين مع دراسة التطور الذي شهدته الطاقات المتجددة في الصين وكما يلي :

أولا : سياسات تطوير الطاقة المتجددة

تحتل الطاقة المتجددة أهمية بارزة في السياسة الصينية، وهذا وضع من خلال الخطط الخمسية والقوانين التي اصدرتها بعد عام 2001، ففي الخطة الخمسية العاشرة (2001- 2005)، شددت الحكومة على احتواء الطلب على الطاقة ، وتطوير أنواع جديدة من الطاقة (النووية والكهرومائية وغيرها) وتطوير تقنياتها [41]، وفي العام 2005 تم اقرار قانون الطاقة المتجددة من قبل المجلس الوطني لنواب الشعب (NPC)، والذي يوفر الحوافز الاقتصادية والدعم المالي للبحث والتطوير، وبناء واستخدام مرافق الطاقة المتجددة ، كما فرض هذا القانون رسوماً على جميع استخدامات الكهرباء وخصص تلك الأموال لتطوير مشاريع جديدة للطاقة المتجددة، وفي العام 2009 تم تعديل هذا القانون لمطالبة مشغلي الشبكات بشراء جميع الكهرباء المنتجة من مصادر متجددة ، كما ضاعفت رسوم استخدام الكهرباء المفروضة على القطاع الصناعي .إلى جانب إنشاء صندوق مخصص لتطوير الطاقات المتجددة كجزء من هذا التشريع [42]، لتوزيع إيرادات القانون كدعم لتطوير الطاقة المتجددة، وتشمل أشكال الدعم الأخرى خيارات تمويل منخفضة الفائدة للمشاريع المتجددة، وإعانات للمزارعين لكل فدان يستخدم لإنتاج الوقود الحيوي، وتبسيط إجراءات

الحصول على الموافقة الإدارية لمشاريع طاقة الرياح، وتشجيع إجراء المزيد من البحوث حول الطاقات المتجددة[43].

في غضون ذلك، صاغت الحكومة الصينية أيضاً استراتيجيات طويلة الأجل لتنمية الطاقة المتجددة، والتي تنص على أن 10% من إجمالي استهلاك الطاقة في البلاد سيأتي من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2010، و 18% في العام 2020 ، و 30% بحلول عام 2030، و50% بحلول عام 2100 [44]. قفي الخطة الخمسية الحادية عشرة (2006-2010) تم وضع تدابير مختلفة لتحقيق هذا الهداف : [45]

1. إلزام مشغلي شبكات التوزيع والنقل على شراء الكهرباء التي يتم توليدها من الطاقات المتجددة مع وضع نظام تسعير خاص بها ، والتشجيع على بناء محطات توليد الطاقة المتجددة في المناطق النائية والريفية .
2. تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الطاقات المتجددة من خلال منح الإعفاءات والامتيازات .
3. وضع آلية لمنح القروض وخفض الضرائب المفروضة على مشاريع الطاقة المتجددة .
4. خفض كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين40 -50% مقارنة مع سنة 2005.
5. دمج أجهزة توليد وتخزين الطاقة من الرياح والخلايا الشمسية الكهروضوئية في الشبكة الرئيسة وإرساء معايير إنتاج دولية لعناصر الشبكات الذكية .

كما اشار الكتاب الأبيض الصادر عام 2007 تحت عنوان "وضع وسياسة الطاقة في الصين" إلى ان المحتوى الأساسي لسياسة الطاقة يتمثل بـ : الألتزام بأولوية توفير الطاقة، استناداً إلى التنمية المحلية والمتنوعة والاستثمار في تطوير الطاقة المتجددة ، والاعتماد على التكنولوجيا، وحماية البيئة، [46]. إلى جانب هذه التدابير وضعت الصين خطة "التنمية المتجددة متوسطة وطويلة الأجل للطاقة"، والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 2007، تهدف إلى إلزام البلاد بزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة إلى 15% من إمدادات الطاقة الأولية في العام 2020، وفي إطار برنامج "Golden Sun" الذي تم الإعلان عنه في عام 2009، أعلنت الحكومة أنها ستدعم تكاليف تركيب أنظمة توليد الطاقة الشمسية ونقل الطاقة للمشاريع التي تختارها حكومات المقاطعات بنسبة تصل إلى 70%[47].

وفي الخطة الخمسية الثانية عشرة (2011 - 2015) التي تم الإعلان عنها رسميا في مارس 2011، حددت الصين اهداف متعددة أبرزها زيادة حصة الطاقات غير الأحفوري إلى 11.4% من إجمالي الطاقة الأولية

بحلول عام 2015 و 15% بحلول عام 2020، وخفض كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة تتراوح بين 16-17% مقارنة مع عام 2010، عن طريق تطبيق تدابير متعدد وهي كالاتي : [48]

1. تطوير صناعات الطاقات المتجددة كصناعات استراتيجية ناشئة جديدة، من خلال منح الحوافز وتقديم الدعم المالي الذي يشمل الإعانات وآليات التسعير من الحكومات المركزية أو المحلية.
2. التشجيع على بناء محطات توليد الطاقات المتجددة على نطاق واسع كمحطات توليد الطاقة المائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح .
3. تطوير نظام الشبكة اللامركزية لتلبية الطلب على الطاقة في المناطق الريفية، فضلاً عن تطوير أنظمة الشبكات الذكية .
4. دعم الابتكار في مجال تكنولوجيا الطاقة المتجددة .

وصدرت بعد ذلك الورقة البيضاء الثانية الخاصة بالطاقة في عام 2012 بعنوان" سياسة الطاقة الصينية 2012" التي وضحت المحتويات الأساسية لسياسات الطاقة في الصين على انها: "إعطاء الأولوية للحفظ، والاعتماد على الموارد المحلية، وتشجيع التنمية المتنوعة، وتطوير الطاقات المتجددة لحماية البيئة، وتشجيع الابتكار العلمي والتكنولوجي"[49].

واخيراً في الخطة الخمسية الثالثة عشر (2016 – 2020) التي تم الاعلان عنها في العام 2016 فقد وضعت اهداف متعددة في مجال تامين الطاقة المتجددة هي الآتي : [50]

1. زيادة حصة الطاقة غير الأحفوري في إجمالي استهلاك الطاقة الأولية إلى 15% بحلول عام 2020 وإلى 20% بحلول عام 2030.
2. مواصلة تحسين السياسات الداعمة للطاقة المتجددة, وتسريع عملية تطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة وتخفيض تكاليفها .
3. تقديم الدعم لتطوير صناعة الطاقة المتجددة ، وتقليل الاعتماد على الشركات الأجنبية .

وبناءً على هذه الخطط والقوانين الداعمة للطاقة المتجددة احرزت الصين نتائج مرضية في هذا المجال فقد نمت الطاقات غير الأحفوري والطاقة المتجددة في الصين في عام 2018، بنسبة 14,7%، في حين زاد توليد الطاقة المتجددة بنسبة تفوق 10% [51]. فهي تشكل 4,4% من اجمالي الطاقة الاولية في الصين بعد ان كانت لا تتجاوز 0,3% في عام 2008 ومن المتوقع أن تنمو أكثر في المستقبل [52]. وفيما يلي سنوضح تطوير

الطاقة المتجددة، وذلك على فرعين، الأول : الطاقة الكهرومائية والنووية، والثاني : الطاقة الشمسية والرياح فضلاً عن الطاقة الحيوية .

ثانيا : الطاقة الكهرومائية والنووية

تعد الطاقة الكهرومائية والنووية أولى الطاقات النظيفة التي توجهت لها الصين ، لاسيما في العقدين الأخيرين من القرن الـ 21 ، ولعل ابرز التطورات التي شهدتها الطاقة الجديدة (الكهرومائية ، والنووية) هي الآتي :

أ : الطاقة الكهرومائية

شهدت الطاقة الكهرومائية تطوراً خصوصاً بعد عام 2000، حيث قامت الصين ببناء العديد من السدود، ومحطات تخزين الطاقة، وذلك لزيادة نسبة مصادر الطاقة غير الأحفوري . وقد تميزت هذه المشاريع بالجودة العالية والقدرة المنتجة الأمر الذي أهلها لتكون من بين أبرز الدول في هذا المجال، وأبرز هذه المشاريع مشروع الخوانق الثلاثة (مشروع الممرات الثلاثة) الذي يعتبر اضخم مشروع في الصين، والذي تم تشغيله عام 2006، ويمثل 22,5 جيجا وات من القدرة المركبة، تلتها مشاريع اخرى كثيرة [53]. وفي العام 2013، أصبحت الصين أكبر منتج للطاقة الكهرومائية في العالم مع أكثر من 229 جيجاوات من القدرة المركبة، اي ما يقارب ضعف سعة عام 2005[54].

واعتباراً من عام 2014، وصل عدد السدود في الصين إلى 6539 سداً يزيد ارتفاعها عن 30 متراً، وهو ما يمثل 43% من السدود في أنحاء العالم ؛ وتجاوز إجمالي قدرة الطاقة الكهرومائية المركبة 300 جيجاوات، وهو ما يمثل 27% من الطاقة الكهرومائية العالمية؛ لذلك يمكن القول إن الصين تمتلك أكبر عدد من الخزانات والسدود، وأكبر سعة لتوليد الطاقة الكهرومائية، وأطول مسار لتحويل المياه في العالم[55]. وفي عام 2018 قامت الصين بتركيب 8.54 جيجا وات من الطاقة المائية الإضافية [56]. لتصل نسبة الطاقة الكهرومائية إلى 8.3% من اجمالي استهلاك الطاقة الأولية بعد ان كانت تشكل 6.5% في عام 2008 [57]. فضلاً عن ذلك هناك مشاريع قيد الانشاء منها (سد ودونغده) الذي يقع على نهر جينشا في مقاطعة سيتشوان جنوب غرب الصين . بدأ بناءه عام 2014 ، ومن المقرر تشغيله في العام 2021، وسيولد هذا السد طاقة إجمالية تصل إلى 10,200 ميجاوات . و(سد بايخيتان) الذي يعد اكبر سد لتوليد الكهرباء على نهر جينشا في سيتشوان. من حيث توليد الطاقة، سيكون ثاني أكبر محطة للطاقة الكهرومائية في العالم بعد سد الخوانق الثلاثة . وثالث أكبر سد في الصين من حيث الحجم. بدأ بناء السد في عام 2008، ومن المتوقع أن

يكتمل في عام 2021. فضلاً عن (سد Shuangjiangkou)، الذي يقع على نهر دادو في مقاطعة سيتشوان الصينية . بدأ بناءه في عام 2008، عند اكتماله سيكون السد الذي يبلغ ارتفاعه 312 متراً أطول سد في العالم. ومن المخطط انهاءه في عام 2023 [58]. واخيراً (سد ليانغهكو) الذي يقع على نهر يالونغ في مقاطعة سيتشوان بدأ بناءه عام 2014، بطاقة اجمالية تبلغ 3000 ميجاوات، ومن المخطط اكماله في ديسمبر 2023[59].

ب : الطاقة النووية

تعد الطاقة النووية جزءاً مهماً في استراتيجية الطاقة الوطنية للصين بسبب سلامتها وخصائصها الموثوقية وقدرتها القوية على الإمداد. علاوة على ذلك، فإن الطاقة النووية كمصدر للطاقة النظيفة لا تنبعث منها ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين وغازات الدفيئة. في أوائل الثمانينيات طورت الحكومة الصينية سياسة الطاقة النووية، وقررت تطوير مفاعلات الماء المضغوط (PWR NPPs). وفي عام 1991، شكل Qinshan (كينشان) خطوة جديدة في الصناعة النووية في الصين . وفي عام 1994، تم تشغيل 1 GW PWR NPP بنجاح في خليج دايا (Daya)، مما يمثل قفزة نحو المستوى المتقدم الدولي وأساس الطاقة النووية في الصين. بعد ذلك، قامت الصين ببناء Qinshan II و Lingao و Qinshan III و Tianwan وغيرها من ، دخلت تكنولوجيا البناء والتشغيل الصينية في الأساس مرحلة النضج. الا انها بعد حادث فوكوشيما النووي 2011 في اليابان، علقت الصين الموافقة على المشروعات النووية وأجرت فحوصات أمنية شاملة على المصانع القائمة. في مايو 2012، وافق مجلس الدولة في الاجتماع التنفيذي على "تقرير فحص السلامة النووية" و "خطة الأمان النووي"، وأشار إلى أن السلامة النووية المدنية الصينية ونوعيتها مضمونة، مما يشير إلى إعادة التشغيل الرسمي للطاقة النووية . واعتباراً من نهاية عام 2016، تم تشغيل 35 وحدة طاقة نووية في التشغيل التجاري في الصين (باستثناء تايوان). كانت 21 وحدة للطاقة النووية قيد الإنشاء ، تم توزيع 56 وحدة في 13 محطة للطاقة النووية في ثماني مقاطعات وهي تشجيانغ ، قوانغدونغ ، جيانغسو ، لياونينغ ، فوجيان ، قوانغشي ، هاينان وشاندونغ [60].

فضلاً عن ذلك تحاول الشركات الصينية تطوير تكنولوجيا الطاقة النووية منها الشركة النووية الوطنية الصينية (CNNC)، وشركة قوانغدونغ الصينية للطاقة النووية (CGNPC)، وشركة استثمار الطاقة الحكومية (SPIC)، حالياً تتضمن تصميمات الجيل الثالث السائدة Hualong 1 (مع حقوق الملكية الفكرية

المستقلة) من CNNC وCGNPC، وتقنية AP1000 من شركة SPIC (حقوق الملكية الفكرية الخاصة بـ WEC)، و CAP1400 (مع حقوق الملكية الفكرية المستقلة) [61].

و وفقاً لإحصاءات رابطة الطاقة النووية الصينية (CNEA)، كانت سرعة التسويق في السنوات الأخيرة أسرع بكثير من ذي قبل ، فقد دخلت الصين في التشغيل التجاري لـ 37 مفاعلاً للطاقة النووية في عام 2017، وبلغ توليد الكهرباء من الطاقة النووية 247.5 تيراواط /ساعة في عام 2017، وهو ما يمثل حوالي 3.94% من إجمالي توليد الكهرباء، اي بنسبة 17.55% مقارنة بمستويات عام 2016[62].

ادى زيادة توليد الطاقة النووية إلى خفض استهلاك الفحم القياسي بمقدار 65.68 مليون طن، والقضاء على انبعاثات 172 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون، و 560 ألف طن من ثاني أكسيد الكبريت و 480 ألف طن من أكاسيد النيتروجين، مما ساهم مساهمة مهمة في التنمية الخضراء صناعة الطاقة في الصين[63].

ثالثا : الطاقات المتجددة

أولت الصين أهتماماً كبيراً بمسألة الطاقات المتجددة على اعتبار أنها طاقة المستقبل التي يعول عليها حل مشكلة الطلب المتزايد على الطاقة ، ولعل هذا الاهتمام بدأ في الألفية الجديد ، وأبرز الطاقات المتجددة التي توجهت الصين لتطويرها هي : الطاقة الشمسية ، وطاقة الرياح ، والطاقة الحيوية ، وكما يلي :

أ : الطاقة الشمسية

حُظيت الطاقة الشمسية باهتمام من قبل الحكومة الصينية ، حيث احتلت الصين المركز الثاني بعد ألمانيا في إنتاج الطاقة الشمسية[64]، كما جاءت الصين في المرتبة الثالثة دولياً في إنشاء محطات (مزارع) الطاقة الشمسية بعد كل من إيطاليا والمانيا في الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٢ [65].خلال فترة الخطة الخمسية الحادية عشرة (2006-2010)، تطورت الصناعة الكهروضوئية في الصين بسرعة وأصبحت واحدة من الصناعات القليلة التي يمكن أن تنافس على مستوى العالم. فقد كانت الصين أكبر دولة في تصنيع الخلايا الكهروضوئية منذ عام 2008 عندما أصبحت أكبر منتج للألواح الشمسية في العالم، أذ قامت بشحن 26000 ميجاوات من ذروة الألواح الكهروضوئية، والتي كانت تقريباً ثلث إجمالي شحنات الخلايا في جميع أنحاء العالم. ومن المثير للاهتمام أيضاً ملاحظة أنه تم تصدير 90-95% من هذه المنتجات إلى أوروبا وأمريكا الشمالية [66].

منذ عام ٢٠٠٩ بدأت الصين في إنشاء وتنفيذ مشاريع مباني الخلايا الفولتية تحت مسمى (Golden Sun Demonstration Programmine) حيث قدمت الحكومة أمتيازات عديدة في المناطق المقام بها المشاريع ، وتقوم السياسة الصينية على إعطاء أصحاب مزارع الطاقة الفولتية علاوة (تعريفة) 1 إيوان لكل كيلو واط/ساعة منتج وهو ما يعادل 100% مما يأخذه منتجي الطاقة من الفحم أو الطاقة الكهرومائية ، ونتيجة لزيادة الاستثمار في هذا المجال انخفضت تكلفة محطة الطاقة الشمسية بشكل مستمر ، كما أن الإعانات التي تقدمها الدولة تعد أحد أهم أسباب النمو السريع في هذا القطاع من الطاقة [67]. وفي نهاية عام 2010، كانت الصين قد نشرت 893 ميجاوات [68]. وخلال العام 2011-2012، تم تنفيذ سلسلة من الحوافز ، بما في ذلك الإعانات المباشرة لمنشآت الطاقة الشمسية الكهروضوئية، من بين أمور أخرى، نفذتها الحكومة ونتيجة لذلك، شهد السوق الكهروضوئية المحلية في الصين نمواً مطرداً، حيث ارتفعت طاقته المركبة التراكمية من 140 ميجاوات في عام 2008 إلى 300 ميجاوات في عام 2009، وإلى 800 ميجاوات في عام 2010، ثم ارتفعت إلى 3300 ميجاوات في عام 2011 ، وهو ما يمثل حصة 0.89% و 1.231% و 2.05% و 4.95% من الإجمالي العالمي على التوالي[69]، كما وصل إنتاج الصين من الطاقة الشمسية المركبة 19 جيجاوات بين عامي 2013 و 2020 [70].

ب : طاقة الرياح

تعد طاقة الرياح ثاني أكبر مصدر للطاقة المتجددة في الصين (فالصين تعد أكبر مولد لطاقة الرياح منذ عام 2013 - 2019)، فالرياح تشكل 2.5% من اجمالي استهلاك الطاقة الأولية في عام 2018 (بعد ان كانت 0.1% عام 2008) [71]، فلدى الصين ظروف طبيعية مواتية لإنتاج طاقة الرياح. وفقاً للبيانات الحديثة الصادرة عن إدارة الأرصاد الجوية الصينية، تتجاوز الإمكانات التقنية لطاقة الرياح 253 جيجاوات في السنة. فالظروف الطبيعية في شمال الصين هي الأكثر ملاءمة، وكذلك في هضبة تشينغهاي التبت، والمناطق الساحلية الشرقية، في حين أن الإمكانات في جنوب وسط الصين محدودة أكثر.

نمت الصناعة بشكل كبير خلال العقد الماضي، وتم إنشاء أول مزرعة طاقة الرياح على الشاطئ في الصين في مدينة دابان، منطقة شينجيانغ الويغورية ذاتية الحكم، في عام 1988 بتمويل من الحكومة الدنماركية. على الرغم من الدعم الأجنبي، كان تطور الصناعة بطيئاً نسبياً حتى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد كان لقانون الطاقة المتجددة دوراً حاسماً في تطوير طاقة الرياح الصينية - حيث تسارع معدل نمو الصناعة بشكل كبير [72]. فقد وصل إجمالي القدرة المركبة في عام 2000 الى 0,349

جيجاوات، وظل النمو معتدلاً حتى عام 2004، واستجابة لإصلاحات السياسة التي بدأت في عام 2002، وقانون الطاقة المتجددة لعام 2005، زادت الاستثمارات بسرعة وتضاعفت الطاقة الاستيعابية أكثر من الضعف كل عام منذ عام 2005 لتصل إلى 12,2 غيغاواط في 2008. وفي نهاية العام 2008، استضافت 24 مقاطعة من اصل 31 مقاطعة صينية استثمارات في صناعة طاقة الرياح [73].

وعلى الرغم من التوسع غير المسبوق في الطاقة الإنتاجية لقطاع الرياح في الصين، إلا أن الفوائد الصحية والبيئية لهذا التطور كانت أقل من المتوقع لأن هذه الفوائد لا تعتمد على القدرة المركبة ولكن على كمية الكهرباء التي يتم إدخالها في الشبكة الكهربائية لتحل محل مصادر الطاقة التقليدية والملوثة . في هذا المقياس، فإن قطاع الرياح الصيني أقل بكثير من إمكاناته ويتخلف عن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بهامش كبير . ففي عام 2016 ، ولدت مزارع الرياح الصينية 241.0 تيراواط ساعة من طاقة الرياح من 168.7 جيجاوات من السعة المركبة ، مما يعني عامل قدرة تقريبياً بنسبة 16.5%، وهذا الرقم أقل بكثير من الأرقام المقابلة في الاتحاد الأوروبي (22.5%) والولايات المتحدة (32%) ، والتي تولد طاقة لكل وحدة من طاقة الرياح أكثر من أي اقتصاد رئيسي آخر [74]، وفي العام 2018 قامت الصين بتركيب 20,6 جيجا وات من طاقة الرياح المتصلة بالشبكة ولديها قدرة تركيبية تبلغ 184 جيجاوات. وبلغ إنتاج الرياح المتصلة بالشبكة 366 تيراواط ساعة من الكهرباء في عام 2018 (5.2% من إجمالي الكهرباء المنتجة) [75].

ج : الطاقة الحيوية

شهدت صناعة الطاقة الحيوية في الصين ايضاً نمواً قوياً خلال العقد الماضي ، خاصة في مجال البيوماس والبيوجاس عن طريق انبعاث غاز الميثان، مع تزايد محدودية الاستثمار في مجال الوقود الحيوي السائل نظراً لمخاوف تتعلق بشان الأمن الغذائي . لذلك زاد الاستثمار في مجال البيوماس مع وجود أهداف طموحة للسنوات العشرة القادمة يتضمن إنتاج الكهرباء من البيوماس (جمع المخلفات الزراعية مثل : قش وقشرة الأرز والتي يتم حرقها في غلايات كبيرة الحجم . وشهد إنتاج الكهرباء من البيوماس في الصين زيادة دراماتيكية، حيث وصل إلى 12,5 جيجاوات في عام 2015 (بعد ان كان لايتجاوز 3 جيجاوات عام 2007) . تتمركز مشروعات البيوماس في المناطق الزراعية، حيث تكون معظم المخلفات الزراعية متاحة . وتتركز معظم الأراضي الخصبة في الصين في مقاطعات الساحل الشرقي، ولهذا تتركز معظم المشروعات في تلك المقاطعات[76].

اما البيوجاس (الغاز الحيوي) في الصين فهي تستخدم المخلفات الحيوانية لإنتاج الطاقة النظيفة ، حيث تضاعف إنتاج البيوجاس من هذه المخلفات في الفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠١٠ ، كما أصبحت مشاريع البيوجاس باستخدام مياه الصرف الصناعي شائعة الانتشار بشكل متزايد، ففي قطاعات صناعات الكحول والورق وحمض الستريك، تكون الشركات قادرة على تجميع غاز الميثان من العمليات الصناعية وتحويله إلى طاقة قابلة للاستخدام . وتستخدم هذه المشاريع عملية التحلل اللاهوائي، وثمد المصانع بالطاقة اللازمة لتشغيلها أو ضخها في شبكة الكهرباء الرئيسية [77].

واخيراً ، تشكل الطاقة الحيوية 0.6% من اجمالي استهلاك الطاقة الأولية في الصين (بعد ان كانت تمثل 0.2% في عام 2008) [78]، فقد ارتفع استخدام الطاقة الحيوية من 2 جيجاوات في عام 2005 إلى 13 جيجاوات في عام 2013 [79]. ثم ارتفعت إلى 46 جيجاوات عام 2018 [80].

الخاتمة :

مما تقدم يمكن القول أن التحول الذي شهدته الصين في مجال تطوير الطاقة محلياً كان واضحاً من خلال تطوير الطاقة التقليدية متمثلة بالنفط والغاز من خلال تطوير الحقول المستخدمة وإدامة إنتاجها باستخدام الأساليب والتقنيات الحديثة، فضلاً عن تكثيف الجهود لاستكشاف حقول جديدة ، إلى جانب ذلك قامت الصين مع بداية القرن الـ21 بزيادة خطوط نقل الطاقة وربط مقاطعات الإنتاج بمقاطعات الاستهلاك بشبكة واسعة من أنابيب النفط والغاز لسد الطلب المحلي ، بل أكثر من ذلك ربطت بعض هذه الأنابيب بأنابيب الاستيراد القادمة من الخارج ، لاسيما القادمة من دول آسيا الوسطى وماينمار .

فضلاً عن الإنجاز الذي حققته الصين في مجال الطاقة التقليدية ، قامت الصين بوضع خطط وسياسات لتطوير استخدام الطاقة المتجددة من الطاقة الكهرومائية ، الطاقة الشمسية ، طاقة الرياح والطاقة الحيوية ، ومن المتوقع في المستقبل تزايد الاهتمام الصيني في هذا الجانب ، لا سيما ما يتعلق بتطوير الطاقات المتجددة ، بهدف تقليل استخدام الفحم المسبب الرئيسي لمشكلة التلوث في الصين .

وهذا يعني أن الصين استطاعت تأمين حاجتها المحلية من الطاقة ، وزيادة اعتمادها على الطاقة المتجددة ، وهي ماضية في مشاريع مستقبلية كبيرة لضمان وصول أمدادات الطاقة لكافة المقاطعات الصينية ، وبناء عليه توصلت الدراسة إلى استنتاجات عدة هي :

1. نجحت الصين في تطوير حقول الطاقة التقليدية (النفط، الغاز) في العقدين الأخيرين، الأمر الذي أدى إلى زيادة إنتاج الصين للنفط والغاز ، فقد وصل إنتاجها إلى 3,8 مليون ب / ي من النفط في العام 2019 ، بعد أن كان لا يتجاوز 2,8 مليون برميل في العام 1993 ، اما الغاز فقد تجاوز 177 مليار م3 سنوياً في 2019 ، بعد أن كان لا يتجاوز 16 مليار م3، في العام 1993 .
2. تمكنت الصين من تطوير شبكة واسعة من خطوط أنابيب النفط والغاز وربطها مع الخطوط الخارجية القادمة من روسيا وأسيا الوسطى وماينمار ، بهدف تزويد المقاطعات الصناعية بالطاقة .
3. تمكنت الصين من أنشاء مخزون استراتيجي نفطي لاستخدامه في حالات الطوارئ يكفي لـ 83 إلى 120 يوماً .
4. سعت الصين إلى تطوير الطاقة المتجددة من خلال أنشاء محطات لإنتاج الطاقة المتجددة، وهذا من شأنه تقليل الاعتماد على الوقود التقليدي (الأحفوري) في المستقبل، وتحسن قدراتها على مواجهة نقص الطاقة.
5. دعم مشاريع الطاقات المتجددة وتقديم التسهيلات لزيادة الاستثمار في هذا المجال ، فضلاً عن دعم مبادرات البحث والتطوير في هذا المجال .
6. أدى زيادة استخدام الطاقة المتجددة إلى تقليل التلوث البيئي ، فبالتزامن مع زيادة استهلاك الطاقة المتجددة وتقييد استهلاك الفحم، انخفضت كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الصين .

الهوامش

(*) باحثة مستقلة ، leesura441@gmail.com.

(**) أستاذ مساعد دكتور في كلية القانون والعلوم السياسية/الجامعة العراقية .

(1) Steve A. Yetiv And Chunlong Lu , China , Global Energy And The Middle East , The Middle East Journal , Middle East Institute , Vol. 61, No.2 , Washington , 2007 , P199.

(2) Christian Constantin, China's Conception Of Energy Security : Sources And International Impacts , Working Paper , Centre Of International Relations , No. 43 , Washington , 2005, P6 .

(3) China's Energy Situation And Policy , Government White Paper , The State Council Information Office Of The People's Republic Of China , Beijing , 2007 , Http://Www.Scio.Gov.Cn/Zfbps/Ndhf/2007/Document/307873/307873.Htm .

(4) China's Energy Policy 2012 , Government White Paper , The State Council Information Office Of The People's Republic Of China , Beijing , 2012 , Http://Www.Scio.Gov.Cn/Zfbps/Ndhf/2012/Document/1233788/1233788.Htm .

(5) China's Energy Market In 2018 , Bp Statistical Review, Bp P.I.C , Uk – London , 2019 ,P2.

(6) Bernard D. Cole , China's Quest For Great Power , Ships, Oil, And Foreign Policy , Naval Institute Press, Annapolis , Maryland , 2016 , P135.

(7) OPEC Annual Statistical Bulletin 2020, Organization Of The Petroleum Exporting Countries , 55th Edition ,Vienna , 2020, P22 .

(8) Guy C. K. Leung & others , Transitions In China's Oil Economy, 1990–2010 , Eurasian Geography And Economics , Publishing By Bellwether, No.4 , New York , 2011 , P 489 - 490.

(9) Ibid , P 489.

(10) China Overview , U.S. Energy Information Administration , Washington , 2015 , P5-6 .

(11) Ibid , P6-7.

(12) Sylvain Serbutoviez , New Oil And Gas Discoveries In 2018 , Ifp Energies Nouvelles , 30.07.2019 , Https://Www.Ifpenergiesnouvelles.Com/Article/New-Oil-And-Gas-Discoveries-2018 .

(13) China Discovered More Than 1.8 Billion Tonnes Of New Oil Reserves In 2019 , Novinite Sofia News Agency, 2 January 2020, Https://Www.Novinite.Com/Articles/202493/China+Discovered+More+Than+1.8+Billion+Tonnes+Of+New+Oil+Reserves+In+20192018 .

(14) BP Statistical Review Of World Energy 2020 , British Petroleum P.I.C , 69th, UK – London , 2020 , P21.

(15) OPEC Annual Statistical Bulletin 2020 , Op.Cit , P76 .

(16) Zhonghong Wang & Others, China's Natural Gas Resource, Potential and Production Trends, in book : China's Gas Development Strategies, editor by : Rudy Swennen & K.U. Leuven, The Development Research Center & Shell International Centre, Springer International Publishing , Switzerland , 2017 , P157-158.

(17) China Overview , Op.Cit , P17 .

(18) Gokce Kucuk , New Oil And Gas Reserves Discovered In Northwest China , Anadolu Agency , 30.09.2019 , Https://Www.Aa.Com.Tr/En/Energy/Energy-Projects/New-Oil-And-Gas-Reserves-Discovered-In-Northwest-China/26805?Amp=1 .

(19) China Overview , Op.Cit , P18 .

(20) Ibid , p18 .

(21) Sinopec To Build $2.8 Billion LNG Terminal In Eastern China , Pipeline & Gas Journal , 28 May 2020 , Https://Pgjonline.Com/News/2020/05-May/Sinopec-To-Build-28-Billion-Lng-Terminal-In-Eastern-China , Date Of Visit : 2 Jun 2020.

(22) Ibid , P18 .

(23) Pablo Bustelo , China And The Geopolitics Of Oil In The Asian Pacific Region , Working Paper , Real Instituto Elcano , De Estudios Internacionalesy Estrategicos, (Wp) 38 , Madrid , 2005 , P19.

(24) China's First Long-Distance Large Diameter Product Pipeline , Petrochina Company Limited , 10 November 2002 , Http://Www.Petrochina.Com.Cn/Ptr/Xwxx/201404/ E6f5a3f4427949d092b125531b05cb21.Shtml .

(25) Eadie Chen, Jacqueline Wong , China Lanzhou-Zhengzhou Oil Pipeline In Operation , Reuters , 31 March 2009 , Https://Www.Reuters.Com/Article/China-Oil-Pipeline-Idusp ek17778220090331 .

(26) Annual Delivery Of Lanzhou-Zhengzhou-Changsha Oil Products Pipeline Exceeded 5Mt In 2014 , China National Petroleum Corporation , 2015/01/08 , Https://Www.Cnpc.Com.Cn/En/Nr2015/201501/F0925910c3974fec9fd9dcc9a8bf2cc0.Shtml .

(27) China Wraps Up Lanzhou-Chengdu Pipeline , Oil & Gas Technology , 21 March 2013 , Http://Www.Oilandgastechnology.Net/News/China-Wraps-Lanzhou-Chengdu-Pipeline .

(28) Qinglu Deng & Others , The Geohazards Features And Management Of Zhongxian-Wuhan Gas Pipeline In Mountainous Areas , International Conference On Pipelines And Trenchless Technology 2012 , Published By University Of California, San Diego On 2017 , P1241.

(29) China Overview , Op.Cit , P21 .

(30) China Overview , Op.Cit , P21 .

(31) West-East Gas Pipeline Project (2002-2013) , Special Report On Social Responsibility Caring For Energy Caring For You , China National Petroleum Corporation , Beijing , 2013 , P6.

(32) West-East Gas Pipeline Project (2002-2013) , Op.Cit , P6.

(33) Ibid , P6.

(34) Li Shuling , Third West-East Gas Pipeline Fully Completed , State-Owned Assets Supervision And Administration Commission Of The State Council , 2018-12-14 , Http://En.Sasac.Gov.Cn/2018/12/14/C_714.Htm .

(35) China Overview , Op.Cit , p21.

(36) Naomi Evers , China's Energy Security Policy In Relation To The Myanmar - China Crude Oil Pipeline Project , Master's Thesis Of Human Geography/Radboud Universiteit Nijmegen , 2014 , P25.

(37) Yong Soo Park , China's Energy Security Strategy : Implications For The Future Sino-U.S. Relations , International Journal Of Social Science Studies Vol. 3, No. 2 , 2015 , P32.

(38) Amar Causevic , A Thirsty Dragon , Rising Chinese Crude Oil Demand And Prospects For Multilateral Energy Security Cooperation , Peace Research Institute Frankfurt , Report No. 116 , 2012 , P6 .

(39) Elizabeth Pomeroy, Margo Schneider, And A. Natasha Wilson , China's Energy Security And Its Grand Strategy , The Stanley Foundation , 2006 , P7 .

(40) Fan Yang & Dongcan Wang , Challenges And Countermeasures Of China's Energy Security , Bachelor's Thesis , Faculty Of Engineering And Sustainable Development/ University Of Gavle , Sweden - Gavle , 2014 , P14 .

(41) Pablo Bustelo , Op.Cit , P19 .

(42) Joachim Betz , The Reform Of China'S Energy Policies , Working Papers , The GIGA German Institute Of Global And Area Studies : Institute Of Asian Studies , No 216 , Hamburg , 2013, P12-13.

(43) Andrew Stocking & Terry Dinan , China's Growing Energy Demand : Implications For The United States , Working Paper , Congressional Budget Office , Washington , June 2015 , P13.

(44) B. Kong , An Anatomy Of China's Energy Insecurity And Its Strategies , Prepared For The U.S. Department Of Energy , 2005 , P30 .

(45) وسيلة بوفنش ، الطاقات لمتجددة في الصين : دروس مستفادة ، مجلة التنمية الاقتصادية ، صادرة عن جامعة الشهيد حمة لخضر ، المجلد 3 ، العدد 6 ، الجزائر ، 2018 ، ص 103 .

(46) China's Energy Situation And Policy , Op.Cit .

(47) Joachim Betz , Op.Cit , P13 .

(48) وسيلة بوفنش ، مصدر سابق ، ص 104 .

(49) China's Energy Policy 2012 , Government White Paper , Op.Cit .

(50) وسيلة بوفنش ، مصدر سابق ، ص 104 .

(51) Hans-Arild Bredesen , China Energy Policy Newsletter : March 2019, Working Paper , The China National Renewable Energy Centre (Cnrec) & Giz And Supported By The Danish Energy Agency (Dea) 2019 , P2.

(52) China's Energy Market In 2018 , Op.Cit , P 2.

(53) Jinsheng Jia , A Technical Review Of Hydro-Project Development In China , Chinese Academy Of Engineering And Higher Education Press, Published By Elsevier Ltd , Volume 2, Issue 3, 2016, P.302.

(54) Andrew Stocking & Terry Dinan , Op.Cit , P13.

(55) Jinsheng Jia , Op.Cit , P 303.

(56) Hans-Arild Bredesen , Op.Cit , P2.

(57) China's Energy Market In 2018 , Op.Cit , P 2.

(58) List Of Dams And Reservoirs In China, Wikipedia Https://En.M.Wikipedia.Org /Wiki/List_Of_Dams_And_Reservoirs_In_China .

(59) Xinhua & Liu Kun, Construction Of Lianghekou Dam In Sichuan To Complete In Dec.2023, En.People.Cn , 03 January 2017 , Http://En.People.Cn/N3/2017/0103/C90000-9162357.Html.

(60) Yan Xu & Others , The Prospective Of Nuclear Power In China , Journal Energy Sustainability , 2018 , P3 & 7.

(61) Ibid , P3 & 7.

(62) Ibid , 3 , 5 .

(63) Ibid , P1 .

(64) Hans-Arild Bredesen , Op.Cit , P2.

(65) عاصم عبد المنعم أحمد ، طريق الصين إلى الطاقة المتجددة ، مجلة أسيوط للدراسات البيئية ، العدد 42 ، ٢٠١٠ ، ص84.

(66) Sufang Zhang & Yongxiu He , Analysis On The Development And Policy Of Solar Pv Power In China , Renewable And Sustainable Energy Reviews, Volume 21, Published By . Elsevier Ltd, 2013 , P394 .

(67) عاصم عبد المنعم أحمد ، مصدر سابق ، ص85.

(68) Hans-Arild Bredesen , Op.Cit , P2.

(69) Sufang Zhang & Yongxiu He , Op.Cit , P394 .

(70) Hans-Arild Bredesen , Op.Cit , P2.

(71) China's Energy Market In 2018 , Op.Cit , P 2.

(72) Yingqi Liu , Ari Kokko Be , Wind Power In China: Policy And Development Challenges , Energy Policy Journal, Volume 38, Published By . Elsevier Ltd (Science Direct) , 2010, P5524.

(73) Ibid , P 5521.

(74) Joern Huenteler , And Others , Why Is China's Wind Power Generation Not Living Up To Its Potential ? , Environmental Research Letters Journal , Volume 13 , No.4 , 2018 , P2 .

(75) Hans-Arild Bredesen , Op.Cit , P4.

(76) عاصم عبد المنعم أحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص89-90.

(77) المصدر نفسه ، ص91.

(78) China's Energy Market In 2018 , Op.Cit , P 2.

(79) Andrew Stocking & Terry Dinan , Op.Cit , P13.

(80) Hans-Arild Bredesen , Op.Cit , P2.

مشروع قانون حماية الأسرة الفلسطيني لسنة (2019) من منظور شرعي وقانوني

The Palestinian Family Protection Law Draft of (2019) from a Sharia and legal perspective

د. سهيل الأحمد/ أ.محمد كميل

Dr. Suhail Al-Ahmad & Mr. Muhammed Kmail

كلية الحقوق– جامعة فلسطين الأهلية - بيت لحم – فلسطين

Faculty of Law - Palestine Private University - Bethlehem - Palestine

الملخص:

تناولت هذه الدراسة **مشروع قانون حماية الأسرة الفلسطيني لسنة (2019) من منظور شرعي وقانوني**، هادفة إلى التعرف على طبيعة مشروع هذا القانون والنصوص والأحكام الواردة فيه، حيث تم الوقوف على نصوص مشروع هذا القانون، ومبررات وجوده عند الداعين له، وكذلك المبررات العلمية والشرعية والقانونية لرفض وجوده، وناقش البحث سبب وقوف بعض الناس في وجه إقرار هذا القانون وقابلية تطبيقه في المجتمع الفلسطيني، وبين كذلك مبررات المؤيدين لوجود مشروع هذا القانون، حيث ظهر للباحثين أن مشروع هذا القانون يلازمه إشكالية تتعلق باستعمال المصطلحات والأحكام الواردة في نصوص هذا القانون من المنظور الشرعي والقانوني وفق تفصيلات وردت في هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، قانون العقوبات، الأحوال الشخصية، حماية الأسرة، القانون الفلسطيني

Abstract:

This study dealt with the draft Palestinian Family Protection Law for the year (2019) from a legal and legal perspective, aiming to identify the nature of this draft law and the texts and provisions contained therein, as the texts of this draft law were examined, and the justifications for its existence among those who called for it, as well as the scientific, legal and legal justifications. Because of its rejection of its existence, the research discussed the reason for some people standing in the way of adopting this law and its applicability in Palestinian society, and also explaining the justifications of the supporters for the existence of this draft law, as it appeared to researchers that the draft law is beset by a problem related to the use of terms and provisions contained in the texts of this law from a Sharia perspective And legal according to the details mentioned in this research.

***Keywords**: family, penal law, personal status, family protection, Palestinian law*

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه ومن اقتدى بسنته بإحسان إلى يوم الدين، وبعد؛

فإن الشريعة الإسلامية قد جعلت حق الأسرة في الوجود والإنشاء وبالتالي حفظ النسل والعمل على رعاية ذلك من المقاصد الشرعية وضروراتها الخمسة التي لا تستقيم حياة الناس إلا بحفظها، وهذا لأن الأسرة في المنظور الشرعي من النعم العظيمة التي أنعم الله تعالى بها على الإنسانية، ولذلك فقد شرعت عددًا من الأحكام لردع كل مَنْ تسول له نفسه للاعتداء على أعراض الناس وانتهاك حرماتهم، فعملت على تنظيم الحدود الشرعية ونظام العقوبات صيانة للأعراض من قول أهل السوء، وحفظاً للأنساب من الاختلاط، وصيانةً للأعراض من الدنس.

ثم جاءت القوانين الوضعية في البلاد الإسلامية ولاعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريعات بالتأكيد على فلسفة حماية الأسرة ورعاية حقوقها وتحديد مسؤولياتها وواجباتها بشكل واضح وجلي، وفي ظل هذه المقدمات جاء مشروع قانون حماية الأسرة الفلسطيني لعام 2019 ليسلط الضوء على بعض الأحكام التي تعالج طبيعة الاعتداء على الأسرة ومكوناتها على اختلاف فئاتها، إلا إن الناظر في نصوص مشروع هذا القانون 2019 يجد أنه يخالف سياسة المشرع الفلسطيني في التجريم والعقاب، وهو أيضًا لا يعمل على مراعاة ثقافة المجتمع التي يغلب عليها طابع التمسك بمبادئ الأخلاق والمحافظة على القيم والفضائل، وعند التدقيق في نصوصه يلحظ أنها تخالف أحكام الشريعة الإسلامية التي هي المصدر الرئيس للتشريع كما نص على ذلك القانون الأساسي الفلسطيني، ولذلك جاءت هذه الدراسة لتعطي تصورها الشرعي والقانوني في مشروع هذا القانون، تحت عنوان: " مشروع قانون حماية الأسرة الفلسطيني لعام 2019 من منظور شرعي وقانوني".

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تبرز أهمية الموضوع وأسباب اختياره فيما يأتي:

1. تعلق هذا الموضوع بالأسرة على اعتبارها أحد أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة في سلوك المجتمع.
2. مساس هذا الموضوع بحياة الناس المعاصرة، وهو ليس بعيدًا عن واقعهم ومشاهدتهم.
3. الوقوف على أهمية الأسرة في المجتمع وعلاقة ذلك بالسلوك المجرم فقهًا وقانونًا.
4. جهل الكثيرين بطبيعة الحقوق المترتبة على وجود الأسرة في المفهومين الشرعي والقانوني.
5. القناعة العلمية بضرورة تناول المستجدات والجزئيات الفقهية ومقارنتها مع القانون الوضعي.

6. تسهم هذه الدراسة في بيان صلاحية التشريع الإسلامي لكل زمان ومكان، وهو قادر على بيان الحلول الملائمة لكل ما تطرحه المجتمعات من مسائل ومشكلات، فليست تنزل في أحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها[1].

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يأتي:

1. بيان طبيعة الخلط بين القوانين والتشريعات وبنود مشروع قانون حماية الأسرة الفلسطيني.
2. الوقوف على القواعد الشرعية والأخلاقية والقانونية للأسرة داخل المجتمع الفلسطيني.
3. معرفة كيفية ارتباط الأسرة بالظاهرة الجرمية في المجتمع الفلسطيني، وعلاقة ذلك بمشروع قانون حماية الأسرة.

أسئلة البحث:

تحاول هذه الدراسة أن تجيب عن السؤال الأساس فيها الذي يقول: ما هو المنظور الشرعي والقانوني لمشروع قانون حماية الأسرة الفلسطيني؟، وحيث يتفرع عن هذا السؤال عدة أمور تتمثل بما يأتي:

1. ما هي فلسفة الداعين إلى إقرار مشروع قانون حماية الأسرة الفلسطيني؟
2. لماذا يقف فريق من الناس في وجه لإقرار مشروع هذا القانون وتطبيقه في المجتمع الفلسطيني؟
3. ما هي المبررات العملية لوجود مشروع قانون حماية الأسرة في المجتمع الفلسطيني؟
4. هل هناك أي إشكالية في استعمال المصطلحات الواردة في نصوص مشروع قانون حماية الأسرة من المنظور الشرعي والقانوني؟
5. ما هو المنظور الشرعي والقانوني للأحكام التي نظمها مشروع قانون حماية الأسرة الفلسطيني؟

منهجية البحث

ولقد كان منهج البحث كالآتي:

1. الاعتماد على المنهج الوصفي ببيان طبيعة مشروع قانون حماية الأسرة والوقوف على النصوص والمصطلحات الواردة فيه، ومن ثم تحليل هذه النصوص القانونية الخاصة بهذا الموضوع، وإبداء الرأي الشرعي والقانوني والموضوعي بشأن ذلك.
2. الرجوع إلى المراجع المتخصصة في الفقه الإسلامي والقوانين الفلسطينية ذات العلاقة بموضوع البحث.

الدراسات السابقة

يعد موضوع مشروع قانون حماية الأسرة الفلسطيني لعام 2019 موضوعًا معاصرًا، وقانونًا أو قرارًا بقانون لم يقر حتى اللحظة، وبالتالي - بحسب اطلاع الباحثين وعلمهما - لم يقفا على دراسات علمية موضوعية تتعلق بذلك إلا ما هو مكتوب من تقارير ومقالات صحفية عامة وبالتالي تعد هذه الدراسة من الدراسات الأولى التي عالجت ذلك.

محتوى البحث.

وقد جاءت هذه الدراسة - إضافة للمقدمة والخاتمة - في ثلاثة مباحث، وذلك على النحو الآتي:

- **المحور الأول: فلسفة الداعين إلى إقرار مشروع قانون حماية الأسرة الفلسطيني من المنظور الشرعي والقانوني**
- **المحور الثاني: المصطلحات التي استعملها مشروع قانون حماية الأسرة الفلسطيني من المنظور الشرعي والقانوني**
- **المحور الثالث: المنظور الشرعي والقانوني من الأحكام التي نظمها مشروع قانون حماية الأسرة الفلسطيني**

المحور الأول: فلسفة الداعين إلى إقرار مشروع قانون حماية الأسرة الفلسطيني من المنظور الشرعي والقانوني

إن موضوع الأسرة والعمل على رعايتها وحفظها من الموضوعات التي تؤثر في مكونات المجتمعات ومختلف فئاتها من خلال صلاح هذه المكونات وفسادها، حيث ينظر التشريعان الإسلامي والقانوني أنه لن تقوم لهذه المجتمعات قائمة ولن يتحقق لها أمن ولا استقرار إلا بالرجوع إلى المنهج الشرعي والقانوني في نظام الأسرة وحفظ الأعراض والأنساب وذلك بالوقوف على منظومة الحقوق والواجبات التي بناها التشريع الإسلامي على أصول وقواعد واضحة تحفظ للفرد كرامته وتحقق للمجتمع عزته واستقلاليته، حيث يقول الله تعالى في إرساء نظام الحقوق والواجبات في المجتمعات: **[وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ]**[2](البقرة: من الآية228) وهذه قاعدة عظيمة لا يجوز الانفكاك عنها عند النظر في أي تشريع يقوم على تحقيق العدالة داخل المجتمعات ويعمل على تطبيقها، ومن هنا فقد اهتم التشريع الإسلامي بتنظيم ذلك وفق هذه القاعدة وبنى أحكامه على مراعاتها وتحقيقها، لما لذلك من أثر في تلبية المقصد العام من التشريعات بجلب المنافع ودرء المفاسد، ومع هذه الغايات التشريعية جاءت دعوة المؤيدين لقانون حماية الأسرة من أجل الضغط من النواحي المتعددة لتمرير مشروع هذا القانون، وفق أسباب تدفعهم لذلك والتي منها:

- **أسباب المؤيدين لإقرار قانون حماية الأسرة الفلسطيني ودوافعهم لذلك**

وتتعدد هذه الأسباب في منظور المؤيدين[3] إلى ما يأتي:

1. الاضطهاد الذي تعاني منه المرأة الفلسطينية أسرياً، والتمييز الذي تعاني منه مجتمعيًا ومهنياً، والاستغلال الذي تتعرض له النساء، سواء أكان ذلك في المنازل -مثل منعهن من الزواج حتى يستمر عملهن وزيادة الدخل المادي للأسرة- وتسلط الزوج أو الأب على مالهن الخاص.
2. التعنيف غير المبرر من الأبوين للأبناء -وخاصةً الإناث- في حالات عديدة، والتي تصل في عدة حالات إلى العنف الجسدي.
3. ما تقوله منظمات حقوقية من أن المرأة تعاني من التمييز في القوانين، مثل قضايا الزواج والطلاق والقضايا المتعلقة بالأطفال، وعدم وجود حماية كافية للمرأة في قضايا الاغتصاب والعنف الجنسي.
4. ومن أسبابهم أن المرأة ما تزال هي الفئة الأكثر استضعافاً في المجتمع الفلسطيني وبأنها تحتاج إلى حماية حقيقية، ويبرهنون على ذلك بالحالات العديدة التي اضطهدت فيها المرأة مثل قتل بعضهن من أهلها لمجرد الخروج بمفردها مع خطيبها.
5. ومن دوافعهم لذلك وجود نسبة عالية من النساء اللواتي يتعرضن لانتهاكات ومع ذلك لا يبلغن عنها حيث وحسب منظمة المرأة التابعة للأمم المتحدة؛ فإن 15% من النساء في قطاع غزة تعاني من العنف الزوجي، وبأن حوالي 63% من الرجال الفلسطينيين يوافقون على فكرة أنه ينبغي على المرأة أن تتسامح مع العنف من أجل الحفاظ على أسرتها، وبأنه وحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن 29% من النساء الفلسطينيات المتزوجات -سواء في الضفة أو قطاع غزة- تعاني من أحد أشكال العنف (نفسي، جسدي، جنسي)، بينما تعاني 18% من العنف الجسدي و9% من العنف الجنسي. بينما تبلغ نسبة النساء اللاتي تعرضن للعنف النفسي 57%. ومنذ عام 2017 لغاية 2020/6/5، بلغ عدد الحالات التي سجلت لدى وزارة التنمية الاجتماعية 1872 حالة لنساء معنفات تعرضن لمختلف أشكال العنف، وتعرضت الكثيرات في نفس الفترة لمحاولات القتل. وفضّلت 60% من النساء الصمت وعدم الإبلاغ عن الانتهاك الذي تعرضن له[4].
6. وبالتالي وفي ظل ضعف القوانين الحالية في حماية الأسرة تبدو الحاجة ماسة لوجود قانون جديد يعالج ثغرات القوانين الموجودة ويشدد العقوبة بهدف الردع لتحقيق نتائج ملموسة.

وهذه الأسباب وغيرها دفع بالمؤيدين إلى المطالبة بتبني القانون بعض المواد التي تجعل النيابة العامة قادرة على التحرك في قضايا العنف من تلقاء نفسها ودون وجود شكوى من الضحية، أو بناء على شكوى

مقدمة من شهود عيان غير الضحية نفسها. مع إشارتهم إلى مسألة أن مشروع القانون قد أعطى القضاة صلاحيات تمنحهم قدراً عاليًا من المرونة بما يجعل مواءمته مع الشريعة أمراً ممكنًا.

- **أسباب المانعين لإقرارقانون حماية الأسرة الفلسطيني ودوافعهم لذلك**

يرى المانعون لإقرار القانون أن إصلاح الأضرار الناجمة عن عدم إقراره لا يكون بترتيب ضرر أكبر من ذلك، وأن طبيعة التشريعات إذا لم تحقق المقصد العام من تشريعها بجلب المنافع ودرء المفاسد فإن ذلك يعني فشلها وعدم فاعليتها، وبناء على ذلك فقد بين هذا الفريق بعض الأسباب والدوافع الداعية إلى رفض هذا القانون منها ما يأتي[5]:

1. أن هذا المشروع لم يأت نتيجة نقاش بين فئات المجتمع الفلسطيني واختصاصاته التشريعية المتعددة وعليه فلن ينظم حاجات المجتمع أو أنه سيعمل على معالجتها بناء على ذلك، خاصّة وأنه يمسّ أمراً في غاية الحساسية بالنسبة للمجتمع الفلسطيني.
2. أنه لم يستشر علماء الشريعة المعروفين أو حتّى المؤسسات الدينية ذات العلاقة في فلسطين كالقضاء الشرعي والأوقاف أو دار الإفتاء ونحو ذلك من المؤسسات الشرعية والدينية المعروفة في فلسطين، وخاصة أنه يتعلق في محاوره وتفصيلاته مع الشرع الإسلامي.
3. ثم إن النسخ المتوفرة من مشروع القانون لم يتم الإعلان عنها من الجهات الرسمية الفلسطينية، بل قد تم تداولها من خلال صفحات التواصل الاجتماعي ومن المهتمين من المجتمع المدني، والأصل في القوانين أنها تعلن وتظهر للعامة والخاصة لتأخذ صفة الإلزام والحجية بين الناس، وهذا لم يحصل مع مشروع هذا القانون.
4. إن مرجعية هذا القانون هو قيام فلسطين بالانضمام للاتفاقيات الدولية في العام 2014م، والتي منها اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو) المقرة من الجمعية العامّة للأمم المتحدة عام 1979، وهي اتفاقية دار بشأن تطبيقها جدل عام في المجتمع الفلسطيني لاعتبار بعض بنودها تخالف أحكام الشريعة الإسلامية وأعراف المجتمع الفلسطيني، مثل ما يتعلق بالعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، ومسألة مثليي الجنس، وزواج الفتاة المسلمة من غير المسلم، والمساواة التامة في الحقوق الأسرية، بما في ذلك الميراث، وقد كان من مظاهر تطبيق هذه الاتفاقية أن صدر قرار بقانون ينص على تحديد سن الزواج للجنسين بـ18 عاماً، إلا ما يستثنى بقرار خاص من المحكمة. الأمر الذي جعل الفئات المتعددة في المجتمع الفلسطيني لأن تقول أن ذلك هو بداية الخطوات لتطبيق اتفاقية سيداو وبالتالي الاعتراض على مشروع قانون حماية الأسرة، مع أنه قد قررت المحكمة الدستورية الفلسطينية في العام 2018 بأن الاتفاقيات

الدولية التي توقع عليها فلسطين ملزِمة ما لم تتعارض مع الهوية الوطنية والدينية والثقافية، وهذا يعني أن فلسطين غير ملزمة بالتطبيق[6].

- **الأسباب الداعية لاعتبار الشريعة الإسلامية مصدر التشريعات وخاصة ما يتعلق بمشروع قانون حماية الأسرة الفلسطيني**

حيث تتنوع هذه الاعتبارات إلى أسباب بيانها فيما يأتي:

1. أن الشريعة الإسلامية منزلة من عند الله وكل ما فيها من عنده سبحانه؛ وذلك إما من خلال النص أو التفصيل، وإما بالاستنباط من النصوص أو القياس عليها، والمعروف أصولًا أن وسائل الاستنباط والقياس منصوص عليها في القرآن الكريم والسنة النبوية[7]، مما يعني أن الشريعة ربانية المصدر وهي تهدف إلى بلوغ مرضاة الله تعالى.

2. أن أحكام الشريعة الإسلامية ترتبط بالعقيدة، فمن ينظر في تقسيمات هذه الأحكام وطبيعتها يجد أن مراعاة العقيدة مسألة ظاهرة متأصلة في أحكام الشريعة، فمن يرتكب جريمة السرقة يخالف منهج الله، لقوله تعالى: "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ الله"[8].

3. أن التشريعات التي جاءت بها الشريعة الإسلامية تشريعات صالحة لكل زمان ومكان، وهي لا تتقيد بمكان أو زمان لتطبيق أحكامها وتشريعاتها، وهذا يدل على مرونتها وواقعيتها وكذلك مراعاتها لمستجدات الحياة الإنسانية وبالتالي تحقيق قابليتها لإيجاد الحلول المناسبة لمشكلات المجتمعات وكذلك لاعتبارها من عند الله تعالى خالق الكون كله[9].

4. أن المقصد العام من أحكام الشريعة الإسلامية يقوم على مراعاة مصالح الناس[10]، وهذه مسألة مهمة عند النظر في تشريع أي قانون حيث يستند جوهر هذه الفلسفة إلى العلم بطبائع الأفراد وفئات المجتمعات المتعددة ظاهرًا وباطنًا امتثالًا لقوله تعالى: "ألا يعلم من خلق وهو الله اللطيف الخبير"[11].

5. أن الناس في ظل التشريعات الإسلامية سواء في الحقوق وفي الواجبات وفي المسئوليات[12] يقول تعالى: "فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ"[13]. وبالتالي وجب التأكيد على هذا المعيار عند القيام بسن القوانين وذلك بألا تميز بين حاكم ومحكوم ولا بين ذكر وأنثى، وألا يكون ذلك وفق مراعاة حالة عاطفية ما تغفل أو تتجاهل منظومة الحقوق المتقابلة بين أفراد المجتمع وطوائفهم المختلفة.

المحور الثاني: المصطلحات والعبارات التي استعملها مشروع قانون حماية الأسرة الفلسطيني من المنظور الشرعي والقانوني

إن من البداهة في الصياغة اللغوية أن يصار إلى التدقيق فيها وفق معايير القواعد الموضوعية الثابتة والتي يطلب من المشرع أن يقوم بإيصالها للمكلفين والمطالبين بفهم القانون ليمكنهم الاتباع والتطبيق، وذلك لاعتبار أن النص القانوني حجة على المكلفين من أجل فهمه ومراعاته من جميع طرق الفهم المقبولة، وذلك لأن القيام بفهم النص من طريق واحد مع إغفال جميع هذه الطرق؛ فإن هذا مدعاة لتعطيل النص وبالتالي حصول الإشكال والاختلاف في فهمه وتطبيقه، وهذه مسائل لا يرغب المشرع بإيجادها أو تعزيزها، بل إن الهدف من القانون ونشره للعامة من صاحب السلطان في التشريع ليسهل على المكلفين العلم به وتطبيقه وفق مراد المشرع، والناظر في المصطلحات والصياغات اللغوية لمشروع قانون حماية الأسرة الفلسطيني يجد أن فيه الكثير من العبارات والصياغات التي لم يراع فيها الدقة أو التخصصية وكذلك التكامل بينه وبين غيره من القوانين والتشريعات وما هو معهود على المشرع القانوني من اهتمامه في كل حال بطبيعة الصياغة وضوابطها وما فيها من ألفاظ ومعان جامعة مانعة، وفيما يأتي من مسائل بيان لطبيعة هذه المصطلحات والعبارات القانونية وما تحوي عليه من الإشكالات التي لا بد من الوقوف عليها والتدقيق فيها من المنظور القانوني والشرعي:

- **المصطلحات والعبارات التي استعملها مشروع القانون من حيث عمومها وعدم انضباطها من المنظور الشرعي والقانوني**

إن المشرع الفلسطيني قد تناول في نص المادة (1) من قانون حماية الأسرة تعريف البيت الأسري عندما نص عليه بأنه: "المسكن الذي يقيم فيه أفراد الأسرة ومرافقه، وتوابعه الخدماتية"، والناظر في هذا التعريف يجد أنه لا يناقض ما جاء في قانون العقوبات النافذ في فلسطين عندما قام بتعريف لبيت السكن[14] بقوله هو: "المحل المخصص للسكنى أو أي قسم من بناية اتخذه المالك أو الساكن مسكنًا له ولعائلته وضيوفه وخدمه أو لأي منهم وإن لم يكن مسكونًا بالفعل وقت ارتكاب الجريمة، وتشمل أيضًا توابعه وملحقاته المتصلة التي يضمها معه سور واحد". حيث يتضح من هذه التعريفات عنايتها بالدرجة الأولى بمسكن العائلة أو الأسرة الذي يتخذ مكانًا للراحة والحماية والخصوصية وكذلك لقصد القيام بالواجبات الأسرية.

والملاحظ هنا أن تعريف قانون العقوبات لبيت السكن قد جاء أعم وأشمل من التعريف الوارد في مشروع القانون المستهدف، وبالتالي فلا حاجة لإعادة تعريف بيت السكن في قانون خاص لأن أفراد الأسرة

هم الأشخاص الطبيعيين المخاطبين بالنصوص القانونية الواردة في قانون العقوبات وما ينطبق على غيرهم من الأفراد ينطبق عليهم أيضًا وفقا للنص الجزائي، ومن هنا كان في تناول بعض التعريفات الموجودة أصلًا في القوانين ذات العلاقة يؤدي إلى خلط وإرباك غير محمودين عند المقابلة بين النصوص القانونية.

وأيضًا فقد تطرق المشرع في المادة ذاتها إلى تعريف العنف الأسري[15] عندما نص على أنه: "كل فعل أو امتناع عن فعل يصدر من أحد أفراد الأسرة على غيره من أفرادها، وينشأ عنه أذى مادي أو نفسي، ويشمل إساءة المعاملة البدنية أو النفسية أو الجنسية، أو الاستغلال الجنسي أو الاقتصادي أو السخرة، أو التهديد بهذه الأفعال، سواء وقع الفعل أو التهديد به داخل البيت الأسري أو خارجه".

ثم ووقف مشروع القانون على تعريف العنف الجسدي بقوله هو: "أي ضرب من ضروب الإيذاء البدني والجنسي الذي يوقعه أحد أفراد الأسرة على غيره من أفرادها بغض النظر عن درجة جسامة الفعل".

وكذلك جاء فعرف التحرش الجنسي على أنه: "كل مضايقة للغير تكون من خلال توجيه الكلام أو الملامسة أو ممارسة أفعال أو إشارات من شأنها أن تنال من كرامة الضحية، أو تخدش حيائها أو تنال من خصوصيتها أو مشاعرها بهدف حملها على الاستجابة لرغبات مرتكب العنف الجنسي، أو رغبات غيره الجنسية أو ممارسة ضغوط عليها لإضعاف إرادتها لمنعها من التصدي لتلك الرغبات".

وأما العنف النفسي فقد عرفه بأنه: "توجيه ألفاظ بذيئة أو ممارسة التهديد أو الوعيد أو الذم أو الشتم أو الترهيب، أو القذف أو التشهير أو تشويه السمعة". وبموجب هذه المادّة فقد يُحبس الأب أو الأم لمحاولتهما تقويم سلوك ابنهما أو ابنتهما في حال تضمن كلاهما وعيداً أو شتماً. وكذلك فقد يحبس الزوج أو الزوجة في حال صدر عن أي منهما مثل ذلك في حق الآخر.

ومن خلال هذه المصطلحات يتضح أن المشرع يريد عزل الأسرة ومكوناتها عن باقي أفراد المجتمع، وذلك عندما نص على تعريفات خاصة تركز على هذه الأسرة وتستهدف خصوصياتها، إضافة إلى قيامه بعزلها من خلال تشريع جزائي منفصل عن التشريع الجزائي المتمثل بقانون العقوبات، رغم مراعاته لأحكامه التي لا يظهر فيها شأنًا إلا الإضرار بهذه الأسرة واستهداف مكوناتها وفصلهم عن باقي أفراد المجتمع من حيث المسؤولية الجزائية، فليس مشروع قانون حماية الأسرة بقانون مكمل ولا هو قانون خاص تقتضي الحاجة لوجوده وفق هذه المعطيات العلمية والموضوعية.

ثم إن تعريف مشروع قانون حماية الأسرة لمصطلحات العنف الأسري، والجسدي، والنفسي يجسد اختلالًا لتعريف الجريمة بشكل عام، وذلك لاعتبارها ظاهرة اجتماعية مرتبطة بمجموعة من الدوافع المؤثرة في السلوك الإنساني والمشكلة لها، وهي تختلف من مجتمع إلى آخر بناء على الاختلاف في الثقافة والعادات والتقاليد وخاصة الدين. والمشرع في قانون العقوبات النافذ لم يعرف الجريمة[16] مراعاة لهذا

الأساس بهدف الابتعاد عن المشكلات والاعتراضات التي قد يترتب عليها، ولذلك فقد ترك مسألة التعريف بشكل عام راجعة للفقه والقضاء عندما عرفها بأنها: "كل فعل أو امتناع عن فعل صادر من شخص مميز اخل بمصلحة جوهرية للمجتمع ومعاقب عليه بعقوبة أو تدبير احترازي"[17].

وهنا يرد سؤال مفاده ما الفرق بين الفعل المجرم داخل الأسرة أو خارجها؟، ألا يعد حصر العنف الأسري أو الجسدي أو النفسي أو التحرش الجنسي تناقضًا واضحًا مع تعريف الجريمة بمفهومها العام؟، وخاصة أن السلوك المجرم عندما يرتكب لا يفرق فيه بين إنسان وآخر، على اعتبار أن جميع أفراد المجتمع متساوون أمام القانون، ثم إن واقع المجتمع الفلسطيني وطبيعته وبنيته الاجتماعية تفرض على المشرع مراعاة ذلك عند وضع أحكام القانون، وتفرض عليه كذلك ألا يهدر حقوقه المكتسبة، وألا يخالف القانون الأساسي الذي ينص صراحة على أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع، وذلك في المادة الرابعة الفقرة الثانية من القانون الأساسي لعام 2003، وبالتالي كان تجريم ما أحلته الشريعة الإسلامية ومبادؤها من إعمال دور الأسرة في التربية وغرس الوازع الديني والأخلاقي؛ يعد مخالفة جسيمة للقانون الأساسي واعتباره كذلك مخالفة ظاهرة لمبدأ الشرعية الجنائية في التشريع الجنائي.

وذلك لأن دوافع ارتكاب السلوك المجرم مختلفة وهي مرتبطة بكافة نواحي الحياة، التي من ضمنها وأهمها العوامل الاجتماعية، كالأسرة والبيئة والمدرسة والأصدقاء والعمل...، وهذا الوسط الاجتماعي قد فرضت عليه القوانين والتشريعات نصوصًا قانونية بهدف تنظيم السلوك الإنساني كي لا يتطور إلى سلوك مجرم عند الإخلال بهذه النصوص الجزائية، وكما هو معروف فإن الجريمة ظاهرة اجتماعية تعارض قيم المجتمع وأخلاقه[18].

- **المصطلحات والعبارات التي استعملها مشروع القانون من حيث تدخلها في الحياة الأسرية وتخالف الغاية من وجودها وحمايتها من المنظور الشرعي والقانوني**

الناظر في المجتمع الفلسطيني وواقعه يجد مدى التزامه بقواعد الأخلاق وابتعاده كذلك عن مظاهر الانحلال خاصة إذا تعلق الأمر بالعرض والنسل، وهذا لاعتباره مجتمعًا إسلاميًا بمكوناته وثقافته التي ترفض كافة أشكال الانحلال الجنسي، وهو مجتمع يحافظ على عرضه ويعمل على رعاية حقه في ذلك لأنه مجتمع قبلي يتمسك بالأعراف والتقاليد التي تعد العرض مقصدًا ضروريًا من مقاصده التي لا بد من الحفاظ عليها لاعتبارها أغلى ما يملك إلى جانب القواعد الشرعية والقانونية التي يهتم بتفعيلها ويطلب زيادة تأثيرها للحفاظ على أمنه واستقراره وتحقيق مصالحه المشروعة. وفي ظل هذا التوصيف جاء مشروع قانون حماية الأسرة لتعريف التحرش الجنسي بين أفراده الأسرة، وكأنه يريد أن يرسي حقيقة مفادها أن هذه السلوكيات هي الطابع الغالب بين مكونات المجتمع الفلسطيني، مع أن التشريع الجزائي لم يتطرق صراحة

إلى التجريم أو حتى التعريف بهذا المصطلح في قانون العقوبات مع أنه هو الأولى بالتعريف والتجريم من مشروع هذا القانون الذي جاء ليحصر هذه الأفعال المجرمة في ثناياه، حيث قد كان من القواعد المؤكدة لذلك؛ تجريمه للتحرش الجنسي، حيث تطرقت **المادة (42)** للتحرش داخل الأسرة وقالت: أنه يشمل "أي مضايقة يوقعها الشخص على أفراد أسرته كلاميا أو بالملامسة أو بإشارات من شأنها أن تنال من كرامة الضحية، أو تخدش حياءه أو تناول من خصوصيته أو مشاعره" وهذه أمور مبالغ فيها على اعتبار أن العلاقة الأسرية ينبغي أن تحتمل "قدراً من المرونة" في هذا الصدد، حيث ينبغي التمييز بين "التصرفات الطبيعية"، وما يمكن أن يمثل "اعتداءً فعليًا." وعليه فإن مشروع القانون بذلك يتدخل في الحياة الأسرية بصورة تخالف الغاية من وجوده. والأولى هنا أن يتم تعديل قانون العقوبات لينص صراحة على التحرش الجنسي كأحد جرائم الاعتداء على العرض، وذلك لأن المشرع لم يتناول فيه نصًا صريحًا، بل تم معالجة ذلك من خلال نصوص المواد التي تجرم أفعال هتك العرض والفعل المنافي للحياء. وللمفارقة فقد عرف قانون العقوبات الفرنسي التحرش الجنسي[19] بأنه: "الفعل الذي يقع من خلال التعسف في استعمال السلطة باستخدام الأوامر أو التهديدات أو الإكراه بغرض الحصول على منفعة أو امتيازات أو مزايا ذات طبيعة جنسية"، وهنا نجد أن المشرع الفرنسي لم يحصر في تجريمه للتحرش الجنسي الأفعال المرتكبة داخل الأسرة الواحدة؛ بل جاء النص في التشريع الجنائي الفرنسي بشكل عام رغم اختلاف الثقافة الفرنسية عن الثقافة الفلسطينية وعاداته وتقاليده وواقعه الإسلامي.

ومن النصوص التي ذكرها مشروع قانون حماية الأسرة وقد تدخلت بشكل سلبي في الحياة الأسرية وبالتالي جاءت لتخالف الغاية من وجود الأسرة وحمايتها؛ ما نصت عليه **المادة (52)** منه عندما اشتملت على إلغاء "كل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار بقانون"، وهذا يعني كمثال إلغاء أحكام ولاية الأب على بناته وأبنائه التي ينص عليها قانون الأحوال الشخصية، وكذلك إلغاء المواد الواردة في قانون العقوبات التي تجرّم الزنا من الزوجة وغيرها من أفراد الأسرة.

وتنص **المادة (45)** على عقاب "كل من يرتكب جريمة التمييز من خلال تفرقة أو استبعاد أو تقييد يمارسه أحد أفراد الأسرة على غيره من أفرادها على أساس الجنس، ويكون من آثاره أو أغراضه إهانة أو إنكار أو إجحاف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية". وهذا يعني أن الأب أو الأم أو الزوج ... يمكن أن يُحبس إذا أقدم على تقوم سلوك من هو تحت نطاق مسؤوليته الشرعية والقانونية أو أنه حاول ذلك في أي واقعة اجتماعية أو تربوية ونحو ذلك، حيث إنه لو عمد إلى عقوبة من هو تحت مسؤوليته بالحرمان مثلًا من بعض الحقوق والامتيازات، أو أنه ميز واحدًا ما في مصروف أو هدية أو منع أحدهم من القيام بمهنة ما؛ فإن السجن مصيره، وعليه فقد فتحت

هذه المادة الباب على مصراعيه لعقاب الأب أو الأم لمجرد قيامه بدوره الأسري والاجتماعي الذي تقتضيه طبيعة عقد الزواج والنظام الاجتماعي المعمول به في القوانين والتشريعات الفلسطينية السارية، مما يؤكد حقيقة أن مشروع هذا القانون يتناقض مع الفلسفة المقصودة من وجوده.

ومن الأمثلة على التدخل السلبي لمشروع هذا القانون في الحياة الأسرية وتناقضه للفلسفة الشرعية والقانونية من حفظها ورعايته؛ ما نصت عليه المادة (44) منه حيث قالت: بعقوبة "كل من عنف أحد أفراد أسرته نفسياً"، ويشمل العنف النفسي وفق المادة (1) من القانون "توجيه ألفاظ بذيئة، أو ممارسة التهديد أو الوعيد أو الذم والشتم أو الترهيب، أو القذف أو التشهير أو تشويه السمعة". وهذا يعني أن من يقدم على التربية ويتخذ وسائلها المتعددة لتقوم سلوك أحد أفراد الأسرة ولو تضمن ذلك التهديد أو الشتم أو الوعيد فإنه يعاقب بمقتضى هذه المادة بعقوبة الحبس المنصوص عليها.

المحور الثالث: المنظور الشرعي والقانوني من الأحكام التي نظمها مشروع قانون حماية الأسرة الفلسطيني

تناولت القوانين الشرعية والوضعية في نصوصها مسألة حماية الأفراد من الاعتداء الواقع أو المتوقع وفق اختلاف صفاتهم ومراكزهم الاجتماعية والقانونية، وجعلت هذه التشريعات الأسرة مناط القيم والمعيار المؤثر في إرساء أخلاقيات المجتمع بشكل عام، حيث ووفق هذا المنظور فإن الزوج والزوجة هم المكون المجتمعي الأساس للقيام بمهمة التربية السليمة التي تعمل على رعاية الفرد وتحافظ على متعلقاته المتعددة، حيث أكدت الشريعة الإسلامية بتشريعاتها وأحكامها على مقتضيات هذه التربية ومن ثم نظمت الأسس التي تحققها وفق منظومة من الحقوق والواجبات التي جعلتها من أساسيات استقرار أي أسرة بشكل خاص وأي مجتمع بشكل عام، ولما نظم مشروع قانون حماية الأسرة بنصوصه بعض الأحكام الكلية والجزئية للعمل على رعاية الأسرة وحقها في الاستقرار؛ جاءت القراءات الشرعية والقانونية لنصوص هذا المشروع لتظهر مدى انسجام ذلك مع الأحكام الكلية والجزئية التي قامت التشريعات الوضعية والشرعية برعايتها وعملت على حفظها ورعايتها وبيان ذلك فيما يأتي:

- **المنظور الشرعي والقانوني للأحكام التي نظمها مشروع قانون حماية الأسرة فيما يتعلق بالمبدأ الأساس للتجريم والعقاب**

نصت المادة (42) من مشروع القانون على أنه: "يعاقب كل من يرتكب جريمة تحرش جنسي من خلال مضايقة يوقعها على غيره من أفراد أسرته كلاميًا أو بالملامسة أو بإشارات من شأنها أن تنال من كرامة الضحية، أو تخدش حياءه أو تنال من خصوصيته أو مشاعره، بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر أو

بغرامة لا تقل عن ألف دينار أردني ولا تزيد عن خمسة آلاف دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانونًا أو بكلتا العقوبتين".

حيث يظهر من هذا النص أن المشروع قد جرم أفعال التحرش الجنسي الواقعة بين أفراد الأسرة فقط، دون النظر في حكم أفعال التحرش الصادرة من شخص خارج الأسرة أو حتى الواقعة على شخص من غير مكوناتها، وهذا يؤسس لفلسفة عدم واقعية مشروع هذا القانون وأنه لا يقوم على احترام الرابطة الأسرية التي تجمع بين جميع أفرادها، إضافة إلى أنه لا ينظر إلى خصوصية الأسرة وأن محور وجودها الأساس هو رعاية القيم والأخلاق الفاضلة، وهو ينكر كذلك أن الأسرة عند إنشائها وبنائها تقوم على الثقة والاحترام المتبادل بين أفرادها واختلاف مكوناتها.

وقد كان الأولى بالمشرع أن يعمل على تجريم هذا الفعل من خلال تعديل قانون العقوبات والنص على ذلك صراحة، وألا يحصر تجريم الفعل إذا ما ارتكب داخل الأسرة فقط، بل يجرمه بشكل عام وفي كل حال، مع أهمية أن يقوم بحذف كلمة (أفراد أسرته) التي ترتكز في علاقاتها على الثقة والقيم والأخلاقيات الحميدة، وأن الأصل في علاقاتهم ببعض بعضًا أنها تقوم على أسس شرعية وقانونية وفق ضوابط وقواعد محددة، ولذلك فإن الأولى أن يكون تجريم أفعال التحرش الجنسي بحسب قوانين العقوبات السارية بغض النظر عن الجاني والمجني عليه وصفتهما، حيث يشترط مشروع القانون لقيام الجريمة وترتب العقوبة على وفقها أن يكون الجاني والمجني عليه أحد أفراد الأسرة وهذا يظهر تدخلًا في المبدأ الأساس للتجريم والعقاب المعتبر في المنظومة القانونية والتشريعية.

إن ما يعتبر تعديًا على كيان الأسرة وأساس بنائها هو عدم وضوح المعيار الواجب اتباعه لاعتبار الفعل من قبيل أفعال التحرش الجنسي أم لا، حيث إن المشروع قد عد المضايقة بالكلام أو الملامسة أو الإشارة التي تنال من كرامة الضحية أو تخدش حياءه أو أنها تنال من خصوصيته أو مشاعره؛ هي المعيار المؤثر في التجريم والعقاب المترتب على ذلك، دون مراعاة أن قياس كرامة أحد أفراد الأسرة يرتكز على غيره من أفرادها.

ثم إن مشروع القانون لم يبين حدود خدش الحياء بين أفراد الأسرة الواحدة التي يجمع بينها قدر مهم من الثقة والاحترام والقيم الأخلاقية الفاضلة التي تستمد من القوانين والتشريعات ذات العلاقة، إضافة إلى أنه لم يعتبر معيارًا واضحًا لإثبات ما يرتكب من هذه الأفعال، وخاصة أن مشروع القانون لم يوقف تحريك الدعوى الجزائية في جرائم العنف الأسري على شكوى[20]،

وهنا يأتي إظهار حقيقة أن حصر مشروع القانون تجريم أفعال التحرش بين أفراد الأسرة الواحدة يسهم بشكل واضح في هدم كيان الأسرة ويحدث مخالفة محققة لمبدأ الشرعية الجنائية وأحكام الشريعة

الإسلامية التي استمد منها الحق في التربية الصالحة والقيم الأخلاقية الحميدة المطلوب تعزيزها بين أفراد المجتمع بشكل عام، وهذا المقصد هو ما أكده قانون العقوبات النافذ عندما أعطى الحق للآباء بتربية أبنائهم وفق ضوابط الشرع والقواعد التي يبيحها العرف العام في ذلك وفي منح الحق للزوج أن يعالج النشوز الحاصل من زوجته عند وجود المسوغات الشرعية وفق ضوابط الشرع وخطواته المنصوص عليها في القرآن الكريم، وبخصوص ذلك فقد أكدت نصوص قانون العقوبات النافذ على ممارسة هذا الحق دون إساءة استعماله[21]، كما أنها أجازت حصول التأديب على النحو الذي تسمح به مبادئ الشريعة الإسلامية وما يبيحه العرف العام[22].

- **المنظور الشرعي والقانوني لتجريم مشروع قانون حماية الأسرة لأحكام لا يمكن تجريمها فقهًا وقانونًا.**

حيث تناول مشروع القانون في نص المادة (43) منه تجريم أفعال العنف الجسدي بين الأزواج حال كانت الغاية من ذلك إقامة العلاقات الجنسية دون رضى أحدهم[23]، والتجريم هنا في أصله لا يتوافق مع نصوص قانون العقوبات النافذ، وذلك أن العنف هو: كل إيذاء يصدر من شخص ويؤدي إلى نتيجة جرمية يحظرها القانون ويعاقب عليها بعقوبة جزائية[24]، وأما السياسة الجنائية فهي تجرم الفعل الخاضع لمبدأ الشرعية دون أن تتطلب الدافع على ارتكابه[25]، وبالتالي فليس هنا عبرة من تجريم فعل العنف لغاية إقامة العلاقة الجنسية غير إهدار احترام الأزواج لبعضهم بعضًا، والتي تؤدي عند إعمال ذلك إلى إيجاد أجواء يسودها التشكيك وعدم الثقة ومن ثم زوال احترام الواجبات والحقوق المكتسبة وفقًا للتشريعات الناظمة، وعند مراجعة نصوص قانون العقوبات النافذ يظهر أن المادة (333) منه قد نصت على أن: "كل من أقدم قصدًا على ضرب شخص أو جرحه أو إيذائه بأي فعل مؤثر من وسائل العنف والاعتداء نجم عنه مرض أو تعطيل عن العمل مدة تزيد على عشرين يومًا، عوقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات".

وتوحي المادة (40) (الفقرة 2) بعزل الولاية أو الوصاية عن الآباء أو الأزواج بناء على "العنف الأسري"، حيث يعد من قبيل هذا العنف -حسب تعريف المشروع- ما لو تلفظ الأب بكلمة مسيئة لابنه أو ابنته، وذلك لعموم الصياغة واحتمال الثقافة التربوية في المجتمع الفلسطيني قدراً من "التجاوزات الأبوية" من هذا النوع[26].

ومن الأحكام التي يظهر من نصوص مشروع هذا القانون أنه يجرمها مسألة التمييز على أساس الجنس، الأمر الذي يعد مقدمة لإلغاء أحكام شرعية واضحة الدلالة كالأحكام المتعلقة بالقوامة والميراث والنفقة والطلاق وغيرها، إضافة إلى تضمنه مواد أخرى تتدخل في العلاقات الجنسية الخاصة بين الزوجين، وكذلك العلاقات المالية بين الأب وأولاده والزوج وزوجته. كما أن القانون يعفي الزوجة من أي مسؤولية

داخل البيت، ويعد كل مطالبة من الزوج لزوجته بذلك جريمة تعنيف تستوجب العقوبة. ثم إن مشروع هذا القانون يتدخل في أدق تفاصيل الحياة الأسرية كعلاقة الأبوين بأبنائهم وأسلوبهم في تقويمهم، الأمر الذي يؤسس لفكرة تغوّل الدولة على مؤسسة الأسرة، وبالتالي العمل على تفكك الأسرة كمؤسسة تربوية توجيهية، وهو يلغي كذلك "أي سلطة تأديبية أو اعتبارية أو دينية للوالدين على أولادهما"، فقيام الوالدين بتقويم سلوك أولادهم قد يعد في بعض صوره عنفاً أسرياً، وهذا يدل على أن مشروع القانون يتجاهل ثقافة المجتمع الفلسطيني القائمة على تعزيز السلطة التربوية للأبوين، ومراعاة القوامة الشرعية للأب، مما يعزز "القِيَمِ الفردية الغربية الرأسمالية في مواجهة القيم الأسرية الإسلامية والمجتمعية". ثم إن مشروع هذا القانون يكشف عن هذه العلاقات الخاصة أمام المجتمع مما يمنح أي فرد في المجتمع صلاحية التبليغ عن العنف المدّعى داخل الأسرة، بل وفرض القيام بهذا التبليغ على البعض[27].

وعليه فلا يوجد هناك أي حاجة سواء أكانت موضوعية أم تشريعية لتجريم هذا الفعل إلا إذا كان المقصد من ذلك هو تمرير سياسات بعض الجهات الضاغطة لتحقيق أهداف وأغراض خفية غايتها تغيير الثقافة الأسرية القائمة على الثقة والاحترام والقيم الأخلاقية من حيث الأصل، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن مثل هذه النصوص قد تكون ركيزة لما بعدها من تشريع قوانين أو وضع نصوص قد تذهب إلى تجريم ما أحل الله تعالى وما قام القانون الوضعي بتنظيمه، ومن ذلك ما يسمى بالاغتصاب الزوجي، حيث إن التشريع الإسلامي والقانون الوضعي لم يجرما ذاتية المواقعة الجنسية بين الأزواج بل يلحق التجريم قانونًا بما قد ينتج عن هذه العلاقة من إيذاء حيث يعاقب فاعله وفقا لنصوص القانون بناء على الفعل المشكل لمقدار الإيذاء والنتيجة الجرمية الحاصلة، ولذلك لا يمكن اعتبار الفعل مواقعة غير مشروعة في القانون[28].

- **المنظور الشرعي والقانوني للأحكام التي نظمها مشروع قانون حماية الأسرة بخصوص مرشد الحماية والإجراءات الخاصة بطبيعة عمله**

وفيما يتعلق بمرشد الحماية الذي يعين بقرار من الوزير المختص، فهو وفق القانون يتمتع بصفة الضبط القضائي، فقد نص قانون الطفل الفلسطيني على إنشاء دائرة حماية الطفولة بحث تتكون من مجموعة أشخاص يطلق عليهم مرشدو حماية الطفولة[29]، لاعتبار أن الطفل يحتاج إلى رعاية خاصة، حيث إن صغر سنه يجعله خاضع لرعاية أشخاص مؤهلين وقادرين على التعامل معه ولديهم المعرفة الكافية بحقوق الطفل ويقفون على تقدير حمايته ورعاية حقه، خاصة إذا وقع عليه اضطهاد سببه الظروف الأسرية الحاصلة، وهذا التشريع يتناسب مع حال الطفل وخصوص أهليته وبالتالي تشريع وجود مرشد الحماية في هذه الحالة مسألة إيجابية، وأما أن يختص مرشد الحماية بجميع أفراد الأسرة على

اختلاف أعمارهم وتوفر أهليتهم وأن يعطى صفة الضبط القضائي لحمايتهم فإن المشرع لم يوفق في ذلك لأمور منها:

1. أن هناك فارقًا بين جهل الأطفال بحقوقهم ومعرفة الشخص كامل الأهلية بما له من حقوق وما يترتب عليه من واجبات، وذلك أن العلم بالقانون مسألة جوهرية ومعتبرة عند التطبيق، وبالتالي فإن الشخص كامل الأهلية لا يحتاج إلى رعاية.

2. عندما أعطت المادة (9) من مشروع القانون مرشد الحماية مهمة التدخل الوقائي فقد فتحت بابًا يؤثر في قابلية ذلك الأمر إلى التعدد في التفسير وبالتالي خضوع اختصاصاته للأهواء والاختلاف في تقديره.

3. رغم تنظيم القانون لاختصاصات الشرطة وتمتعها بصفة الضابطة القضائية، فإن عمل مرشد الحماية يعد دخيلًا على اختصاصات رجال السلطة العامة خاصة ما يتعلق بتلقي البلاغات والشكاوى.

4. لا يحتاج رجال السلطة العامة إلى وسيط بينهم وبين من يخالف القواعد القانونية بقصد القيام بواجبهم في تلقي البلاغات والشكاوى وكذلك في فرض الحماية لكل من يحتاجها من الناس. حيث **تنص المادة (12)** من مشروع القانون على أن الشرطة تتولى على وجه السرعة القيام ب: "قبول البلاغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن جرائم العنف الأسري، وإعلام مرشد الحماية لاتخاذ الإجراءات اللازمة"، كما تنص المادة (26) على أن أمر الحماية الذي يمكن أن يصدر بناء على جرائم العنف الأسري -وحتى قبل المحاكمة- يمكن أن يشمل "إخراج المعتدي من المنزل لفترة مؤقتة تحددها جهة الاختصاص"، مما يدل على أنه بالإمكان إبعاد الأب أو الزوج عن بيته وأسرته إذا تم الإبلاغ عنه في تصرفات قد تكون عادية ولا تعد من قبيل الجرائم، وخاصة حال عدم تحديد نطاق المقصود ب"جرائم العنف الأسري"[30] كما وردت في نصوص مشروع القانون.

5. أن الصفة الموثوق بها التي تتمثل برجال السلطة العامة وخاصة الشرطة منها لها الأثر الكبير في تسهيل الإجراءات القانونية المتبعة، إضافة إلى حالة الاطمئنان المتحققة عند أفراد الأسرة إذا ما تعلق ذلك بخصوصيتهم وأسرارهم، وهذا ضابط لا يمكن تحققه مع وجود مرشد الحماية حتى لو تمتع بصفة الضبط القضائي.

6. يلزم من وجود مرشد حماية الأسرة في هذه القضايا أن يكون عمله لاحقًا لإجراءات أعضاء الضبط القضائي المتمثلين بالشرطة حيث يدخل ضمن اختصاصهم الأصيل قبول الشكاوى والبلاغات وبالتالي اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لحماية الضحية، أما عمل المرشد الاجتماعي فإن الأصل فيه أن يأتي بعد

اتخاذ هذه الإجراءات من أجل الاستيضاح والتفاصيل الخاصة بالضحية من النواحي المختلفة ومن ثم إعداد تقرير خاص بهذا الشأن.

7. **تنص المادة (20)** على أن أمر الحماية يمكن أن يصدر من الجهات المختصة بناء على قيام الشخص ب "تهديد الضحية بممارسة العنف ضدها أو حجز حريتها". ويرد إشكال هنا يتعلق بتفسير معنى حجز حريتها، وهل هو يعني أن قيام الأب مثلًا بمنع ابنه أو ابنته من الخروج لممارسة علاقة جنسية محرمة، يعد حجزًا للحرية يستوجب معاقبته بموجب هذا القانون.

وبناءً على ذلك فإن السياسة الجنائية تفرض بأن تكون القواعد القانونية واضحة لا غموض فيها حتى يسهل فهمها، وأن تكون مطابقة للواقع حتى تكون قابلة للتطبيق، ومن خصائص القاعدة القانونية أيضًا أن يراعي المشرع في أحكامها واقع المجتمع المخاطب بالنص القانوني وعاداته وتقاليده وأعرافه الثابتة، وهذا ما لم يتم مراعاته أو تفهمه عند القيام بصياغة مشروع هذا القانون وإعداده.

خاتمة

الحمد لله رب العالمين، الذي أعاننا على إتمام هذا العمل، والحمد والشكر له سبحانه، هو خير ما يختم به المرء أعماله، وبعد؛ فإنه يجدر بنا في هذه المحطة أن نعرض أهم النتائج التي تضمنتها هذه الدراسة:

1. الناظر في نصوص مشروع قانون حماية الأسرة يجد أنه يخالف سياسة المشرع في التجريم والعقاب.

2. إن السياسة الجنائية تشترط أن تكون القواعد القانونية واضحة حتى يسهل فهمها، وأن كذلك تكون قابلة للتطبيق، ولا بد فيها أن يراعي المشرع واقع المجتمع المخاطب بالنص القانوني وعاداته وتقاليده وأعرافه الثابتة، وهذا ما لم يتم مراعاته أو تفهمه عند القيام بصياغة مشروع هذا القانون وإعداده.

3. لم يلحظ مشروع القانون طبيعة السلوك الأسري ومكونات المجتمع ونواته الأساس وهي الأسرة ومدى انسجام ذلك مع مبدأ الشرعية الجنائية.

4. الناظر في نصوص ومصطلحات مشروع قانون حماية الأسرة الفلسطيني بجد أنه لم يراع القواعد والشريعة القانونية والأخلاقية للأسرة الفلسطينية.

5. يظهر من مشروع هذا القانون أنه يخلط بينه وبين نصوص القوانين ذلت العلاقة وخاصة قانون العقوبات النافذ في فلسطين، مما أثر سلبًا على الصياغة القانونية وبالتالي الأحكام والتشريعات التي انبثقت عنها.

6. إن مشروع قانون حماية الأسرة لا يعمل على مراعاة ثقافة المجتمع التي يغلب عليها طابع التمسك بمبادئ الأخلاق وكذلك الحفاظ على القيم.

7. إن مشروع هذا القانون بأحكامه ونصوصه الظاهرة يخالف أحكام الشريعة الإسلامية التي هي المصدر الرئيس للتشريع وفق نص القانون الأساسي الفلسطيني، حيث ينص على أنه يلغى "كل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار بقانون"، لمخالفة لذلك للقوامة والوصاية ومسائل الميراث والحقوق الأسرية المتقابلة سواء أكانت مالية أم لا.

التوصيات

1. نوصي المجامع الفقهية والقانونية بتبني مسألة الاتفاقيات الدولية والقوانين التي تنبثق عنها من أجل مراجعتها في اجتماعاتها وبالتالي بيان الموقف الشرعي منها بقرارات واضحة مباشرة.
2. نوصي الباحثين بالاهتمام بموضوع الأسرة والمسائل المستجدة فيها بالبحث والتأصيل حتى ينال حظه من الدراسة الشرعية والقانونية الهادفة.
3. نوصي المشرع الفلسطيني أن يبتعد عن النصوص القانونية العامة واسعة التفسير والتأويل، لما يؤثر ذلك على قوتها وفاعليتها.

الهوامش

[1] - محمد بن إدريس الشافعي، (د.ت،) ، الرسالة، (د.ط)، مكتبة التراث، القاهرة، تحقيق أحمد محمد شاكر، ص20.

2 - **حسان عمران**، أزمة مشروع قانون حماية الأسرة في فلسطين: قراءة في عوامل القبول والرفض، وماذا بعد؟ **تحرير: مركز رؤية للتنمية السياسية**، موقع: قدس نت، برابط: https://qudsn.net/post/176956

3 - **حسان عمران**، أزمة مشروع قانون حماية الأسرة في فلسطين: قراءة في عوامل القبول والرفض، وماذا بعد؟ **تحرير: مركز رؤية للتنمية السياسية**، موقع: قدس نت، برابط: https://qudsn.net/post/176956

4 - **حسان عمران**، أزمة مشروع قانون حماية الأسرة في فلسطين: قراءة في عوامل القبول والرفض، وماذا بعد؟ **تحرير: مركز رؤية للتنمية السياسية**، موقع: قدس نت، برابط: https://qudsn.net/post/176956

5 - **حسان عمران**، أزمة مشروع قانون حماية الأسرة في فلسطين: قراءة في عوامل القبول والرفض، وماذا بعد؟ **تحرير: مركز رؤية للتنمية السياسية**، موقع: قدس نت، برابط: https://qudsn.net/post/176956

6 - **حسان عمران**، أزمة مشروع قانون حماية الأسرة في فلسطين: قراءة في عوامل القبول والرفض، وماذا بعد؟ **تحرير: مركز رؤية للتنمية السياسية**، موقع: قدس نت، برابط: https://qudsn.net/post/176956

7 - عبد الكريم زيدان، (2018)، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، (ط1)، مؤسسة الرسالة، بيروت، دمشق، ص39، مختار القاضي، (د.ت)، تاريخ الشرائع، (ط1)، د.ن، د.م، ص176.

8 - المائدة، 38.

9 - مصطفى فرغلي الشغيري، (د.ت)، في مواجهة المؤامرة على تطبيق الشريعة الإسلامية، (د.ط)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، برقم: (10512، 1823)، ص66.

10 - عبد الكريم زيدان، (2018)، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، (ط1)، مؤسسة الرسالة، بيروت، دمشق، ص45.

11 - الملك، آية 14.

12 - مناع القطان، ((1405ه)، وجوب تحكيم الشريعة الإسلامية، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ص114،

13 - الزلزلة، 7، 8.

14 - نص المادة2 من قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960.

15 - نص المادة 1 من مشروع القرار بقانون بشأن حماية الأسرة الفلسطيني لسنة 2020.

16 - نظام توفيق المجالي، (2012)، شرح قانون العقوبات القسم العام، (ط4)، دار الثقافة، عمان، ص60.

17 - نائل عبد الرحمن صالح، (1995)، محاضرات في قانون العقوبات، (ط1)، دار الفكر، عمان، ص31.

18 - محمد صبحي نجم، (2015)، أصول علم الإجرام وعلم العقاب، (ط4)، دار الثقافة، عمان، ص72.

19 - مصطفى لقاط، (2013)، جريمة التحرش الجنسي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص20.

20 - المادة 30 من مشروع القرار بقانون بشأن حماية الأسرة لسنة 2020.

21 - المادة 59 من قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960.

22 - المادة 2/62 من قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960.

23 - انظر المادة 1/43 من مشروع القرار بقانون بشأن حماية الأسرة لسنة 2020.

24 - محمد سعيد نمور، (2013)، شرح قانون العقوبات القسم الخاص، (ط5)، دار الثقافة، عمان، ص120.

25 - المادة 2/67 من قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960.

26 - **حسان عمران**، أزمة مشروع قانون حماية الأسرة في فلسطين: قراءة في عوامل القبول والرفض، وماذا بعد؟ **تحرير: مركز رؤية للتنمية السياسية**، موقع: قدس نت، برابط: https://qudsn.net/post/176956

27 - **حسان عمران**، أزمة مشروع قانون حماية الأسرة في فلسطين: قراءة في عوامل القبول والرفض، وماذا بعد؟ **تحرير: مركز رؤية للتنمية السياسية**، موقع: قدس نت، برابط: https://qudsn.net/post/176956

28 - انظر نص المادة 292 ونص المادة 333 من قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960.

29 - انظر المادة 1/50 من قانون الطفل الفلسطيني المعدل رقم 7 لسنة 2004.

30 - **حسان عمران**، أزمة مشروع قانون حماية الأسرة في فلسطين: قراءة في عوامل القبول والرفض، وماذا بعد؟ **تحرير: مركز رؤية للتنمية السياسية**، موقع: قدس نت، برابط: https://qudsn.net/post/176956

التحديات التي تواجه المنظمات الإنسانية في آسيا

(دراسة تحليلية لواقع تقليصات الأونروا لخدماتها)

The challenges for humanitarian organizations in Asia

(Analytical study of the reality of UNRWA cuts in services)

الباحث/ عبد الرحمن حسن غانم

فلسطين/ قطاع غزة

ملخص:

تعالج هذه الدراسة أسباب التقليصات التي قامت بها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين مما أثر على النوع والكم والجودة الخاصة بالخدمات المقدمة، اضافة إلى توضيح المخططات الهادفة لإنهاء أعمال الاونروا والتي برزت على شكل مشاريع تهدف إلى تحويل الأونروا إلى منظمة للتنمية المحلية في إطار إقليمي، والواقع أن اللاجئ الفلسطيني ينظر بقلق كبير للتطورات التي تحصل بشكل مستمر على تقليص هذه الخدمات، حيث لم تعد الخدمات تلبي الحد الادنى من متطلبات العيش الكريم التي كفلتها المواثيق الدولية وحقوق اللاجئين وحقوق الإنسان، وهو ما يؤكد بأن هناك مسعى قوي من اجل إلغاء أو تقليص الأونروا برامجها وعملها في مناطق اللجوء الخمس (سوريا – لبنان – الأردن – قطاع غزة – الضفة الغربية) الأمر الذي يتطلب العمل بجهد اكبر وبنفس وحدوي يجمع كل الطاقات الفلسطينية من اجل مجابهة هذا المخطط الذي يهدف إلى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين.

Abstract :

This study deals to uncover the reasons for the cuts made by the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees, which affected the quality and quantity and quality for services provided, in addition to clarifying plans aimed at ending the work of UNRWA, which has emerged in the form of projects aimed at transforming UNRWA into an organization for local development in a regional context, but in reality, the Palestinian refugee looks with concern at the developments that are continuously occurring to reduce these services, as the services no longer meet the minimum requirements for a decent living guaranteed by international conventions, refugee rights and human rights, which confirms that there is a strong effort to cancel or reduce UNRWA programs And its work in the five refugee areas (Syria - Lebanon - Jordan - Gaza Strip - the West Bank), which requires the work of a greater effort and with unity that brings together all Palestinian energies in order to confront this scheme, which aims to liquidate the Palestinian refugee issue.

مقدمة:

أنشأت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في مناطق الشتات واللجوء، والتي دأبت على تقديم خدماتها في شتى مجالات (التعليم، الصحة، الخدمات الاجتماعية) بالإضافة لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في هذه المجالات .

في الوقت الذي تحاول دولة الإحتلال من خلال ممارساتها بالضغط على المجتمع الدولي وبغطاء أمريكي على طمس أخر مشاهد اللجوء الفلسطيني ألا وهو وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين من خلال مشاريعها التي تهدف إلى تحويل الأونروا إلى منظمة للتنمية المحلية في إطار إقليمي.

وهذا ليس وليد اللحظة بل انه وليد احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية فقد كان بداياته الرفض لقرار إنشاء الوكالة ومن ثم بالضغط على الدول المانحة لتقليص تمويلها وبممارسة التنكيل والهدم للمنازل في المخيمات والاعتقال والإبعاد، واخرها قصف المنشآت التابعة للأونروا، واعتقال موظفيها، وأيضا الممارسات الدبلوماسية لإقناع الغرب لدعم توجهاتها بتذويب الوكالة وتحويلها إلى منظمة للتنمية المحلة وأيضا الدخول لبعض الدول العربية لإقناعهم بالتطبيع والتبادل التجاري والدبلوماسي.

ومن هنا يأتي هذا البحث لكشف المخططات التصفوية الهادفة إلى إنهاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وبهدف تذويب قضية اللاجئين الفلسطينيين والعمل على إلغاء قرار (194) ووضع المجتمع الدولي أمام حل قضية اللاجئين على أساس التوطين والعمل على تحويل الوكالة إلى منظمة للتنمية المحلية في إطار إقليمي وأيضا توضيح مخاطر تذويب الوكالة وانهاء اعمالها على اللاجئ الفلسطيني وحقه بالعودة وتقرير المصير.

مشكلة الدراسة:

تنطلق اشكالية الدراسة من تساؤل رئيسي مفاده: **ما التحديات التي يواجهها اللاجئين الفلسطينيين في ظل تقليص خدمات وكالة الأونروا؟**

وانبثق عن التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية هي:

1- ما هي أبرز المخططات الهادفة لإنهاء أعمال الأونروا ؟
2- ما التحديات التي تواجهها قضية اللاجئين الفلسطينيين؟
3- ما اثر تقليص الأونروا لخدماتها على مستقبل اللاجئين الفلسطينيين؟
4- ما اثر هذه التقليصات على جودة التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والتشغيل على اللاجئين الفلسطينيين؟

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة إلى :

1- توضيح المخططات الهادفة لإنهاء أعمال الأونروا والتي برزت على شكل مشاريع تهدف إلى تحويل الأونروا إلى منظمة للتنمية المحلية في إطار إقليمي.

2- توضيح أبرز التحديات التي فرضت نفسها على قضية اللاجئين الفلسطينيين ومستقبلهم في الشتات وأماكن اللجوء؟

3- كشف أثار تقليصات الأونروا لخدماتها على مستقبل اللاجئين الفلسطينيين والتي ظهرت في الآونة الأخيرة على شكل أزمة مالية تعاني منها الأونروا ؟

4- توضيح تداعيات تقليصات الأونروا على جودة التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين؟

مصطلحات الدراسة:

1- **الأونروا :**

هي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الادنى, تم تأسيسها بموجب القرار 302 (رابعا) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 كانون الأول 1949 بهدف تقديم برامج الاغاثة المباشرة والتشغيل للاجئي فلسطين, وبدأت الوكالة عملياتها في الأول من شهر ايار عام 1950.[1]

2- **اللاجئين:**

اللاجئين الفلسطينيين وابنائهم واحفادهم الذين هجرتهم إسرائيل عنوه من أراضيهم وبيوتهم خلال نكبة عام 1948 وخلال الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967, ثم منعتهم من العودة.[2]

3- خدمات الأونروا :

يقصد بها مجمل الخدمات التي تقدمها الأونروا على مستوى قطاعات (التعليم – الرعاية الصحية – والاغاثة – البنية التحتية – تحسين المخيمات – الدعم المجتمعي – التشغيل – الاستجابة الطارئة وقت النزاعات المسلحة).

منهج الدراسة:

تم الاستعانة بمنهجين أساسيين أولهما المنهج التاريخي الذي يبحث في جذور المشكلات البحثية وتطور أحداثها، وعلاقتها بالبيئة التي نشأت فيها، كما يساعد على ابراز نقاط التحول في الظاهرة محل الدراسة. أما المنهج الثاني، فيتمثل في المنهج التحليلي على النحو الذي يساعد في فهم وتحليل وتقصي أسباب الظاهرة.[3]

المحور الأول : أبرز المخططات الهادفة لإنهاء قضية اللاجئين (نظرة تاريخية)

تهدف التصريحات والمخططات الإسرائيلية إلى تغير واقع عمل وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين " الأونروا "، من خلال نزع الصفة عنها كجهة دولية مختصة بمعالجة قضايا اللاجئين فقط ، في محاولة لوقف عملية توريث صفة لاجئ. اذ أن المخططات الهادفة لإنهاء أعمال الأونروا مستمرة وهناك خطوات تبرهن على اصرار الإسرائيليين ومن خلفهم على المضي قدما لتنفيذ هذه الجريمة حتى تذيب قضية اللاجئين الفلسطينيين ومن هذه الخطوات العجز المستمر في موازنة الأونروا وتقليص خدماتها في قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وأيضا تقليص عدد الوظائف ، كل

هذا مقدمات لتنفيذ المخطط لتصفيه عمل الأونروا وانهاء وتذويب قضية اللاجئين وإلغاء قرار حق العودة 194. ولهذا الجانب نوضح أبرز المخططات التصفوية والتحديات التي واجهها اللاجئون الفلسطينيون خلال المراحل الماضية المتعاقبة، كان أبرزها الآتي:

1- مشروع وادي الأردن عام 1949م

تحت اسم مشروع اليرموك قامت شركة بريطانية بعمل دراسة لاستصلاح الأراضي وقد اهتمت الأونروا بهذا المشروع وقررت اشراك الحكومة الاردنية التي اهتمت بالمشروع ويهدف المشروع لاستصلاح 461000 ألف دونم وريها بمياه نهر الأردن وذلك لإعالة 115000 ألف شخص منهم 76000 لاجئ بالإضافة إلى 39000 شخص من سكان الاغوار وقد عارضت إسرائيل المشروع بسبب اطماعها في نهر الأردن الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى طرح مشروع جونستون أو ما يسمى بالمشروع الموحد لاستغلال مياه نهر الأردن.[4]

2- مشروع شمال سيناء 1953م

توصلت وكالة الغوث الدولية مع الحكومة المصرية إلى اتفاق محدد 1953/10/14م تقدم بموجبه الحكومة المصرية 230 ألف فدان من الأراضي الصحراوية أي ما يعادل 966000 ألف دونم ، إلى وكالة الغوث لإجراء اختبارات زراعية فيها مع اعطاء الوكالة الحق بانتقاء 50 ألف فدان من اجل أعمال التطوير الزراعي لمصلحة اللاجئين شريطة أن تقوم مصر بإيصال كميات كافية بنسبة 1% من حجم مياه نهر النيل سنويا , وقدر عدد الذين سيستوعبهم مشروع سيناء بنحو 214 ألف شخص" ، غير أن اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة قاموا بأفشال هذا المشروع.[5]

3- مشروع الجزيرة 1952م

أعلن حسني الزعيم الذي قاد انقلابا في سوريا عام 1994م قبوله توطين 300 ألف لاجئ في منطقة الجزيرة في شمال سوريا ، وكان مشروع منطقة الجزيرة الذي اتفقت عليه وكالة الغوث الدولية مع الحكومة السورية سنة 1952م يحمل مقارنة اقتصادية لمسالة توطين الفلسطينيين الموجودين في تلك المنطقة ، وقد رفض بن غوريون رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي هذا المشروع لان حسني الزعيم ربط ذلك بالمطالبة بتعويض اللاجئين وتقديم مساعدة لهم.[6]

يضاف إلى ذلك اتفاق أخر ابرم بداية سنة 1953م بين الولايات المتحدة الأمريكية رصدت وكالة الغوث ميزانية للقيام بمشاريع تهدف إلى تأهيل الفلسطينيين الموجودين هناك منها مشاريع زراعية، لكنها توقفت عند المراحل الأولى لكون الأرض التي وضعتها سوريا بتصرف وكالة الغوث غير قابلة للاستثمار ، مع ارتفاع التكلفة .

استمر العمل والتخطيط لتذويب قضية اللاجئين الفلسطينيين وذلك أما من خلال طرح مشاريع للعمل على توطين اللاجئين الفلسطينيين في مناطق لجوئهم أو من خلال التدرج في تقليص الخدمات المقدمة لهم من قبل الأونروا في مجالات التعليم والصحة والاغاثة (الخدمات الاجتماعية) والتشغيل .

في هذا الاطار كان هناك من يعمل على تقليص الموازنات الخاصة بالأونروا ، وقد جاء القانون الذي اقرته لجنة الميزانيات في مجلس النواب الأمريكي بشان تعديل تمويل المساعدات الخارجية لعام 2013م ، الذي يلزم وزارة الخارجية

بالإبلاغ عن عدد الذين يستحقون المساعدات من اجمالي اللاجئين الفلسطينيين الذين يتلقون مساعدات من وكالة الغوث ، ويسعى القانون لحصر أعداد اللاجئين وتميز من تركوا بيوتهم عام 1984م أو في حرب الأيام الستة , ومعرفة عدد ذريتهم.[7]

وقد قدم المبادرة لهذا القانون السيناتور الأمريكي " ماك كريك" الذي طلب أن تقوم الإدارة الأمريكية بحصر وتحديد أعداد اللاجئين والبحث ومعرفة كيفية تضاعف هذه الاعداد من 750 ألف لاجئ في عام 1950م إلى 5 مليون لاجئ في تلك الفترة ، وقد كان مستهجن السيناتور من تضاعف هذه الاعداد للاجئين حيث يقول أن كثيرا من اللاجئين قد ماتوا ، وقال أن الأونروا لا تعمل على حل المشاكل بل هي من تزيد وتخلد مشكلة اللاجئين وتنقل المشكلة لأحفادهم الذين لا يعتبرون لاجئين.[8]

ومن جانب أخر اقترح " جيمس جي ليندسي" المستشار العام للأونروا في الفترة من عام 2002 إلى 2007 م ، في التقرير الذي اعده عام 2009 م لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى بعنوان " اصلاح الأونروا " بالوقف التدريجي للخدمات التي تقدم إلى قرابة مليوني لاجئ فلسطيني الذين اصبحوا مواطنين أردنيين منذ عام 1948م.[9]

والمتتبع للخطط والاستراتيجيات التي تضعها الأونروا يجد انه من العام 2004 وعبر مؤتمر جنيف المنعقد للدول المانحة حتى يومنا هذا قد وضعت الأونروا اربع خطط استراتيجية وهي:[10]

أ- خطة التطوير التنظيمي في وكالة الغوث التي طرحت عام 2008 على اللجنة الاستشارية في اجتماعها .

ب- الخطة الاستراتيجية المتوسطة الاجل 2010- 2015 وهي خطة طموحة تعمل على التنمية البشرية لكن نتائجها كانت سلبية على اللاجئين والمخيمات فهي سياسة تقشفيه على جميع الخدمات المقدمة للاجئين

ج- استراتيجية الأونروا لتعبئة الموارد 2012-2015م ، وتعمل على الدمج الداخلي والخارجي وتعميق الشراكة مع المانحين وتنويع المانحين على قاعدة تقديم المشاريع .

د- الخطة الاستراتيجية المتوسطة الاجل 2016- 2021م ، والتي تعتبر استكمالا للخطة السابقة ، وقد اقرت من قبل الهيئات المعنية في وكالة الغوث حتى سماع أراء المجتمع المحلي.

ويتواصل المسعى الإسرائيلي الهادف إلى إلغاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين حيث طالب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة "نيكي هايلي" ، في ختام زيارتها لإسرائيل 2017/6/11م ، أن تتبنى الموقف الإسرائيلي الساعي إلى إلغاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين " الأونروا " وقد تحدث نتنياهو في مستهل جلسة حكومته قائلا " التقيت الاسبوع الماضي بالسفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة ، نيكي هايلي" وشكرتها باسمكم أيضا ، على تصريحاتها الحازمة المؤيدة لدولة إسرائيل ، التي شجبت الهوس المعادي لإسرائيل السائد في الأمم المتحدة . قلت لها أيضا ، انه أن الاوان للأمم المتحدة أن تنظر في استمرار عمل الأونروا . وتابع منذ الحرب العالمية الثانية ، كان ولا يزال هناك عشرات الملايين من اللاجئين ، ولهؤلاء اللاجئين مفوضية سامية في الأمم المتحدة ، بينما للاجئين الفلسطينيين الذين تم توطين الأغلبية الساحقة منهم ، هناك مفوضية أخرى خاصة لهم فقط .هذه هي الأونروا ، التي يمارس في مؤسساتها تحريض واسع النطاق ضد إسرائيل . وقد اضاف "نتنياهو" الأونروا ، بسبب وجودها ولأسفي الشديد أيضا بسبب انشطتها من حين لأخر ، تخلد إلى حد كبير مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بدلا من حلها ، ولذلك حان الوقت لتفكيك الأونروا ولدمج اجزائها في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.{15}

أيضا من جانبها اعربت السفيرة " نيكي هايلي" عن استعدادها لدراسة الموضوع ومتابعته مع الدول الصديقة الحليفة في المنظمة الدولية .

المحور الثاني: خطر تذويب الأونروا على قضية اللاجئين الفلسطينيين

ترتبط قضية اللاجئين واستمرارها بوجود الأونروا حيث تم إنشاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين حتى العودة للأراضي التي هجروا منها عام 1948 م، وقد كان أمام المجتمع الدولي أن ذلك جريمة مهولة هي تشريد حوالي 800 ألف فلسطيني من ديارهم وقراهم ومدنهم ، فقد وقف المجتمع الدولي مطالبا بالتحرك لمعالجة هذه القضية ووضع الحلول لها التي ربما تتسبب في تشكيل قوة تهدد الكيان الإسرائيلي ووجوده وأيضا ترتد هذه الموجة من القوة على المجتمع الدولي وخاصة الدول المجاورة لفلسطين (سوريا – لبنان – الأردن) وقد وقفوا أمام عدد ليس بالبسيط من اللاجئين بلا مأوى أو غذاء أو دخل سوف يتشكل بيئة خصبة للعنف أو ما يسميه المجتمع الدولي في وقتنا الحالي (بالإرهاب) وأيضا عدم حل هذه القضية سوف يكون له مردود سلبي حيث أن الدول المضيفة للاجئين سوف لا ترغب بعقد سلام مع إسرائيل وان جميع الدول العربية اشترطت حل قضية اللاجئين الفلسطينيين أولا قبل عقد اتفاقيات سلام مع إسرائيل .

كل ذلك أدى إلى إنشاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التي تقدم خدمات في الخمس مناطق التي يتمركز بها اللاجئين الفلسطينيين (سوريا – لبنان- الأردن – قطاع غزة – الضفة الغربية) وهذه الخدمات تتمحور في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وبالإضافة إلى التشغيل .

وقد عملت بريطانيا على دعم فكرة وجود حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وكان مدخلا لإعادة ترميم صورتها أمام العالم العربي بعد (وعد بلفور)1917/11/2م الذي منح إسرائيل وطن قومي في فلسطين وكان قرار من لا يملك لمن لا يستحق ، فتدخلت بريطانيا لإيجاد حل ما لهذه القضية ، وهذا ما شكل مدخلا لتوافق دولي على تعيين مندوب عن الأمم المتحدة " الكونت برنادوت " ليتولى بحث الوضع في الشرق الأوسط ، وقد رأى برنادوت أنه من دون حل قضية اللاجئين الفلسطينيين واعادتهم إلى ديارهم التي هجروا منها فمن المستحيل الوصول إلى سلام في المنطقة ، وقد جاء قرار 194 الذي ينص على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا منها عام 1984م.[11]

والغريب انه منذ التوقيع على اتفاق أوسلو شرعت وكالة الغوث بمجموعة من الخطوات المتدرجة لتنفيذ المخطط الذي يعمل على تحويل الوكالة من منظمة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتوظيفهم (في مجالات التعليم والصحة والاغاثة والخدمات الاجتماعية) إلى وكالة للتنمية المحلية في إطار إقليمي يشمل مناطق عملياتها الخمس وقد تم العمل على هذا التوجه بشكل هادئ مباشرة بعد التوقيع على " إعلان المبادئ" تحت عنوان " برنامج تطبيق السلام ".

أن وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين تعمل بخطوات مستمرة لتطوير خدماتها وبرامجها بما يخدم ويحقق تحويلها من منظمة لإغاثة اللاجئين وتوظيفهم تابعة للأمم المتحدة إلى وكالة لتنمية اوضاع اللاجئين في إطار إقليمي، الأمر الذي يشكل انعطافه في تاريخها وانتقالا من الوظيفة التي أنشئت لأجلها باعتبارها الهيكل المادي الدولي لقضية اللاجئين وللقرار 194، إلى وظيفة أخرى متكيفة مع الوجهة السياسية لعملية أوسلو لمؤشراتها التي تسعى لتمريرها لتوطين اللاجئين الفلسطينيين لما فيها قضايا التأهيل والدمج في المجتمع المحلي .

وترافق ذلك مع نقص دائم في موازنات وتمويل قطاعات الوكالة وخدماتها المقدمة للاجئين وتقليص الخدمات والموظفين والعمل على نظام المعونات الطارئة والتوظيف بعقود أو بنظام البطالة والتدخل في المناهج ومراقبة عامليها من أي ممارسة للعمل السياسي ومن يمارس العمل السياسي يتعرض لعقوبات الفصل أو الطرد من الخدمة وظاهرة العمل على جذب المجتمع المحلي لدعم بعض المشاريع والخدمات وهناك ظاهرة واضحة في المدارس حيث يطلب من اولياء الأمور لمجلس اولياء الأمور العمل على جمع دعم للمدارس وعمل احتفالات برعاية المجتمع المحلي.

مما تقدم يتضح أن هناك تراجع في الخدمات المقدمة من الوكالة وهذا التراجع منذ عام 1993 ،ويتزايد وأيضا بعض الدول المانحة للوكالة تعمل على تقليص تمويلها أو التوقف عن الدعم وتحويل الاموال المستحقة عليها.

- **مؤشرات لتذويب الأونروا :**

تعمل الأونروا على عدة صعد لتقلص خدماتها المقدمة للاجئين وأيضا تقليص أعداد اللاجئين في مناطق عملها الخمس وذلك من خلال:[12]

1- المسح الأسري والاقتصادي الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين فمن يعمل لا يتلقى مساعدات اجتماعية.

2- اسقاط عدد من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ويتراوح عددهم بحوالي المليون ونصف المليون لاجئ فلسطيني من قوائم اللاجئين الفلسطينيين وذلك بسبب منحهم الجنسية.

3- التعديلات التي حصلت في لنان على العلاج في مراكز الصحة ودوائر الصحة في الأونروا واتى ليستثني كل لاجئ فلسطيني حصل على الجنسية اللبنانية تحت ذرائع انه يتلقى خدمات من وزارة الصحة اللبنانية .

4- إحالة الخدمات التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين المتهجرين من سوريا إلى لبنان لمنظمات دولية أخرى تعمل تحت مظلة خطة الطوارئ الدولية لتوفير المساعدات للاجئين ، ما هي انسحاب الأونروا من مسئولياتها بشكل تدريجي وبالتالي إحالة هؤلاء اللاجئين إلى منظمات اقليمية ودولية أخرى ،الأمر الذي يؤثر على مكانتهم القانونية وعلى وضعيتهم كلاجئين.

5- تقليص الوظائف وخاصة في قطاع التعليم وزيادة أعداد الطلاب داخل الفصل وعدم بناء مدارس بل تقسيمها وهناك مدارس يدرس لها ثلاث فترات وأيضا إلغاء الوجبة الغذائية للطلاب والنقص بالقرطاسية .

6- البرامج الجديدة التي تطبقها الأونروا في التميز بين اللاجئين مثل افقر الفقراء والفقر المدقع والفقر والنقص بل إلغاء بعض الاصناف من المواد الغذائية المقدمة للاجئ الفلسطيني.

7- نقص الادوية في العيادات التابعة للأونروا واقتصار عمل العيادات التابعة للأونروا على الرعاية الاولية وفي بعض الحالات تعمل على نظام التحويلات للمستشفيات الحكومية والخاصة .

من الممكن أن لا تكون هذه أسباب أو مؤشرات كافية ولكن من حق اللاجئين الفلسطينيين التساؤل حول هذا السلوك وهذه المؤشرات واستمرار سياسة التقليص في الخدمات والتشغيل ونقص الموازنات وهذا كله يتطلب العمل الجاد من قبل الأونروا لتوضيح هذه الأفعال والعمل على نفيها وتصحيح الخلل.

- **مشاريع انهاء عمل الأونروا**

تعمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين منذ التوقيع على اتفاق أوسلو لتطوير برامج وخدمات بما يحقق المساعي الرامية لتحويلها إلى وكالة للتنمية المحلية في إطار إقليمي ، الأمر الذي يشكل انعطافه في تاريخها وانتقالا من الوظيفة التي أنشئت من اجلها باعتبارها الهيكل المادي والشاهد الدولي للاجئين الفلسطينيين وقضيتهم ولقرار 194 الخاص بعودتهم إلى ديارهم التي شردوا منها وتعويضهم المادي والمعنوي إلى وظيفة أخرى بتسليم الأمور عاما بعد عام إلى السلطة وذلك من خلال خطط تقليص خدمات وموازنات والقاء العبء للسلطة وذلك بحجة التعاون وتقديم الخدمات .

أيضا من خلال التوطين في بعض مناطق اللجوء الخمس وخاصة الأردن وسوريا ولبنان وهذا من خلال التأهيل والدمج في هذه المخيمات التي تتعاطى معها لجنة اللاجئين في المتعددة والتي تشارك الأونروا في اعمالها منذ أن تأسست.

منذ نكبة فلسطين عام 1948 وابان مباشرة الأونروا المهام التي وجدت لأجله سارع المجتمع الدولي والأمم المتحدة لعدم مقدرتهم وفشلهم في إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وإعادتهم إلى ديارهم التي شردوا منها عام 1948 ولذلك سارعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اتخاذ قرار جديد وهو القرار رقم (393) بتاريخ 1950/12/2م وقد أكدت في مستهل هذا القرار على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة أو التعويض وذلك بالإشارة إلى الفقرة (11) من القرار (194) ولكنها اعتبرت من خلال هذا القرار بان إعادة دمج اللاجئين في حياة الشرق الادنى الاقتصادية سواء بإعادتهم إلى ديارهم أو بإعادة توطينهم أمر ضروري تمهيدا للوقت الذي تكون المساعدة الدولية غير متوفرة وذلك لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة كما وتكلف الوكالة بتأسيس صندوق إعادة الدمج بحيث يستخدم لمشاريع تطلبها أية حكومة في الشرق الادنى وشرط موافقة الوكالة على ذلك وبهدف إعادة التوطين الدائم للاجئين واغاثتهم.[13]

قد كانت هناك ادوار لبعض الشخصيات المدعومة دوليا والتي تتقلد مناصب عليا للعمل على توطين اللاجئين وتقليص الخدمات للوصول إلى تذويب قضية اللاجئين الفلسطينيين ومن ابرز هذه الأدوار السياسة التي سارت عليها الأونروا في فترة المفوض العام الثاني للوكالة عام 1951م السيد جون بلاند فورد الأمريكي الاصل والذي يقدم بوضع خطة للأونروا من اجل حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين اقتصاديا وذلك من خلال ما يعرف بسياسة التنمية والتوطين، وقد اشتملت على نقل اللاجئين الفلسطينيين من المناطق المكتظة بهم سكانيا في مناطق عمليات الأونروا ودمجهم في الدول العربية المقيمين بها وذلك لمساعدة اللاجئين على إعادة التأهيل بتشغيلهم ومن جهة أخرى دعم القدرة الاقتصادية للدول المضيفة وذلك بتوزيع أعداد تقدر بعشرات الآلاف من اللاجئين على كل من سوريا ولبنان والاردن ومصر.[14]

المحور الثالث : تقليصات خدمات (أزمة عابرة أم مخطط للإلغاء)

تقوم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" بتقديم خدمات للاجئين الفلسطينيين في ثلاث مجالات أسياسية وهي التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية . فمنذ أن تأسست الأونروا عام 1994م، وهي تقدم هذه الخدمات لجميع اللاجئين المسجلين لديها ضمن المناطق الخمسة (سوريا – لبنان- الأردن – الضفة الغربية – قطاع غزة) وسوف نأخذ هذه القطاعات الثلاثة كالتالي :

1- التعليم: يعد برنامج التعليم هو الأكبر في برامج الأونروا المقدمة للاجئين الفلسطينيين ويستهلك هذا البرنامج أكثر من نصف ميزانية الأونروا ، يشمل برنامج التعليم المرحلتين الابتدائية والاعدادية وهناك بعض المدارس الثانوية فقط في مخيمات اللجوء في لبنان وأيضا بعض مراكز التدريب المهني وتدريب المعلمين .

وقد كانت الأونروا تقدم الخدمات التعليمية للاجئين الفلسطينيين داخل الخمسة مناطق المذكورة اعلاه بصورة مقبولة حتى عام 1993م أي بعد اتفاق أوسلو رغم محاولات الاحتلال الإسرائيلي تعطيل التعليم وذلك من خلال اعتقال المدرسين والطلاب واغلاق المدارس من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي لفترات طويلة.

وبعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م ، وبدء ظهور بعض النقص في مجال التعليم التابع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وذلك من خلال النقص في :

1- الموازنات الخاصة في التعليم
2- التوظيف
3- القرطاسية
4- زيادة عدد الطلاب داخل الصفوف الدراسية
5- الوجبة الغذائية الخاصة بالطلاب
6- المساعدات المالية للطلاب
7- النقص في المدارس في الكثير من المناطق
8- ارهاق المعلم والطالب بعمل الوسائل التعليمية ودفع تكاليفها على نفقتهم الخاصة.
9- واخر هذه التقليصات فصل وانهاء عمل ما يقارب 950 معلم ومعلمة في قطاع غزة بتاريخ 6 / 2018 والعمل على توظيف موظفين جدد بعقد يومي وذلك للتهرب من أي استحقاقات مثل الادخار ومكافأة نهاية الخدمة ...الخ

يرى الباحث مما سبق أن هناك قصور في كثير من الجوانب الرافعة لبرنامج التعليم والتي تعطي مؤشرات سلبية وتخوفات لدى اللاجئ الفلسطيني من تفاهم هذه التقلصات مما يؤثر سلبا على مجال التعليم ومستقبل التعليم عند اللاجئ الفلسطيني.

2- الصحة: تقدم الأونروا برنامج صحي (رعاية اولية) فهي تقدم هذه الخدمات الصحية من خلال عيادات رعاية اولية تقوم بتقديم بعض الخدمات للاجئ الفلسطيني وهي

1- برنامج الامراض المزمنة (السكر – ضغط الدم)
2- رعاية الحوامل (متابعة اثناء الحمل)
3- رعاية الاطفال (تطعيم الاطفال)
4- بعض عيادات الاسنان (وتعمل على علاج التسوس أو خلع الاسنان)
5- مختبر تحاليل طبية (بعض التحاليل)
6- علاج طبيعي (في بعض العيادات)
7- اشعة (قليل من العيادات)
8- الادوية التقليدية (مثل الأكامول – الأدول)
9- الصحة المدرسية

10- برنامج التحويل للمستشفيات لبعض الأعراض وتعد موازنة هذا البرنامج من 750 ألف دولار إلى مليون دولار وذلك في قطاع غزة فقط لأكثر من مليون واربعمائة ألف لاجئ فلسطيني في قطاع غزة.

وما ينطبق على برنامج التعليم ينطبق على برنامج الصحة فقد كان قبل العام 1993م هناك برامج صحية كثيرة قد تم تقليصها مثل:

1- دور الولادة داخل العيادات
2- اغذية للام الحامل اثناء الولادة وبعد الولادة (الشرحات)
3- مراكز التغذية (الطعمة)
4- حليب الاطفال
5- ثمن بدل ادوية غير متوفرة
6- توفير اجهزة طبية لذوي الاعاقة

– وبعد العام 1993 ، كل ما سبق تم الغائه وزيادة على ذلك هناك نقص في بعض الادوية وأيضا الاعتماد في كثير من الاحيان على تشغيل اطباء وموظفين في جميع المهن الطبية على بند البطالة مما يدل على النقص في التوظيف.[15]

3- الخدمات الاجتماعية: تقوم الأونروا بتقديم المعونة الغذائية للاجئين من خلال تقديم بعض الاحتياجات الأساسية لهم من غذاء وقد كانت تقدم لهم جميع المستلزمات بعد النكبة من خلال توفير الطعام والكساء والمسكن ومواد التنظيف والمساعدات المادية في بعض الحالات وقد استمرت الأونروا بتقديم هذه الخدمات بشكل متوازن حتى عام 1993م ، فقد ظهر جليا تقليص الأونروا لكثير من هذه المساعدات وحرمان الكثير من الاسر الفلسطينية اللاجئة ومنها.

– النقص في المواد الغذائية ، فقد اقتصر تقديم هذه المساعدات على بعض الاصناف من الاغذية مثل (الدقيق – الحليب – العدس – الحمص) ، ومن الأغذية التي تم تقليصها (كميات زيت الطعام – كميات السكر – علب السردين – علب اللحمة – صلصة الطماطم –الجبن – السمن – البرغل – العدس الاسود – الفول)

– ولم تقتصر الخدمات الاجتماعية فقط على الاغذية بل كان هناك تقديم الكساء (الملابس) للاجئين الفلسطينيين وبعض الادوات المنزلية الأساسية أيضا تم تقليصها ولم تعد موجودة إلا من خلال الزيادة في الميزانية أو أن يكون ضمن مشروع يتم من خلاله تقديم بعض المساعدات النقدية لبعض الاسر لتلبية النقص الذي لديهم في منازلهم

– تقليص المساعدات المالية المقدمة للاجئ الفلسطيني فقد كان يتم تقديم مساعدات مالية لأسر اللاجئين بشكل دوري وتم الغائها

– وضع برامج مسح اجتماعي اثبتت من خلال نتائجها أنها تعمل على تقليص عدد اللاجئين المستفيدين من الخدمات الاجتماعية مما يؤشر على أن الوكالة جادة في تذويب خدماتها للوصول إلى أعداد محدودة تقدم لهم الخدمات حتى لا يكونوا مؤثرين في وجه أي مشروع لإلغاء الأونروا أو تحويلها إلى منظمة تنمية محلية في إطار إقليمي.

- **الخـاتمة:**

من خلال تتبع الخطط التي تسعى لتوطين اللاجئين الفلسطينيين المقدمة من الاحتلال الإسرائيلي والمساعي التي تسعى لها إسرائيل وبدعم أمريكي خاصة وبغطاء دولي عامة، ومن خلال التقليص الواضح في خدمات الأونروا في جميع مناطق عملها نرى أن هناك مسعى قوي من اجل إلغاء أو تقليص برامجها وعملها في مناطق اللجوء الخمس (سوريا – لبنان – الأردن – قطاع غزة – الضفة الغربية)، كما توصلنا من خلال هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج والتي نرصدها عبر النقاط الآتية:

1. بإنهاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين تكون قد شطب أخر شاهد على قضية اللجوء والهجرة القصرية التي قامت بها دولة الاحتلال الإسرائيلي عام 1948.
2. تقليص الخدمات في جميع القطاعات التي تقدمها الأونروا يؤدي إلى كارثة تطال أكثر من 10 مليون لاجئ فلسطيني.

- **التوصيات:**

1- التمسك بالأونروا والحفاظ عليها والتأكيد على وظيفتها الأساسية والتي تأسست من اجلها كما ورد في القرار 302.

2- التأكيد على تقديم الخدمات الكاملة للاجئين الفلسطينيين في المجالات التالية (التعليم – الصحة –الاغاثة والخدمات الاجتماعية – التشغيل – الاسكان)

3- العمل على اجهاض أي مخطط يعمل على إلغاء الأونروا أو تحويلها إلى منظمة محلية أو ضمن إطار إقليمي.

4- المطالبة بإرجاع ما تم تقليصه وزيادته وهذا يضمنه ما جاء في قرارات تشكيلها وخاصة القرار 302 بجميع بنوده.

5- التمسك بقرارات الشرعية الدولية وخصوصا قرار 194 الذي ينص على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا منها عام 1948 والتعويض.

---

[1] وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى, www.unrwa.org/ar/who-we-are

[2] اللاجئين الفلسطينيين, ريمكس فلسطين, AL JAZEERA MEDIA NETWORK,2015
https://interactive.aljazeera.com/aja/palestineremix/phone/refugee.html

[3] عطية حسين افندي, تحسين أعداد الرسائل والاطروحات العلمية وارشادات ونصائح في سبيل تحقيق الرصانة, جامعة القاهرة, مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة, 2012

[4] فتحي كليب, الاونروا : وكالة للإغاثة والتشغيل .. ام وكالة تنمية اقليمية للمواءمة والتوطين, سلسلة "كراسات ملف", العدد التاسع – اب (أغسطس) 2016.

[5] كتاب, حق العودة بين القرارات الدولية والقرارات العربية, مشروع حق العودة للاجئين سنعود,

http://refugee.ps/2011/12/%D8%A7%D9%84%D8

[6] فتحي كليب, مرجع سابق

[7] دليل حق العودة – مؤتمر حق العودة, إصدار مؤتمر حق العودة (مظلة تنسيقية لجمعيات ولجان الدفاع عن حق العودة في العالم), مايو / ايار 2004.

[8] ماك كريك, سيناتور أمريكي, خطابه أمام اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2017/9/20

[9] تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط 1 يوليو1998 – 30 يونيو1999.

[10] تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين, مرجع سابق

[11] قرار إنشاء الاونروا 302 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

[12] رمزي رباح, علي فيصل, "اللاجئون وحق العودة, بين المناورات التفاوضية ومقدمات النهوض الجماهيري, شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر, بيروت-لبنان, ص 65-76.

[13] اللاجئين والعودة, نتائج استطلاع رأي حول اللاجئين والعودة, مؤسسة مشرقيات, آذار – مايو 2001م.

[14] اللاجئون وحق العودة, بين المناورات التفاوضية ومقدمات النهوض الجماهيري, ص65- ص76, مرجع سابق.

[15] بيان صادر عن اللجنة الشعبية للاجئين في مخيم الشاطئ. 2013/3/15.

جمهورية الهند

دولة العدد

محمد الأزهر العبيدي

من حيث المساحة تعتبر الهند أو "شبه القارة الهندية" سابع أكبر دولة في العالم بمساحة 3.165.596 كم2 وامتداد من الشمال إلى الجنوب بطول (3214) كم ومن الشرق الى الغرب بطول (2933) كم، يحدّها باكستان من الشمال الغربي والصين وأفغانستان وبوتان ونيبال من الشمال وماينمار وبنغلادش وخليج البنغال شرقًاوسريلانكا من الجنوب الشرقي، أما شمالاً فتحدّها سلسلة جبال الهمالايا، وبهذا تنقسم الهند إلى (03) أقاليم:

جبال الهمالايا.

سهل جانجتيك.

شبه الجزيرة الهندية.

السكان:

بلغ عدد سكان الهند مطلع شهر ديسمبر 2020 (1.386.286.500) مليار/ن (بعد ماكانت 1.380.004.385 منتصف نفس السنة وفقا للبيانات الرسمية للأمم المتحدة) وبهذا فالهند تحتل المرتبة الثانية من حيث عدد السكان خلف الصين، مشّكلة بذلك ما نسبته 17.7٪ من سكان العالم.

	عدد السكان ديسمبر 2020	النسبة المئوية (من العالم) (٪)	الكثافة السكانية (كم²)	نسبة وعدد السكان في المناطق الحضرية
الصين	1.441.874.500	18.47	153	٪60.8 875.075.919
الهند	1.386.286.500	17.7	464	35.0
الو.م أ	331.896.130	4.25	36	٪82.8 273.975.139( )

أما بخصوص متوسط العمر فقد بلغ في الهند 28.4 سنة 2020 على عكس الصين التي بلغ فيها 38.4 ٪ مما يدّل على الطاقة الشبابية في الهند والتي مما لا شك فيه تنعكس على المجال الاقتصادي فالهند من الاوائل المصدّرين لليد العاملة كمثال.

اللغة في الهند:

يوجد في الهند حوالي 387 لغة، تشكل اللغة الهندية لغة البلاد الرسمية و21 لغة أخرى لها صفة الرسمية في ولاياتها المحلية (الأسامية، البنغالية، البودو، الدوجري الغوجاراتية ... الخ) ومع ذلك تشترك اللغة الإنجليزية في صفة الرسمية من خلال الاستخدامات الرسمية لها مثل البرلمان

بالنسبة للديانات الهندية تشكل الهندوسية حوالي 80٪ من سكان الهند بالرغم من الشعبية الكبيرة التي حظيت بها الديانتان (البوذية والجاينية) في الهند حيث تشّكل البوذية 0.70 ٪من السكان و0.5 ٪ الجاينية، وبالرغم من الظهور الحديث للديانة السيخية (القرن 15 ميلادي) فهي تشكل 02٪ من السكان .

أما بالنسبة للإسلام يدين به حوالي 14.2 ٪ وهو أكبر ديانة غير هندية في الهند، بينما ينحصر عدد اليهود والمسيحيين في بضع آلاف شخص بالرغم من وصولهم قبل الإسلام الى الهند.

عموما تستمد الثقافة الهندية جذورها من الهندوسية .

*النظام السياسي:

جمهورية الهند

- التأسيس: 26 جانفي 1950 (تاريخ أول دستور رسمي)
- الرئيس: رام ناث كوفيند (منذ جويلية 2017)
- العاصمة: نيودلهي
- عدد الولايات : 28 ولاية .
- عدد الإتحادات: 07 اتحادات .

انّ النظام الفدرالي الذي تتمتع به الهند يجعل من صلاحيات الرئيس شرفية أو مجرد اسم تنفيذي (كالمملكة المتحدة) يُصادق على قرارات الوزارة الأولى والتي هي أقوى مؤسسة في النظام السياسي والتي تستمد شرعيتها من قبل مجالس الولايات المنتخب من طرف الشعب بطريقة غير مباشرة من خلال مجلس الشعب وبهذا يمكن تقسيم مؤسسات النظام السياسي كالآتي:

1. **الرئيس**: اسم تنفيذي وصلاحيات شرفية (التوقيع على الاتفاقيات، حضور الإحتفالات وغيرها.)
2. **الوزارة الأولى**: أقوى مؤسسة فالنظام السياسي ولها علاقة شبه مباشرة مع باقي التفرعات .
3. **مجلس الولايات**: مجلس منتخب من طرف مجالس ولاياتهم عدد أعضاءه 250 عضو منهم (12) يعينهم الرئيس.
4. **مجلس الشعب**: يُنتخب من طرف الشعب مباشرة عدد الأعضاء 545 يعين الرئيس (02) منهم (مدة الصلاحية 05 سنوات)
5. **المحكمة العليا**: يترأسها قاض الى جانب 30 قاض أخر، من أهم وظائفها الفصل في النزاعات بين الولايات وفيها يتم الاستئناف النهائي للأحكام .

الإقتصاد الهندي

إنّ أصحّ تعبيرعلى الاقتصاد الهندي هو "الاقتصاد المختلط ، حيث نصف العمال في الهند يمتهنون الزراعة وثلث أخرفي قطاع الخدمات والتي تساهم بثلثي إنتاج الهند لا سيما بعد التحوّل مطلع التسعينات إلى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى خصخصة العديد من الشركات المملوكة للدولة وفتح أبواب الإستثمار الأجنبي.

* تعدّ الهند رابع أكبر اقتصاد عالميًا، فعلى سبيل المثال بلغ إنتاجها من السلع والخدمات 9.4 تريليون دولارسنة 2017 خلف كل من الصين بقيمة 23.2 والإتحاد الأوروبي 20.9 والولايات المتحدة الأمريكية ب 19.4 تريليون دولارسنة 2017.

دور السينما الهندية في تعزيز نمو الإقتصاد:

وكدلالة على نهج الإقتصاد المختلط ؛ فإنّ الصناعات السينمائية الهندية المعروفة بـ بوليوود تنتج أكثرمن ضعف ما تنتجه نظيرتها هوليوود سنويا، حيث ساهمت بوليوود بمبلغ 4.5 مليارد دولارفي الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016 هذا وبالرغم من أنها تحقق إيرادات أقل من هوليوود إلا أن تكلفة الإنتاج في بوليوود لا تصل في الغالب إلى 1.5 مليون دولارعكس تكلفة الإنتاج في هوليوود التي تصل إلى 48 مليون دولار.

القدرات العسكرية لجمهورية الهند:

عسكريًا؛ بحسب احصائيات موقع Globalfaire لسنة 2020 تعدّ الهند رابع قوة عسكرية في العالم وفق المعايير العالمية، وهذا بالرغم من العديد من الإضطرابات المدنية المتزايدة والتي حوّلت التركيز إلى الداخل:

قوات برية		
التعداد البشري		
قوات نشطة	قوات الإحتياط	إجمالي التعداد
1.444.000 مليون فرد	2.100.000 مليون فرد	3.544.00 مليون
العتاد الحربي البري		
دبابات	4.292	(05) عالميًا
مدرعات	8.686	(12) عالميًا
قوات جوية		
مقاتلات	538	(04) عالميًا
طائرات هجومية	172	(04) عالميًا
هيليكوبتير عاوية	7222	(05) عالميًا
هيليكوبتير هجومية	23	(24) عالميًا
قوات بحرية		
حاملة الطائرات	01	(04) عالميًا
الغواصات	16	(08) عالميًا
مدمرات بحرية	10	(07) عالميًا

الإنفاق الدفاعي: 61.000.000.000 مليار دولار (04) عالميًا

(المبلغ المحدّد لسنة 2020)

الإنفاق الدفاعي: 73.650.000.0006 مليار دولار

(03) عالميًا (المبلغ المحدّد لسنة 2021)

إنّ منطق الجيوبوليتيك التقليدي –ان صحّ القول- المفروض على المنطقة عمومًا والحدود الهندية بوجه خاص (فكرة المجال الحيوي والمناوشات الحدودية مع باكستان من جهة والصين من جهة ثانية وتجدّد الإشتباكات مؤخرًا) يُحتّم على الدولة التركز على القوتين البرية والجوية ولعلّ هذا ما تشير إليه الأرقام أعلاه .

الهوامش:

1) رجاء سليم، " الهند .. معلومات أساسية"، موسوعة الجزيرة: نُشر بتاريخ: 03.10.2004 على الرابط:
https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF-%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9
2) Indian religions and languages,puplished 25.05.2019 on : https://www.voyagesphotosmanu.com/indian_religions_languages.html

3) India population: https://www.worldometers.info/world-population/india-population/
4) China population, op.cit.
5) Indian culture: https://culturalatlas.sbs.com.au/indian-culture/indian-culture-religion.
6) Kimberly Amadeo, "India's Economy, Its Challenges, Opportunities, and Impact", 31.08.2020, on : https://www.thebalance.com/india-s-economy-3306348.
7) India Military Strength (2020), https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=india

كتاب العدد

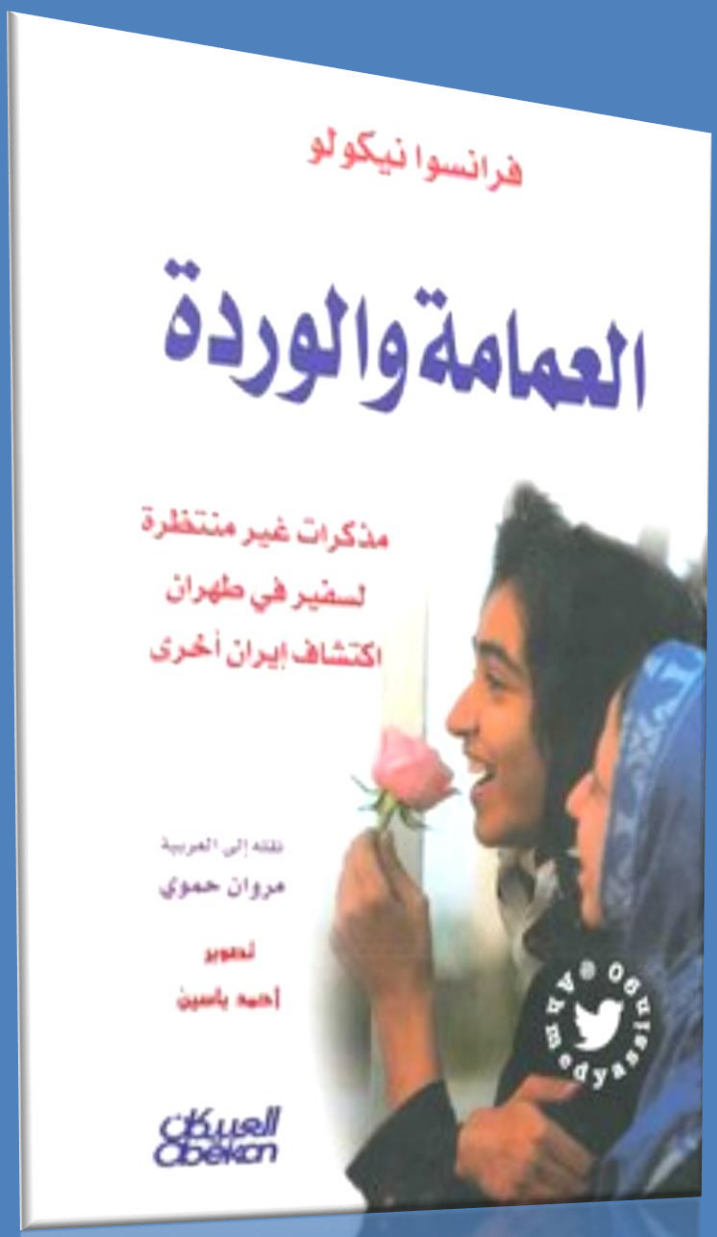
فرانسوا نيكولو
العمامة والوردة
مذكرات غير منتظرة لسفير في طهران
اكتشاف إيران أخرى
نقله إلى العربية
مروان حموي
تحرير
أحمد ياسين
العبيكان
Abekan

قراءة في كتاب :

العمامة والوردة Le Turban Et La Rose

صبار محمد رضى

باحث في القانون العام ، المغرب

أولا : التعريف بالكاتب

فرانسوا نيكولو ، هو ديبلوماسي ومحلل سياسي فرنسي ، ولد بتاريخ 24 يوليوز 1940 بمصر، ودرس في معهد الدراسات السياسية في باريس ، ثم التحق بوزارة الخارجية عام 1964 ، ومن الفترة الممتدة من 1964 إلى 2005 عمل في السلك الديبلوماسي في برلين ومومباي وبودابست ثم طهران، حيث كان سفيرا لفرنسا لدى إيران من سنة 2001 إلى سنة 2005 ، وكان أيضا سفيرا لفرنسا لدى هنغاريا في الفترة الممتدة من 1993 إلى 1997 ، وقد نشر العديد من المقالات في الصحف الفرنسية والأجنبية عن إيران وبيئتها ، وقام بتأليف كتابه العمامة والوردة الذي نشر عام 2006 .

ثانيا : معلومات حول الكتاب

العنوان الأصلي للكتاب : Le Turban Et La Rose

دار النشر الفرنسية: Editions Ramsay

الطبعة الأولى بالفرنسية: 2006

المترجم باللغة العربية : مروان حموي

دار النشر العربية : العبيكان

الطبعة الأولى للترجمة بالعربية : 2008

ثالثا : مضمون الكتاب

ملحوظة : هذا الكتاب ليس رواية أو مذكرات ، فهو يصف مجال السياسة و المجتمع الإيراني بطريقة تحليلية وصفية تفصيلية .

تمهيد

اعتبر الكاتب أن هناك رجل أو رجلان يتخذان وضع المترقب على أحوال وضع الشرق الأوسط و الدمار الذي لحقه (لبنان – فلسطين – العراق) هما محمود أحمدي نجاد رئيس جمهورية إيران الإسلامية ، أما الرجل الثاني فهو جورج بوش ، و اعتبر الكاتب أن أحمدي نجاد عندما يبتهل إلى الله ليعجل فرج الإمام الغائب في نهاية خطبته في الجمعية العامة للأمم المتحدة في صيف 2005 ، فقد كان يشعر آنذاك بأنه محاط بهالة من نور ، أما بوش فقد سمع الله يقول له اذهب إلى العراق (هذا رأي الكاتب) .

فهذا الكتاب ليس مذكرات ديبلوماسي أبدا ولا رواية لرحلة ما ، إنه وقفات أمام مقابلات عرضية يصعد نحو ذرى السياسة و المجتمع تم يهبط ليروي وقائع صغيرة جدا .

واعتبر الكاتب أن القارئ إذا كان مهتما بالملف النووي عليه التوجه للفصل الأخير من الكتاب ، أو يذهب للفصل الخامس الذي يتحدث عن العلاقة بين إيران و أمريكا ، أما إذا أراد أن يتطلع إلى الجذور فعليه بإتباع مخطط الكتاب وسيرى إلى جانب الجمهورية الإسلامية و أهدافها و دوافعها ظهورا متدرجا لإيران أخرى ، ليست أقل حقيقة من إيران في صورتها المألوفة ، فإيران هذه العميقة في أصالتها هي من جهة وريثة نضج طويل جدا ، ومن جهة أخرى لا يمكن عزلها عن النظام السياسي ، هاتان الصورتان لإيران حسب الكاتب هما اللتان تكونت الواحدة منها من الأخرى وتمتزجان بشكل خالص .

الفصل الأول: مشاهد الحياة اليومية

يبتدأ الكاتب هذا الفصل بالسؤال التالي : كيف يكون المرء إيرانيا ؟ هذا السؤال طرحه على نفسه وهو عند حلاق الحي الذي توجد به السفارة ، ثم يصف الكاتب صالون الحلاقة و الحي الذي يوجد به هذا المحل ، ثم يصف مشهد الأب الذي يطلب حلاقة رأس ابنه وعند انتهاء الحلاق من الحلاقة يسأله الأب كم يجب عليه أن يدفع من النقود ، فيجيبه الحلاق بحسب العادة " هذا ليس من قيمتك " حيث يقصد أن يقول " إن الخدمة التي قدمتها لك لا تستحق أي مكافأة " ، ثم بعد ذلك يفتح الأب المحفظة ويوجهها للحلاق ويقول له " خذ ما تريد " ، ويعتبر الكاتب أن مثل هذه المشاهد منتشرة في إيران ، فكل امرئ (في إيران) يعلن في كل لحظة ومع انعطاف كل عبارة أنه جاهز للتضحية بنفسه من أجلك .

ثم يتحدث الكاتب عن اهتمام المُضيف ، حيث يلاحظ في إيران أنه عند مغادرة المُضيف يُلاحظ بعض الاهتمام منه حيث يعبر عن سعادته لزيارتك و كأنك منحته بركة الحج فيدعو لك بالقول " أدام الله ظلك " ، حيث يعني بذلك أن تكون دائما سليما .

ثم يشير الكاتب في هذا الفصل إلى مجموعة من المواقف المنتشرة في المجتمع الإيراني ، مثلا إذا كانت الطريق مجهولة لديك فقد يعرض عليك المجهول (الشخص الذي تسأله) أن يرافقك ويدلك على المكان الذي تريد الذهاب إليه ، وفي الأخير يرفض معظمهم كل مكافأة ، وعندما يقدم لك هذا الشخص المجهول هذه الخدمة يسألك هل يمكن أن يقدم لك خدمة أخرى . ويتحدث عن مصطلحي " الداخل " و " الخارج "و الذي يقصد به الحياة الاجتماعية والحياة العائلية ، ويصف المناسبات التي يجري فيها إزالة الحاجز بين الداخل و الخارج ومن هذه المناسبات الأعراس . ثم يروي قصة عمال النظافة في طهران في اليوم التالي لزلزال مدينة بام حيث يقول " إن هؤلاء العمال غاية في الحب والود ويؤدون عملا شاقا حيث يقوم كل واحد منهم بتنظيف الشارع الموكل إليه حتا نهايته " ، ثم تحدث عن دور هؤلاء العمال بعد زلزال 26 دجنبر 2003 .

وفي نهاية هذا الفصل يطرح تساؤلات : ماهي النتيجة التي نستخلصها من هذه القصص ؟ وما هو السؤال الذي يطرحه كل المراقبين حول هذا العالم الغريب ؟ فلماذا كل عبارات الترحيب و الحفاوة التي يحيطونك بها ، ووفق أي معيار هي عبارات صادقة ؟ ، في هذا الخصوص يعتبر الكاتب أنه يمكن أن نترجم طوعا هذا الحذر و الاهتمام في العلاقات الشخصية البينية على أنهم يهدفون إلى السيطرة على التوترات القوية جدا التي تجتاز بشكل دائم الجسد الاجتماعي ، كي تعوض عن الكثافة الهشة للمعايير الجماعية المقبولة من كل مجتمع ، وهناك في الوقت نفسه مستوى تكون فيه عبارات الملاطفة و الثناء التي تحاط بها و الكرم الذي يقدمه إليك إشارات لاندفاع صادق من الممتع أن تتلقاه في اللحظة نفسها على الأقل ، ومن الممتع أيضا أن ترد عليها بالمثل ، و بالإجمال فإن الإسراف في هذه الإشارات التي يجري تبادلها سواء بالكلمات أو الحركات و الإيماءات " وضع اليد على القلب ، الانحناء.... " قد يعطي شعورا بالتملق عندما يخشى كل فرد على الآخرين فأنه يسعى أن يأنس إلى كل الناس و أن يأنسوا إليه ، وكما يقول الصينيون القدماء : " إن البروتوكول هو عطر المودة " .

الفصل الثاني : صوت الشعب

اعتبر الكاتب أن الفترتان الرئاسيتان للرئيس خاتمي من 1997 حتى 2005 ، ومن قبلها السنوات الثمانية لحكم الرئيس رفسنجاني قد تميزت بمواجهات شرسة بين الرجلين الإصلاحيين وبين المحافظين ، و اعتبر أن المحافظين في إيران يتمتعون بامتياز واضح طالما أنهم هم الذين يضعون قواعد اللعبة و يديرونها لمصلحتهم .

ثم يتحدث الكاتب عن محيط السلطة والتي تتكون من مجموعة من الدوائر لها مركز واحد، في المركز كفلاء النظام الإسلامي الذين يدورون حول آية الله خامنئي قائد الثورة ، وهو الشخصية الأولى في النظام الإيراني ، وبين هؤلاء هناك جهاز الحرس الثوري الذي يضم نخبة سياسية بقدر ما هي عسكرية ، وكذلك السلطة القضائية ، ومجلس حراس الدستور، وشبكة خطباء الجمعة وأخيرا الإذاعة و التلفاز الرسميان و المؤسسات الدينية الأخرى، و حتى لو نشأت صراعات نفوذ عنيفة بين هؤلاء جميعا فإن كل هذه المؤسسات تعرف كيف تجتمع في الوقت المناسب لتقيم جبهة عامة ضد الخطر الخارجي.

وتتبع هذه النواة المركزية هيئة – لنقل هيئة مزدوجة تتواصل النواة المركزية عن طريقها مع الخارج – وتشكل هذه الهيئة الحلقة الثانية وهي : البرلمان، رئاسة الجمهورية، وزراء، إدارات، مؤسسات وطنية، وحتى المنظمات غير الحكومية المسيطر عليها .

ثم نجد بعد ذلك الحلقة الثالثة ومنها يبدأ العالم الخارجي للنظام السياسي، في هذه الحلقة يوجد أولا الذين يدعمون النظام دون أن ينتموا إليه سواء من أجل ازدهار أعمالهم (رجال أعمال – تجار – صناعيين) ، أو بدوافع وطنية مثل الكوادر الإدارية المؤهلة تأهيلا عاليا و الذين لم تعد تغريهم أوهام الشباب فاختاروا أن يبقوا في إيران .

وإضافة لهذه الحلقة الثالثة، نجد كل الهيئات الاجتماعية الأخرى في البلاد و التي أثبتت وجودها في المجتمع المدني، و الذي يضم كل اللاعبين السياسيين و الاجتماعيين من صحفيين، فنانين، حقوقيين، رجال ثقافة موزعين على امتداد المستويات العليا .

ويعتبر الكاتب أن المواجهة المستمرة بين الإصلاحيين و المحافظين و التي طبعت الفترتين الرئاسيتين لخاتمي على أنها تفسير لصراع بين الحلقتين الأولى و الثانية ، فالحلقة الثانية تعني استقلاليتها لمصلحة الموجة الشعبية التي حملت عام 1997 بطلها إلى سدة رئاسة الجمهورية و التي اعتبرت أنها تحمل

مشروعها الخاص و هو الديمقراطية الشرعية ، وكانت الحلقة الأولى تذكرها بلا انقطاع بوظيفتها الحقيقية و الوحيدة وهي حماية النواة المركزية في النظام السياسي ، و أن تكون المترجم الأمين لها وذلك لخدمة الشرعية التي هي فعلا شرعية ، وعندما وصل محمود أحمدي نجاد للرئاسة أصبحت الحلقة الثانية نفسها محافظة .

والمخطط الذي قدمه الكاتب عن حلقات النظام الإيراني تذكره بنسخة النظام الستاليني، ويقول أن النظام الشيوعي ينعم أيضا بخصائص النظام الديمقراطي (دستور – برلمان – حكومة – نظام فيدرالي .....)، و لكن الأغلبية يعلمون أن ذلك التنظيم معد للتعامل مع العالم الخارجي، أما الأمور الخطيرة فتقرر في قلب النظام حيث توجد قيادة الحزب الشيوعي و اللجنة المركزية و المكتب السياسي.

هنا يطرح الكاتب تساؤلا : هل ورثت الثورة الإسلامية النظام الستاليني ؟ يجيب : ليس الأمر كذلك فعلا . وإذا كان النظامان متشابهين فلأنهما قد وجدا في أعماق تاريخهما (يعني قبل الثورة الإسلامية و قبل الثورة الروسية) طرازا مجربا للطغيان الآسيوي ، حيث تختفي السلطة الحقيقية التي لا يمكن الوصول إليها إلا باجتياز سلسلة من العقبات ورفع حجب متوالية .

ويتحدث الكاتب عن مصدر التعبير الشائع في إيران " من خلف الستار "، والتي تستعمل للحديث عن أشياء غير مرئية تتحكم في مسرح المشهد السياسي ، ويعتبر أن هناك أمورا كثيرة تجري في إيران " من وراء ستار " كالسياسة التي يقودها شخصيا مرشد الثورة دون أن تمر على الحكومة ، وعندما يتعلق الأمر بشأن خارجي تكون المناورة من مهمات الحرس الثوري .

بعد ذلك يتحدث الكاتب عن مناسبة الاحتفال بتنصيب محمد خاتمي في 2001 في ولايته الثانية و أثناء هذا الاحتفال كان خامنئي و خاتمي يرتديان عمامتين سوداويتين دلالة على تحدرهما من سلالة آل البيت، وعمامة بيضاء كان يرتديها رفسنجاني الذي ينحدر من أصول أكثر تواضعا .

واعتبر الكاتب أن الجمهورية الإسلامية في إطارها تأسس على العقيدة، وهذا هو السبب في أنها الديمقراطية الأفضل و الأكثر كمالا و الأكثر صلابة بين الديمقراطيات الأخرى، ولذلك فهي لا تواجه خطر الاضمحلال كما حدث للأنظمة الشيوعية، وسيتمكن شعبها المستنير من أن ينجوا من الشرور التي تفتك بالمجتمعات الغربية، وهكذا يكون الكاتب قد أجاب عن السؤال الذي سبق أن طرحه سابقا.

وجاء في هذا الكتاب أيضا على أنه بالرغم من كل شيء فهناك بعد ديمقراطي في النظام الإيراني حيث يذكر القادة دوما أنه منذ تأسيس الجمهورية ينظم استفتاء شعبي مرة على الأقل في السنة سواء تعلق الأمر بالبرلمان أو بانتخابات الرئيس أو بانتخابات مجلس خبراء حماية النظام الذي يعين مرشد الثورة أو حتى في الاستفتاءات الدستورية المختلفة .

ثم يتحدث الكاتب عن انتخابات أحمدي نجاد الرئاسية ، حيث نظم أحمدي نجاد استراتيجيته على القطيعة وقدم نفسه كمرشح للفقراء المهيمن وضحايا الفساد والنخب المهملة وداعيا إلى صفاء أفكار الثورة الإسلامية، وكانت شعبيته تزداد بسرعة، وكانت النتيجة بفارق 6 ملايين صوت عن منافسه رفسنجاني مفاجئا بذلك كل المراقبين و الإيرانيين بشكل خاص، في هذا الخصوص يقول الكاتب أنه إذا كانت هناك مفاجأة في الانتخابات فلأَن هناك ديمقراطية .

الفصل الثالث : جبال ومعجزات

في هذا الفصل يصف الكاتب جبال إيران و المعمار الإيراني، حيث يعتبر أن إيران من أجمل بلاد العالم وتتكون من ثلاث سلاسل جبلية، و السلسلة الأهم هي جبال البورز التي تتوجها قمة دامافاند وهذا الجبل المقدس في المخيلة الإيرانية يشكل الأرضية التي صيغت فوقها الأسطورة العظيمة عن تشكل " الجنس الإيراني " و المعروفة باسم " كتاب الملوك "، وفوق سفح دامافاند كان يحل كل عام الملوك القاجاريون في القرن 19 مع بلاطهم هربا من الحر وخوفا من وباء الكوليرا في طهران، و أيضا إلى سفوح هذا الجبل يتجه الرعاة في الفصل الحار كي يقضوا بضعة شهور، وإلى هذا المكان يأتي الإيرانيون ما بين شهري أيار و أيلول في عطلة نهاية الأسبوع من أجل الاسترخاء.

ويصف الطبيعة الخلابة لجبال البورز أثناء الثلج و ظهور الأزهار، وكذلك شواطئ بحر قزوين المفضلة لقضاء الصيف وهو المكان المفضل عند الطهرانيين، ومع هذا المناخ و هذه الموارد كان هذا الشريط الساحلي لبحر قزوين مدة طويلة مصدر الغنى الرئيسي لإيران، فمن يمتلك هذا الشريط الخصب يمتلك البلاد كلها .

بعد ذلك يصف الكاتب جمال قريتين أو ثلاث عند سفوح المنحدرات لجبال البورز ، داخل هاته القرى توجد الضخامة في البساطة وهما العنصران الموجودان لأكثر من 2000 سنة في المعمار الإيراني ، حيث شرع في وصف الأبنية (التي توجد على نفس الشكل) حيث توجد هناك الدائرة تقوم فوق المربع ويعتقد

الكاتب أن هذا الطراز بلا شك من طراز معابد الساسانيين في الحقبة المسيحية ، أربعة أعمدة ضخمة ترتفع فوقها قبة نصف أسطوانية وفي وسط الصرح يقوم الموقد الذي تشتعل فيه النار الأبدية، لعل هذا الطراز يقتبس معناه الأسطوري الغامض من لقاء السماء الدائرية بالأرض المربعة، ثم يتكلم عن القسم الآخر الذي هو الرواق الذي يقع بين القسم الداخلي و الخارج ليشكل بذلك ممرا بين عالمين (المجتمع الخارجي و العائلة)، ثم يصف بنية الرواق وهيكلته من الداخل و يصف مكانته عند الملوك القاجاريين .

ويكمل الكاتب وصف العناصر المكونة للمعمار في هذه المنطقة، فإلى جانب بناء الدائرة فوق المربع و الرواق قام بوصف أيضا الحوض المائي الذي يوجد بالفسحة و أهميته الجمالية حيث يخلق فردوسا صغيرا، ولكي يجعل هذا الفردوس دائما لا بد من إضافة عامل رابع وهو السور حيث يتمثل الهدف منه في إبعاد الحيوانات الضارة و الحشرات و القوارض ويسمح بالاحتفاظ بالماء النادر بشكل أفضل، كما يمنع قطعان الغنم والماعز من التهام المزروعات، ثم بعد ذلك يصف الخانات و البيت الفارسي التقليدي ومكوناته من حديقة وغرف وأبواب و نوافذ .

ويختم الكاتب هذا الفصل بوصف جمال أصفهان الساحر ، حيث يبدأ بمسجد الجمعة الذي يعكس جمالية فن العمارة الفارسية الممتدة لعشرة قرون بدءا من الصالة الساسانية المقببة (قبل الإسلام) إلى الأعمدة الضخمة (الناووس الروماني) ، وانتهاء باندفاع الأقواس القوطية الصفوية ، مرورا بالقبة الشمالية التي بنيت في القرن 19 ، ثم بعد ذلك يأتي القصر الملكي الذي يتكون من 4 أضلع لمستطيل ، يتألف كل ضلع من أسواق ومحلات تجارية ، ففي الجنوب يقع جامع الشاه الكبير وفي الغرب قصر الشاه وفي الشرق مسجد الشاه الخاص وفي الشمال المدخل الرئيسي للبازار .

الفصل الرابع: مجد البازار

يخصص الكاتب هذا الفصل لوصف البازار ومكوناته ووظيفته، حيث يعتبر أنه في البازار يصبح الفرد لا شيء والمجموع هو كل شيء، ويرتبط البازار بالقصر الملكي إذ يقع بمحاذاته وحتى في مواقع تغلف القصر و مساجد الشاه، ويصف ممرات البازار الضيقة والعديدة وساحاته الداخلية، ويتكون البازار من 12 مسجدا و أماكن أخرى للصلاة و كذلك كنيسة ، ويشير أيضا إلى المنتوجات الموجودة في البازار من سجاد و أقمشة و ملابس وجواهر .... ، حيث يقول الكاتب في هذا الخصوص : إنه عالم يأتي إليه الناس لأنهم متأكدون تقريبا أنهم سيجدون فيه ما لن يستطيعون العثور عليه في أي مكان آخر، ويشكل

السجاد جوهر البازار وسبب وجوده حيث يحتل سوقه ثلاثة أحياء تشكل مساحتها خمس مساحة البازار .

وكل شيء في البازار متماسك ليشكل كتلة واحدة بدءا من الحمالين و انتهاء بالتجار من أصحاب الملايين، والناس هنا متنافسون ومتضامنون في آن واح، متنافسون إنما كل فئة داخل سويتها الخاصة بها، ومتضامنون بشكل واضح فيما إذا اعتدى عليهم بشكل جماعي .

ثم هناك بازار تجار التحف القديمة، ويتجسد هذا البازار في كيانين الأول تباع فيه القطع الأثرية سواء كانت أصيلة أو مزورة، أما الكيان الثاني فهو سوق باعة المنوعات أو سوق الجملة، نقطتان تحركان هذا السوق زاوية السجاد وزاوية القماش الأفغاني .

الفصل الخامس : تحيا أمريكا ، تسقط أمريكا

يستهل الكاتب هذا الفصل بهتافات " الموت لأمريكا " التي تقال كل يوم جمعة وفي كل إيران في وقت صلاة الجمعة في المساجد، واعتبر أن القلب لا يقول إلا نصف ذلك، و أيضا فالدعاء هو جزء من الشعائر ومميزا لخطب الجمعة التي تجري في المسار نفسه ، وينتقل الخطيب بعد عدد من العبارات الدينية وبعض الإستشهادات من القرآن و السنة إلى السياسة، ويبدأ عادة بالسياسة الداخلية ثم يقترب من السياسة الخارجية، ثم ينتقل الخطيب من إيران الشهيدة إلى الإمام الشهيد الإمام الحسين، ليغيم جو الحزن و الأنين على الخطيب ويمسح دموعه ونفس الشيء مع المصلين .

ثم يتحدث الكاتب باختصار عن الجالية الإيرانية بأمريكا وبرغبة الإيرانيين السفر إليها ، ويعتقد بأنه توجد قناعة لدى الإيرانيين بأن الولايات المتحدة هي المحاور الوحيد الجدير بهم ، وقد قطعت كل الروابط مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران، وبالنسبة للأمريكيين أيضا فإن إيران هي المحاور الوحيد الذي يستحق الاهتمام في المنطقة ودون مقارنة مع الدول التي تقع ورائها .

ويرجع الكاتب بالتاريخ إلى الوراء ليقف على محطات العلاقات الأمريكية مع الشاه، سواء قبل الحربين العالميتين أو بعدها، وكذا العلاقة التي تربط الشاه بالاتحاد السوفياتي و (أمريكا – بريطانيا) وصولا إلى قيام الثورة الإسلامية .

حيث قامت الثورة وانتشرت فوضى عصية على الوصف وخشي الناس أن تنهار من خلال عمليات كتلك التي استخدمت ضد مصدق، وربما كان هذا هو السبب العميق لاحتلال السفارة الأمريكية من قبل مجموعة من الطلاب في 4 تشرين الثاني 1979 ، بالإضافة إلى سبب فوري هو استقبال الشاه في الولايات المتحدة الأمريكية .

وتحتفل الجمهورية الإسلامية في بداية تشرين الثاني من كل عام بذكرى الاستيلاء على السفارة، حيث يفتح البناء الذي كان للسفارة في الماضي للزوار .

ثم تحدث عن أزمة الرهائن الأمريكيين وأيضا عن الحرب الإيرانية العراقية و الدور الأمريكي فيها، وفي نهاية هذا الفصل تحدث عن العلاقة بين إيران و شيعة العراق وكذلك علاقة إيران بحماس و حزب الله .

وينهي هذا الفصل بملاحظة لإبراهيم نبوي التي نشرها هذا الأخير في مقال بمجلة بايان عام 2002، حيث يقول نبوي : " إن ميول الأمريكيين للإيرانيين وميول الإيرانيين للأمريكيين كبيرة، فنحن نشبه بعضنا كثيرا ونحب بعضنا بشكل كبير، ونحن نكره بعضنا كرها لا يوصف ، وباختصار كل شيء بيننا يقوم على أساس تفضيل الذات " .ثم يعرج ليتحدث عن علاقات الحوار الإيرانية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر .

الفصل السادس : وراء مقود السيارة

يبتدأ الكاتب هذا الفصل بمقولة للبابا بيوس الحادي عشر التي يقول فيها : " إن الحضارات الراسخة للشعوب تعبر عن نفسها بشكل طبيعي تماما عبر صورتها الثقافية " .

ثم يصف الكاتب حركة المرور في إيران واعتبرها فوضى منظمة ، كما أن استخدام البوق ممنوع و إذا ما استخدم فبلمسة بسيطة للزر وهذا ما يجب فعله لتنبيه المارة ، كما أشار إلى دور شرطة المرور وظروف عملها، حيث تعمل في ظروف قاسية وفي مناخ يسممه التلوث الناتج عن حركة السيارات، وبخصوص مخالفات المرور أو السيارة فرجال الشرطة يسجلون رقم السيارة في دفتر المخالفات كي يتم دفع الغرامة فيما بعد ، فإذا لم تسدد قيمة المخالفة فذلك ليس مهما مؤقتا لأن كل سيارة لا يمكن أن تباع مجددا في إيران إذا لم يقم مالكها بتسديد قيمة كل المخالفات غير المدفوعة، وهكذا تكون الكلمة الأخيرة للقانون .

ثم تحدث عن الطرق السيارة وعن حوادث السير في إيران ، حيث تعتبر أحد البلدان التي تسجل الأرقام الأعلى في الوفيات بسبب هذه الحوادث ، ثم ختم هذا الفصل بالحديث عن الدراجات النارية في إيران وخصوصياتها .

الفصل السابع: الملالي والكهرباء

يفتتح الكاتب هذا الفصل بالحديث عن دور الجمهورية الإسلامية في إيصال وتعميم الكهرباء لكل مناطق إيران سواء داخل المدن أو في القرى، وكذلك فالكهرباء في المناطق النائية لإيران مجانية.

ثم يتحدث عن دور الثورة الإسلامية في إيصال التعليم والرفاه إلى الجماهير المحرومة، وكذلك يتحدث عن نسبة الولادات والخصوبة المرتفعة لدى الشعب الإيراني، ويشير ملالي إيران أن الإسلام لا يمنع الإنجاب بلا حدود، لينتقل الكاتب بوصف للأحياء الشعبية في طهران .

ثم يتحدث عن الجامعات، حيث يعتبر أن النظام الإيراني نجح في تطوير الجامعات، ويتوزع غالبية الطلبة بين الجامعات الحكومية و الجامعات الخاصة، والتنافس بين الطلبة شديد للوصول إلى الكليات الأفضل .

وفيما يتعلق بإدارة الداخل، فقد طبعت الجمهورية الإسلامية البلاد بطابعها حيث فضلت الثورة ما هو فردي على ما هو جماعي ففي الوسط المديني كان للسيارة مرتبة متقدمة على المترو، وفي الوصول إلى الريف كان لطريق السيارات أو السفر الجوي الأفضلية على سكة الحديد، و أما نقل البضائع فقد كان لسيارات الشحن التفوق على القطارات، و اعتبر الكاتب أن النتيجة كانت نصف مرضية فالكثافة السكانية في طهران بملايينها الاثني عشر (آنذاك وقت صدور الكتاب) ظهرت و كأنها نموذج من لوس أنجلوس، لقد اهتموا بالطرق السريعة و بطرق السيارات لبناء شبكة مدينية تتصف بفيضان من السيارات صباحا و مساءا .

ثم تحدث عن المترو في طهران و الذي كان على خطين (آنذاك)، أما النقل الجوي فشركة الطيران الوطنية تسعى أن تقدم لركابها أفضل الخدمات كما أن ثمن البطاقة محدد بسقف معقول أدنى من تكلفتها ، وبخصوص تحديث وتطوير أسطولها الجوي تحدث عن العراقيل التي تواجهها بسبب الحصار الأمريكي المفروض على كل أشكال التعامل التجاري مع إيران في أعقاب أزمة الرهائن، في هذا الخصوص تحدث عن الخيارات الإيرانية و المعيقات، فبالنسبة للخيارات الأساسية فأفضل الطلبة الثوريين من

مهندسين ومهندسي المعمار والمدن والذين كانوا يدرسون على نفقة الشاه في الولايات المتحدة الأمريكية عادوا إلى وطنهم إيران يحملون معهم رصيدا ثقافيا و تكنلوجيا واندفعوا لبناء وطنهم، أما المعوقات التي تواجه إنجاز المشروعات فهي متعددة فهناك العقوبات الأمريكية وكذلك الحرب ضد العراق التي امتصت خلال 8 سنوات ثروات وطاقات البلاد، وكذلك الجمود الجهاز المصرفي الإيراني .

وتحدث أيضا عن تأخر إنجاز المشاريع الكبرى في إيران، وتحدث عن جزيرة كيش التي حظيت باهتمام كبير من طرف الشاه الذي جعل منها ناديا للقمار، ولكن أغلق الكازينو فيما بعد ولكن حافظ الملالي على وضع الجزيرة باعتبارها منطقة حرة ، وتم تحويلها إلى منتجع سياحي يستطيع فيه الإيرانيون القدوم إليها للاسترخاء في فنادقها (حيث هناك فنادق متواضعة – فنادق فخمة – فنادق فائقة الفخامة)، وتشبه المراكز التجارية في الجزيرة المحلات التجارية في المطارات الكبرى فيما عدا الكحول بالطبع .

ومن كل هذا يقول إن الايرانيين هم بكل معنى الكلمة أكثر الشعوب تفاخرا ، وتبرهن جزيرة كيش أنه بقليل من الجهد و قليل من الأفكار تستطيع إيران أن توجد هي أيضا عالما متمدنا طاهرا ، وتستمتع في الوقت نفسه بنمط المجتمع الاستهلاكي الغربي .

الفصل الثامن: نزهات الهناء

يتحدث الكاتب في هذا الفصل عن النزهات في إيران ، واعتبر أنها ليست مسألة بسيطة إنها أداة اللهو العائلية الرئيسية بالإضافة إلى العروض السياسية الضخمة، هذه الأخيرة مثلا ففي احتفالات الثورة السنوية وفي يوم القدس الذي أوجده الإمام الخميني كي يعبر عن ارتباط العالم الإسلامي بالقضية الفلسطينية، حيث يدعى الشعب للمشاركة في المواكب التي تقام في ميادين المدن الكبرى ودائما يزيد عن المليون في طهران وحدها ، ثم يصف الكاتب هتافات المشاركين والأطفال والباعة المتجولون وجميع المشاركين في هذا الاحتفال .

ثم ينتقل للحديث عن النزهات العائلية، وهي النزهات الحقيقية والتي تتم وفق طقوس خاصة منتشرة في كل البلاد، حيث تضم مكوناتها الرمزية سجادة في الوسط توضع عليها الأغذية ويجلس على أطرافها الأفراد متربعين بعد أن يخلعوا نعالهم ، وبعد السجادة يأتي منقل شواء الكباب وكل ملحقاته والحطب اللازم للشواء، وهناك السماور النحاسي المتصل بأنبوبة الغاز، ويتحدث عن طريقة شرب وتقديم الشاي في إيران .

ويختتم هذا الفصل بالحديث عن النزهة الكبرى " سيزدا بيدار " التي تتوج احتفالات النوروز وهو عيد رأس السنة الجديدة في العالم الإيراني والذي يتوافق مع بداية الاعتدال الربيعي .

الفصل التاسع : الأئمة الأعزاء

يتكلم الكاتب في هذا الفصل عن الأئمة في إيران، حيث يؤمن المذهب الشيعي أن محمدا صلى الله عليه وسلم هو خاتم الأنبياء، وهو النبي الأخير للأنبياء الذين أرسلهم الله حيث يعد آدم هو الأول بينهم، وفيهم يأتي نوح و ابراهيم وموسى و المسيح ، وقد ترك الرسول صلى الله عليه وسلم سلسلة مؤلفة من اثني عشر إماما يتصفون بالكمال (العصمة)، ومهمة هؤلاء كشف معاني ما هو مستور، وقد لمع من الأئمة الاثني عشر أربعة منهم بشكل خاص، أولا علي رضي الله عنه وهو صهر الرسول صلى الله عليه وسلم والذي أصبح فيما بعد خليفة لوقت قصير وانتهى به الأمر إلى اغتياله وبقيت قيادته الحافلة بالحكم حول سلوك الرجال و المجتمع مثالا للحكومة الكاملة وتحقيقا للعدالة الإسلامية على الأرض ولو لوقت قصير جدا، ثم قُتل ابنه الحسين مع نفر من أسرته و نفر قليل من أنصاره وذلك عند اقترابه من الكوفة ملبيا طلب أهلها ليكون إماما لهم، ويستعيد الشيعة كل عام ذكرى مقتل الحسين في سلسلة من الاحتفالات تمتد 40 يوما من الحزن تتخللها مشاهد تمثيلية و اجتماعات جماهيرية كبيرة .

يأتي بعده الإمام الرضا (هو الإمام الرضا بن موسى الكاظم 770 – 818 م)، هو الإمام الثامن الذي مات فجأة بعد أن أكل عنبا ، وقد صلى عليه المأمون ودفنه إلى جانب أبيه الرشيد و أسف عليه أسفا شديدا، وجاءت شهرته العظيمة لدى الإيرانيين بسبب موته قرب مشهد (مرو سابقا) في غرب البلاد، ولهذا فهو الإمام الوحيد الذي يرقد جثمانه في إيران .

وهناك الإمام الثاني عشر الذي لوحق ككل الأئمة السابقين من قبل الخلفاء فاختبأ منذ طفولته كي يحمي نفسه منهم ، ولأنه نشأ في الخفاء بعيدا عن عيون الناس فقد اختار بعد سنين عديدة أن يختفي نهائيا معلنا عودته في نهاية الزمن كي يقيم العدل والسعادة على الأرض .

إلى جانب هؤلاء الأئمة الأربعة الأتقياء، يضيف شخصا خامسا وهي فاطمة المعصومة أخت الإمام الرضا، وقد تحولت حياتها المتواضعة القصيرة إلى رمز للمرأة الكاملة المبرأة من الدنس على غرار السيدة العذراء، وقد اختار النظام الإيراني أن يضيف اسما سادسا إلى القائمة وهو الإمام الخميني .

ثم يتحدث بعد ذلك عن ضريح الإمام الخميني الموجود في جنوب طهران ، وكذلك مقام مشهد حيث يصف الضريح الموجود به ومعماره وكذا الساهرين على تنظيم ونظافة المكان، والذي يستقبل الزوار و المرضى الذين يريدون أن يبقوا مدة معينة من أجل الشفاء، أما بالنسبة للأشخاص الساهرين على تنظيم المكان لديهم مسؤولية أخرى مهمة وهي فرز وتصنيف وحساب الكمية الضخمة من القطع النقدية التي يلقي بها الزوار إلى الضريح كهبات، فيحصونها ويسجلونها في الإيرادات، ومن المفهوم أن الارتباط بضريح الرضا في مشهد هو شرف عظيم يتوارثه القائمون عليه جيلا بعد جيل من العائلات المتواضعة الأكثر تدينا في المدينة، أما الأموال التي تجمع فهي تعود إلى أوقاف تديرها المؤسسة الوقفية وهي المؤسسة الأكثر غنى وقوة في إيران .

ويتحدث الكاتب عن تراتبية رجال الدين في إيران ، وعن احتفالات عاشوراء التي تنظم في شوارع المدن وانسجام الشعب الإيراني مع هذه المراسيم الخاصة حيث أنهم يبكون كثيرا في تلك المناسبة .

لينهي الكاتب هذا الفصل بالحديث عن عيد سنوي يسمى عيد غسيل السجادة، فيروي القصة الأصلية التي كانت مصدرا لهذا الاحتفال السنوي ويصف احتفالات الإيرانيين تجسيدا لتلك القصة

الفصل العاشر: الظمأ للبترول

يعتقد الكاتب أن البترول هو الدراما الكبرى لإيران المعاصرة، فبدونه ربما كانت البلاد قد حققت تقدما أكبر ، ولولاه ما أضاع الشاه علامات طريقه ، ومن دونه لسقط نظام الملالي .

وفي إيران لا أحد يدفع الضرائب وعلى الأقل لا يدفع أحد الضرائب بشكل جدي، وسوف يشعر أي مكلف بالإزعاج عند دفع أي مبلغ كضريبة وبالتالي لا أحد يدفع، وهذا صحيح بالنسبة للأشخاص الطبيعيين وكذلك بالنسبة للشركات ذات الشخصية الاعتبارية، وقد تبنى الرئيس خاتمي قانونا نص على وجوب خضوع هذه المؤسسات للضريبة ما عدا بعض الاستثناءات، ولكن بكل هدوء أصبح هذا الاستثناء هو القاعدة .

ويستفيد الجميع تقريبا من عائدات البترول، فهي لا توفر فقط على الناس عبئ تغذية الخزينة العامة ، ولكنها تسمح أيضا للخزينة العامة بأن تغذي الناس، ويتمتع الرغيف بدعم كبير من الدولة إذ يباع الطحين للمخابز من قبل الدولة ببضع سنتيمات من سعر التكلفة الحقيقي، وبالتالي لا يدفع المستهلك عمليا إلا أجرة اليد العاملة ، وبما أن الخبز يباع بثمن بخس فإن أفقر متسول في الشارع يمد لك يده

يستطيع من أول صدقة يتلقاها مهما كانت قيمتها أن يوفر خبز يومه، كما توزع بطاقات التموين على بعض المواطنين كي يحصلوا بأسعار منخفضة على المواد الضرورية من الدرجة الأولى (الزيت – الأرز – المعلبات – الاقمشة)، ولا تصرف هذه البطاقات إلا للمواطنين الأشد فقرا، وقد قيل بأن مرشد الثورة يهتم شخصيا بحسن استخدامها، وكذلك الوقود فهو شبه مجاني لدرجة أن المواطنين يستهلكون الوقود ولا يراعون مسألة الاقتصاد على هاته المادة الحيوية كما أنه يتم تهريب الوقود إلى البلاد المجاورة وبيعه بأضعاف مضاعفة، وقد تكلم عن رغبة الدولة في الرفع من ثمن الوقود والمواقف التاريخية التي واجهت الدولة عندما رغبت في الزيادة في أثمنة المحروقات .

وينهي الكاتب هذا الفصل بكلمات قالها يوما ما لأحد الأشخاص، أنه لابد أن يكون تعيسا في هذه البلاد فأجابه ذلك الشخص : " لا يا سيدي لا تخدع نفسك، في إيران يستطيع المرء أن يعيش وحتى في هذه الأيام حياة وادعة بما يكفي ..... إذا لم يكن لديه طموحات كبيرة " .

الفصل الحادي عشر: قلب تحت الحجاب

تكلم الكاتب في هذا الفصل عن حجاب المرأة الذي فرض في خطوات متتالية صغيرة في بداية الجمهورية الإسلامية، والذي شكل رمزا جيدا بأن الجميع في إيران والخارج يعبرون عن الطاعة والنظام اللذين رسمهما آية الله الخميني للإيرانيين، وكان الخميني قد أجاب عندما كان في نوفيل دو شاتو عن سؤال لأحد الصحفيين : أي مكان ستهيؤون للنساء اللاتي يناضلن الآن هناك في إيران من أجلكم ؟ فقال : هذا حقيقي إنهن يقاتلن كالأسود وستجعل لهن الثورة الإيرانية المكان الذي يستهلنه وكل الفسحة التي حفظها الإسلام لهن .

وفي مرحلة الاضطرابات التي تفاقمت مع سقوط الشاه تبنى قسم من النساء المعطف الواسع المسمى بالفارسية " الروبوش " ومنديل الرأس " الإشارب " كإشارة لرفض النظام الإمبراطوري وعندما بدأت الثورة الإسلامية لم يصدر أي قانون سريع لفرض الحجاب، وقد قدم الحجاب أولا على أنه سلوك طوعي إشارة إلى احترام كل امرأة محجبة للنظام الجديد، ثم فرض ارتداؤه على الموظفات بما فيهم المدرسات .

وعند الرجوع إلى الوراء نجد مسألة الحجاب تتداخل بالسياسة ، حيث أصدر رضا شاه الذي أراد أن يقلد أتاتورك مرسوما عام 1935 حرّم فيه ارتداء الشادور (هو قطعة واحدة تغطي الرأس والجسد معا) وحاول تطبيقه بالقوة ، وبعد 6 سنوات أي عام 1941 اعتقد الإنجليز و الأمريكيون و الروس أن الشاه

يؤيد الألمان فخشوا أن يفتح بلاده لقوات المحور فدفعوه للتنازل عن العرش والتوجه للمنفى، و أدى رحيله إلى عودة فورية للحجاب الذي كان قرار منعه قد استقبل بعدم الرضى من المجتمع الإيراني .

وارتداء الحجاب الإيراني تقليد يغوص في أعماق التقاليد الإيرانية، وربما أكثر من أي بلد إسلامي آخر ، ويقال إن الحجاب الإيراني انطلق من الأراضي الإيرانية باتجاه البلدان العربية وليس من البلدان العربية باتجاه إيران .

ويشير الكاتب أنه قد ثبت أن الحجاب " تغطية الرأس " يعود تاريخيا في إيران و في بلاد ما بين النهرين إلى أزمان سحيقة قبل الإسلام ، وقد أشار الملك البابلي حمورابي قبل ألفي عام من ولادة المسيح إلى الحجاب في أول قانون مدني وضع في التاريخ ، فقد طلب أن ينقش على لوح حجري قرار منع النساء السيئات السمعة من تغطية رؤوسهن ، وهذا يعني أنه يمنعهن من التشبه بالنساء الفاضلات، وفي السابق بدا الحجاب على أنه أداة للتمايز الاجتماعي ، وحسب غوبينو أنه كان منتشرا في عصر الساسانيين في طبقات المجتمع الفارسي عن طريق تقليد زوجات الشخصيات الكبيرة ومحظياتهم باعتبارهن شخصيات سامية يجب أن تحتجب عن أنظار العامة ، كما كان ينظر إلى المرأة المحجبة على أنها من طبقة متميزة .

ويقول الكاتب أنه بالعودة إلى السياسة فإن الخميني استطاع أن يفرض الحجاب على المرأة الإيرانية بشكل كامل، وتحدث أيضا عن ارتداء الفتيات الحجاب داخل الجامعات و المدارس، ثم أشار إلى موضوع آخر يتعلق بالسينما في إيران ونوعية الأفلام المعروضة و التي تراعي خصوصية المجتمع الإيراني المحافظ، ليختم هذا الفصل بالحديث عن تعدد الزوجات في إيران .

الفصل الثاني عشر: أتصنع القنبلة

في هذا الفصل يتحدث الكاتب عن الجذور الأولى للملف النووي الإيراني، حيث يتحدث في البداية عن ما تحمله الأعمال النووية من معقولية ومنافع، حيث يقصد أن الآليات المستخدمة يمكن أن تقود إلى نهاية سلمية تماما كإنتاج الكهرباء، كما يمكن أن تتحول إلى إنتاج القنبلة وهناك آليتان تسمحان بالضرورة بهذا الاستخدام المزدوج : التخصيب و العزل .

حيث تعني عبارة تخصيب اليورانيوم الطبيعي القيام بعملية فصل بين نوعين متميزين من اليورانيوم نجدهما ممتزجين بشكل وثيق في الطبيعة، ولا يمثل اليورانيوم المفيد القابل للاحتراق في الحالة الطبيعية سوى 0.7% من مجموع اليورانيوم، ويضخ اليورانيوم الغازي في أجهزة الدفع المركزي، وقد توصلوا إلى رفع نسبة اليورانيوم القابل للاحتراق إلى 3.5%، ويكفي هذا المستوى من التخصيب لصنع قوة احتراق قادرة على تسخين النواة المركزية للذرة و بالتالي إنتاج بخار الماء الذي سيؤدي بدوره إلى تشغيل توربين لإنتاج الكهرباء ، ويمكن بقليل من الصبر أن يتم الوصول إلى أعلى مستويات التخصيب، وعندما يتجاوز اليورانيوم المفيد عتبة 90% يمكن بواسطة عشرين إلى خمسة وعشرين كيلوغرام أن تصنع القنبلة ، وكانت القنبلة التي ألقاها الأمريكيون على هيروشيما هي من هذا النوع .

أما بخصوص العزل فهو عملية تنقية لمواد مستخرجة من قلب المفاعل الذري ، ففي هذا القلب تؤدي التفاعلات النووية التي تجري فيه إلى إنتاج مواد جديدة، وعندما تستخرج هذه المواد من داخل المفاعل تعرض إلى سلسلة من العمليات الكيميائية تسمح بعزل معدن جديد هو البلوتونيوم ويمكن استخدام هذا المعدن بمزجه باليورانيوم كوقود لقلب المفاعل كما يمكن أن يعاد إنتاجه لأغراض صناعية و بالتالي لغايات سلمية، ولكن يمكن ب7 كيلوغرامات منه إنتاج قنبلة من طراز قنبلة ناغازاكي .

ونظرا لإدراك الأمريكيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حجم المنافع الاقتصادية و المخاطر الاستراتيجية المترافقة مع انتشار التكنولوجيا النووية ، لجؤوا إلى بناء نظام دولي يهدف إلى السيطرة على الوضع، حيث أنشئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1957، حيث يقوم مفتشوها بالتحقق من أن الأجهزة والمواد النووية تستعمل لأغراض صناعية وأن الأبحاث النووية لا تستخدم لإنتاج القنابل، وفي عام 1968 وضعت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و التي ميزت بين نوعين من الدول، هناك الدول التي امتلكت سابقا القنبلة الذرية وهي في الحقيقة الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، أما القسم الآخر من الدول فهم الذين تعهدوا ألا يمتلكوها أبدا مع الاعتراف بحقهم في الاستخدام السلمي للذرة، وقد انضمت إيران لهذه المعاهدة .

في البداية فكر الشاه في تطوير بلاده فأطلق برنامجا ضخما لإنتاج الطاقة النووية لأغراض سلمية، حيث تطلب الأمر أن تبنى 4 مفاعلات بسرعة و 20 مفاعلا على المدى الطويل من أجل إنتاج الكهرباء، وقد طلبت المفاعلات الأولى من فرنسا وتم الشروع في أعمال البناء ، وحسب الكاتب فإن الشاه كانت له نية بإعداد برنامج سري يسمح له بامتلاك القنبلة، وبعد ذلك وقعت الثورة الإسلامية حتى قبل أن ينجز

الفاعل الذري الأول الذي طلب من ألمانيا بناؤه، واعتبر الملالي أن كل شيء قد قام به الشاه هو سيء من الدرجة الأولى وهكذا تم إيقاف البرنامج النووي على الفور وتم إتلاف الأجهزة الخاصة بذلك ومغادرة القسم الأكبر من العلماء البلاد، ثم اندلعت الحرب العراقية – الإيرانية وبعد ذلك قصف الطيران الإسرائيلي المفاعل النووي الذي بنته فرنسا، إضافة إلى استخدام صدام حسين للمواد الكيماوية والبيولوجية في الحرب والتي فتكت بالإيرانيين والمدنيين على الحدود، وهو ما دفع بالإيرانيين إلى إطلاق برامجهم الخاصة لذلك كان من الطبيعي أن يعهد بهذه البرامج ومنها البرنامج النووي إلى الحرس الثوري، ورغم أن النتائج الأولى كانت ضعيفة وشعور النظام الإيراني بالقلق من هذه النتائج ورأت النواة الباقية من الاختصاصيين المدنيين أنها اللحظة المناسبة ليستعيدوا فيها دورهم ، وهكذا حصل المدنيون على موافقة السلطات بأن يعود الشأن النووي إلى سلطتهم أي الهيئة الإيرانية للطاقة النووية، وكان قد عهد إلى الحرس الثوري بمسؤولية برنامج الصواريخ الباليستية .

ومن أجل إطلاق الإيرانيين لبرنامجهم الخاص لتصنيع اليورانيوم المخصب قاموا ببناء مصنع أجهزة الطرد المركزي في نانتز ، وفي 2002 حدثت ضجة في المجتمع الدولي وكان هذا المصنع بعيدا عن البدئ بالعمل، وفي هذا الخصوص قامت حكومة خاتمي بالاحتجاج و الدفاع عن صفاء مقاصدها ومذكرة بأنها موقعة على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية وأكدت عزمها على أنها مستمرة في إنجاح برنامجها النووي السلمي، وقبلت إيران كل عمليات التفتيش التي تقوم بها المنظمة الدولية في فيينا، حيث وصل مفتشو المنظمة الدولية إلى إيران وتوجهوا لمصنع نانتز وفي مواقع الأبحاث النووية التي أشير عليهم بها، وقد وجدوا الكثير من برامج الأبحاث السرية ولكنها طورت بنجاح ضئيل، ولم يعلن شيء من هذا في الهيئة الدولية للطاقة الذرية و أصبحت إيران مذنبة لمخالفتها التزاماتها حيث بدأت الدول وعلى رأسهم أمريكا عن دفع الملف لمجلس الأمن ، وبعد ذلك وبمبادرة من فرنسا بشكل خاص من طرف دومينيك دو فيلبان الذي كان آنذاك وزيرا للخارجية قامت ثلاث دول أوروبية هي ألمانيا وبريطانيا وفرنسا بدعوة إيران في عام 2003 إلى التخلي عن تطوير تكنلوجيا الطرد المركزي وتجهيز تكنلوجيا العزل وهي الطريق الثاني للقنبلة ، وعرضت بالمقابل أن تتوقف في الوقت الحالي عن إحالتها لمجلس الأمن كما عرضت عليها الاعتراف بحقها في التطوير النووي السلمي ، وبإطلاق برنامج تعاون تكنلوجي معها في ميادين متعددة وتقديم ضمانات لأمنها ، و أبدت إيران اهتماماتها بهذا العرض عدا ما يتعلق الأمر بالنقطة الحاسمة وهي التخصيب ، وبعد سنتين من الهبوط والصعود انتهت المفاوضات بالفشل واعتبر اتفاق عام 2003 أنه في حكم المنتهي ، و في بداية عام 2006 استأنف الإيرانيون أنشطة التخصيب بداية على المستوى الضيق ،

وأقنع الأوروبيون أعضاء مجلس الحكومات في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتكليف مجلس الأمن بالموضوع الإيراني .

وهكذا انتهت المرحلة الأولى من الحوار حول النزاع بين إيران والغرب، ويرى الكاتب أنه ليس هناك فرصة لإيجاد مخرج لانقطاع الحوار وذلك حسب رأيه لثلاثة أسباب، السبب الأول هو سبب ظرفي، حيث نبض المشروع كان مصدره شخص واحد وهو دومينيك دو فيلبان وحده الذي كانت له ثقة في النفس في إقامة مفاوضات ناجحة في هذا الخصوص، ولكن دوفيلبان ترك منصبه وتجدد الحوار حول الملف مع ميشيل بارنييه غير أنه لم يكن مشاركا في الموضوع من بدايته، وبالتالي لم يتمكن من لعب دور القائد بعد ذلك وصل فيليب دوست بلازي كمفاوض، وهكذا تناقص وزن فرنسا في المفاوضات وانتقل الملف إلى أيدي موظفين يعرفون جيدا مسائل التناسل ولكنهم يعرفون إيران بشكل سيئ وليس لديهم الرغبة في التعرف عليها .

أما السبب الثاني هو أن الأوروبيين لم يعدلوا أبدا عن هدفهم الأساسي وهو دفع إيران نحو تعليق غير محدود المدة لعمليات التخصيب، بمعنى أن تتخلى إيران عن ذلك نهائيا .

أما السبب الثالث، فهو أن الأوروبيون لم ينجحوا أبدا في المفاوضات التي كانوا يديرونها في الحصول من واشنطن على قرار بتخفيف العقوبات الاقتصادية على إيران، حيث كان الوعد بتخفيف حدة الموقف الأمريكي من أجل التشجيع للتعاون في الميادين التكنلوجية الرئيسية : الذرة الملاحة الجوية ، البترول ....

وفي 2006 أنذر مجلس الأمن – الذي كان ممسكا بالملف الإيراني – إيران بوضع نهاية لأعمال التخصيب التي تقوم بها، وعندما حاولت الولايات المتحدة تؤيدها الدول الأوروبية الثلاث الحصول على قرار من مجلس الأمن، قاومت روسيا و الصين القرار باعتبارهما تملكان حق الفيتو ، فإيران بالنسبة لهم شريك مهم حيث أنهما لم تكونا مقتنعتين أن الملف يستحق هذا الاستعجال ، وهنا قرر بوش الإصغاء وعرض إمكانية التفاوض مع الإيرانيين فيما قرروا فعليا تعليق عمليات التخصيب .

في البداية أمريكا كانت معادية للمبادرة الأوروبية طالما أنها أخرت الفرصة لإدانة إيران من قبل مجلس الأمن، وبعد ذلك أيدتها بشرط ألا يتخلى الأوروبيون عن مطالبتهم بتخلي إيران نهائيا عن عمليات الطرد المركزي، وفي النهاية وافقت الإدارة الأمريكية على الإمكانية التي منعتها طويلا عن الأوروبيين لإعطاء إيران الحق في تطوير قدرتها على التخصيب .

وحسب الكاتب فإننا لا نستطيع أن نضع حدودا للتفاوض استنادا إلى اتفاقيات تعقدها الدول القوية فيما بينها ، فوضع القواعد الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية يجب ألا يقتصر فقط على الدول التي لا تعاني من مشكلات في هذا الميدان ، بينما يفرض على الدول الأخرى أن تتنحى سلفا ولأي سبب كان وتقبل بشكل خاص بقواعد تحد من قدرتها .

وينهي الكاتب هذا الفصل بإيراد مثل إيراني يقول : " إذا كنت تستطيع أن تفك العقدة بأصابعك فلماذا تستخدم أسنانك " .

الخاتمة :

في الخاتمة تكلم الكاتب عن علاقة فرنسا بإيران، حيث اعتبر فرنسا تحتل مكانا خاصا في قلوب الإيرانيين، لأنها بعكس القوى الكبرى الأوروبية الأخرى وبعكس الولايات المتحدة الأمريكية، لم تضع نفسها يوما ما موضع من يعامل إيران بلغة القوة وكان ينظر إليها دوما من خلال أفضل أيامها بأنها أم الفنون و أم القانون، ثم يتحدث عن العلاقة الجيدة بين إيران وفرنسا ورغم أنه حدث اختلال في تلك العلاقات في الثمانينات إلا أن العلاقة تحسنت فيما بعد.

Asian issues

International scientific periodical journal

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de